دراسات في الإعلام

الوطن

النبأ

صوت الأمة

المصري اليوم

الشروق

بوابة الفجر الإلكترونية

الأسبوع

اليوم السابع

الدستور

فيتو

الصحافة الخاصة

انقلاب في بلاط صاحبة الجلالة



الصحافة الخاصة

إنقلاب في بلاط صاحبة الجلالة

الصحافة الخاصة..

إنقلاب في بلاط صاحبة الجلالة

د. فتحى حسين عامر

الطبعة الأولى: 2019

رقم الإيداع: 2019/7419

الترقيم الدولي:978977319 4925

الغلاف: عصـــام أميـــن



60 شارع القصر العيني11451 - - القاهرة

ت 27921943 – 27954529 فاكس 27947566

www. alarabipublishing. com. eg

بطاقة فهرسة

عامر، فتحى حسين

الصحافة الخاصة.. أنقلاب في بلاط صاحبة الجلالة/ فتحى حسين عامر، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019 –ص؛ سم.

تدمك:9789773193 4925

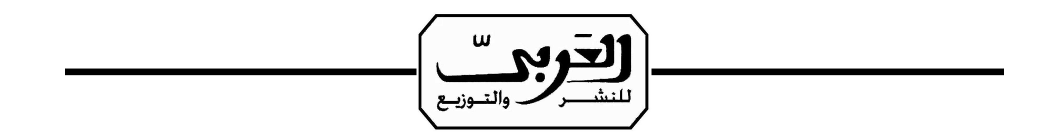
1– الصحافة

أ – العنوان 070.

الصحافة الخاصة

إنقلاب في بلاط صاحبة الجلالة

د. فتحي حسين عامر



بسم الله الرحمن الرحيم

"الرحمن علم القرأن خلق الانسان علم البيان"

صدق الله العظيم

6

إهـــــــداء

الي من يحـــــركون عالمي الصغير دائـما
أمـــي.. أولادي.. أدهــم.. مريــم.. احمـد
ذكـري جميلـة تعيش طـول الزمـن.

المؤلف,,

مقدمة

استقبل المشهد الصحفي المصري في يونيو عام 1996 البدايات الاول لنشأة وظهور الصحافة الخاصة التي كانت – بلا شك – انقلابا في بلاط صاحبة الجلالة وهي مهنة الصحافة وذلك عبر ظهور صحيفة "النبأ الوطني" الأسبوعية كأول جريدة تصدر بمقتضى قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996، طبقاً للفصل الثاني من الباب الثاني وبالمواد 52 و53 و54، وهي المواد التي أعطت للأشخاص الاعتبارية الخاصة حق إصدار وتملك الصحف في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة أو شركات توصية بالأسهم، وتوالت بعد ذلك الصحف الخاصة، الأسبوع 1997، الميدان 1999، صوت الأمة 1996 وفي إصدارها الثاني عام 2000 والزمان 1999، وصدرت كذلك الكتب وجهات نظر والملاعب العربية التي توقفت عن الصدور بوفاة صاحب ترخيصها لتصل الصحف الخاصة بذلك إلى ثمانية صحف. ثم توالت اصدار الصحف الخاصة الاخر مع البدايات الاولي لعام 2000 بصدور الدستور وجريدة المصري اليوم والشروق واليوم السابع والبديل والفجر والوطن والطريق والديار والمال والبورصة والسوق العربية

والانباء الدولية والفتح والمصرية والزهور ونهضة مصر وعالم المال والنهار والبوابة والتحرير والمصريون والصباح العقارية والمشهد والجماهير والفرسان وصوت الملايين والموجز وصوت البلد والشارع و24 ساعة والمقال.. الخ.

وتوجد في بلادنا 550 مطبوعة وطنية مرخصة حتي أول يناير عام 2019 – وقت اعداد هذا الكتاب – من بينها 85 صحيفة صادرة عن شركات مساهمة مصرية وهي ما تعرف بالصحافة الخاصة، الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب. وهناك 56 صحيفة مملوكة للمؤسسات الصحفية القومية و32 صحيفة صادرة عن احزاب سياسية مصرية. و58 صحيفة صادرة عن الجامعات والمعاهد التعليمية و9 صحف صادرة عن اندية رياضية و4 صحف صادرة عن الطرق الصوفية و6 صحف عن مجالس شعبية و4 صحف عن بعض الهيئات القضائية و19 صحيفة عن النقابات المهنية والعمالية و83 صحيفة صادرة عن هيئات ومصالح حكومية و10 صادرة عن اتحادات نوعية و16 صحيفة صادرة عن كنائس وطوائف مسيحية و5 صحف صادرة عن الغرف التجارية و13 صحيفة صادرة عن المحافظات و139 صحيفة صادرة عن جمعيات أهلية منشأة وفقا للقانون وهناك 8 صحف صادرة عن بعض الهيئات الدولية.

ولقد استفادت الصحافة الخاصة من المساحة المفقودة بين كل من الصحافة القومية والحزبية والتي تضم أعداداً كبيرة من القراء الذين يتطلعون إلى صحافة مختلفة لا تتقيد بالطابع الرسمي ولا تحبس نفسها داخل أسوار الرؤية الحزبية الضيقة إلا أن الصحافة الخاصة تبنت سياسات صحفية تعتمد على الإثارة السياسية والاقتصادية والجنسية، ويتم تمويل هذه الصحف من الإعلانات والتوزيع وهي المصادر المعلنة وربما يتم تمولها أحيانا من قبل التبرعات الخارجية وهي امور غير معلنة، فضلا عن التبرعات الداخلية من قبل ملاكها.

ويغلب علي مضمون واخراج الصحف الخاصة طابع الإثارة والتهويل في معالجتها للقضايا المحلية والعربية، ورغم أن هذه الصحف نجحت في استقطاب قطاع كبير من القراء، إلا أنها فشلت – معظمها – في خلق منتج صحفي جاد وهادف بل أسهمت في الترويج للصحافة الاستهلاكية المستندة إلى الجنس ومخاطبة الغرائز. ونمط الصحف الخاصة في مصر – كما تؤكد احدي الدراسات الاعلامية – انطوى على المغالاة في تقديم مواد الجريمة والجنس واقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة وكشف الأسرار الحكومية التي تؤثر على العلاقات بين الدول والمساس بالأمن القومي وذلك بحجة تقديم الحقائق للناس حتى يكون لديهم المعلومات التي تفي بمسئولياتهم كمواطنين.

ومع بدايات هذه الصحف كان من الصعب الحكم على توجهاتها وأداءها، إلا أن الممارسة الصحفية التي أتبعتها في معالجاتها للقضايا التي تتناولها أثبتت أنها تنحو تجاه معالجة صحفية مختلفة عن نمطي الصحافة القومية والحزبية. حيث كان هدفها هو الوصول إلى القارئ وجذب انتباهه وكسب تعلقه بها باعتباره مصدراً مهماً من مصادر تمويلها، وقد أفرزت هذه الصحف ظاهرة تعاملت معها الأوساط الأكاديمية والمهنية في مصر على أنها جديدة على الصحافة المصرية وهي "ظاهرة صحافة الإثارة ".

والصحافة الخاصة، التي يحلو لملاكها انتحال صفة "المستقلة" وإلصاقها بصحفهم وما هي بمستقلة لانها تتبع رأس المال الذي يمولها بكل ما يحمله من ايديولوجية، وهي تصدر وفق قانون الصحافة، وهو القانون الذي جري تعديله عقب أزمة القانون 93، الشهير بقانون ترهيب الصحفيين وتكميم الأفواه! وقد سعي التعديل الي تخفيف إجراءات إصدار الصحف الخاصة، وان كان قرار الموافقة ظل عقدا من الزمان قرارا أمنيا في المقام الأول، وربما الأخير، لدرجة ان هناك من حصلوا علي أحكام قضائية

باتت واجبة النفاذ، بأحقيتهم في الحصول علي الرخصة القانونية بالصدور، حتي تحول القرار بعد ذلك ليصبح سياسيا، قبل الالتفاف الأمني عليه، بالتحكم في الأمر من المنبع، فإذا كان القانون يستلزم في البداية تأسيس شركة لإصدار صحيفة، قبل الذهاب للمجلس الاعلي للصحافة "قبل ان يتحول الي الهيئة الوطنية للصحافة"، فان عقدة النكاح هنا أصبحت في الغالب في يد الأجهزة الأمنية.!

علي أي حال فقد نشأة الصحف الخاصة وسط مناخ صحفي قومي يوجه وجهته قبل الحكومة بمؤسساتها السياسية ووزاراتها ويسعى إلى نشر كل ما هو وردى عنها وتصوير الامور المجتمعية برمتها علي انها علي ما يرام ووسط مناخ حزبي لا يري أي انتهاكات في حزبه السياسي بل يمارس الحزب النقد لبعض القضاياعلي استحياء بل تغض الطرف عن امور اخري كثيرة في المجتمع حتي لا تمنع الحكومة عنها التمويل السنوي المخصص لها والذي توقف، فأرادت الصحف الخاصة إن تخرج من هذا المناخ "المتطرف فى الايجابيات" بأخر مضاد "متطرف فى السلبيات" حيث تفننت فى نشر الأخبار والموضوعات التى لا تنشر في الصحف القومية ولا في الصحف الحزبية الأمر الذي أثر على القارىء الذى وقف حائرا بين تطرفين متناقضين وبالطبع المتوقع إن يتبدل هذا الوضع مع الوقت بان تستطيع الصحف الخاصة أن تستكمل كادرها الصحفى وأن تستطيع الخروج من أسر الحكومة والحزبية وما عداها من ضغوط تقع فيها.

وقد حركت هذه الصحف الخاصة الركود الذي ساد النظام الصحفي المصري في العقود الاربعة الأخيرة فضلا عن أنها كشفت عن مواهب صحفية جديدة ومتعددة تولوا قيادة جميع برامج التوك شو في الفضئيات المصرية والعربية من اعداد وتقديم فضلا عن رئاسة تحرير المواقع الالكترونية والاخبارية الكبري في البلاد.

وكشفت عن أن الصحافة شيء أخر مختلف عما تقدمه الصحف القومية وربما الحزبية أيضا، الأمر الذى يجعلنا نتفق مع القائلين بأن مستقبل الصحافة في مصر سيكون للصحف الخاصة التي عليها إن تتلافى سلبياتها لكي تتصدر المشهد الصحفي ومع الوقت ستضطر الصحف القائمة لتغيير سياستها وتوجهاتها وتجبر الحكومة على تعديل جوانب كثيرة مرتبطة بالنظام الصحفي سيودى بالضرورة إلى نشوء صحف أخري مختلفة تماما ومتلافية للأخطاء التي تقع فيها الصحف الخاصة والقومية بما يجعل الصحف الخاصة تتولى الصدارة الصحفية المصرية فى المستقبل.

وفي هذا العمل سنتناول بالتحليل والدراسة والتقييم – وليس بالتوثيق فقط – ظاهرة الصحافة الخاصة التي كان ظهورها بمثابة إنقلابا في بلاط صاحبة الجلالة وتحريكا للمياه الراكدة في الوسط الصحفي المطبوع والالكتروني علي السواء وربما في برامج التوك شو في الفضائيات التي يعمل بها عدد كبير من الصحفيين في الصحافة الخاصة.

كما سنتناول مفهوم الصحافة الخاصة وهل هي صحافة خاصة ام مستقلة وما هو الاسم الصحيح لها وما هو تاريخ نشأتها وتأسيسها الاول والاطار القانوني والتشريعي لها مع القاء الضوء علي غرفة صناعة الصحافة الخاصة وسوف نتناول بعض معارك الصحافة الخاصة وضحاياها ثم نتناول نماذج من ابرز الصحف الخاصة واهمها علي الساحة الصحفية في العقود الاخيرة حتي الان بعد انتهاء الفترة الرئاسية الاولي للرئيس عبد الفتاح السيسي وبداية الفترة الثانية له.

ثم التطرق الي أخلاقيات ممارسة الصحافة الخاصة من خلال دراسة قام بها مؤلف الكتاب واستعراض اراء شيوخ المهنة في هذه الصحافة كظاهرة من الناحية التقيمية والتحليلية. وادعوا الله ان يكون في هذا العمل المتواضع افادة من قبل القائمين علي العمل الصحفي وطلاب العلم والباحثين الماجستير والدكتوراه في مصر والدول العربية وان يجعله الله في ميزان حسناتنا يوم نلقاه.

المؤلف،،

د. فتحي حسين عامر

الفصل الاول

مدخل الي الصحافة الخاصة

حددت الصحف الخاصة منذ ظهورها اختياراتها الصحفية في إطار المساحات الغائبة داخل النصين الصحفيين القومي والحزبي واتجهت إلى تقديم مواد صحفية تعتمد على مبدأ الإثارة بتنويعاته بدءً من الإثارة الجنسية بنشر الصور المثيرة والموضوعات التي تضرب في هذه المنطقة من مناطق اللامساس الصحفي وانتهاءً بالإثارة السياسية بالتركيز على فضائح بعض المسئولين بالدولة وقضايا الفساد والانحراف.

وقد رسخت الصحف الخاصة فكرة الصحافة الاستهلاكية من خلال تكريس فكرة أن العمل الصحفي ما هو إلا صناعة هادفة إلى الربح وتستطيع تحقيقه، لذا استطاعت تقديم منتج صحفي يجيد مخاطبة القارئ وخصوصا على المستوى الغريزي وربما الشهواني بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية ومستوى الجودة الحقيقية لهذا المنتج، بجانب عرضها للتحقيقات الصحفية الخاصة بملفات فساد الصفوة والنخبة ورجال الاعمال والموظفين العموميين والمسئولين في كافة القطاعات والمجالات المجتمعية بداية من الموظف البسيط حتي رئيس الجمهورية بشكل فيه مبالغة في الاثارة والتهويل في عرض القضية نفسها وهذا الاسلوب لاقي نجاحا وجذبا من القراء الذي يبحث عن الجديد والمثير والمختلف بدلا من الجمود والرتابة التي تتميز بها الصحف القومية وربما الحزبية ايضا!

الصحافة الخاصة مشروع استثماري يتم في اطار استهلاكي

أكدت هذه الصحف – الخاصة – فكرة الصحيفة كمشروع استثمارى يتم في إطار استهلاكى وليس في إطار إنتاجى يعمل على تطوير حياة القارئ بشكل حقيقى.

كما تنفس الجميع الصعداء عندما ظهرت الصحافة الخاصة في منتصف التسعينات من القرن العشرين حيث كانت هذه الصحف بمثابة الحجر الذي تم القاؤه في بحيرة المياة الراكدة في بلاط صاحبة الجلالة وهي الصحافة التي كانت تقتصر علي الصحف القومية "الحكومية" والصحف الحزبية الصادرة عن الاحزاب السياسية ولسان حاله.

كما دعمت الصحافة الخاصة عند صدورها حرية الرأي والتعبير وحدوث تنوع صحفي وفكري وربما ايديولوجي نتيجة افكار ملاك هذه الصحف وتوجهاتهم الفكرية، فاصبحت هناك تعددية في الرأي حول قضية واحدة وهذا الرأي بالطبع يتبع الصحيفة التي تصدر من خلاله فاصبح في الواقع الصحف متحيزة لجهتها المالكة فالاهرام كصحيفة حكومية اصبحت متحيزة بالطبع للحكومة والسلطة التي تقوم بتعيين مجلس ادارتها وتحريرها بالكامل من خلال تقارير ممارستهم للعمل الصحفي ودرجة ولائهم لها ومن ثم فيكون ولاء رئيس التحرير ومجلس الادارة التام للسلطة والحكومة والهيئة الوطنية للصحافة وربما يكون رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير الصحفية القومية اعضاء بالهيئة الوطنية للصحافة وربما يكون رئيس مجلس الادارة هو نفسه نقيب الصحفيين الذي نجح في هذا المنصب بالدعم الحكومي والرشوة الانتخابية عبر اقرار زيادات مالية في بدل تكنولوجيا الصحفيين الاعضاء بالنقابة وتكون هذه الصحف القومية متحيزة بالطبع للحكومة ولا تنشر ما يشين الحكومة او اي ممارسة لها في

الحياة العامة وتكون هي لسان حال الحكومة بالرغ من ان المسمي المفترض لها هو انها صحيفة قومية اي ينبغي ان تضم كافة الفئات والافكار والايديولوجيات الفكرية علي صفحاتها ولكن هذا لا يحدث علي ارض الواقع، وبجانب الصحف القومية "الحكومية" كانت هناك الصحف الحزبية التي تهتم بالتلميع للحزب فقط وتعارض الحكومة علي استحياء خوفا من ايقاف الدعم الحكومي المالي السنوي لها والمقدر بــ150 الف جنيه تقريبا لكل حزب ما عدا الوفد الذي كان يرفض الحصول علي هذا الدعم الحكومي، فكان ظهور الصحافة الخاصة ونشأتها في تلك الفترة تعبيرا عن التنوع الكبير في الافكار والايديولوجيات والاراء الاخري البعيدة عن الحكومة والاحزاب، ناهيك عن تمويل هذه الصحف من الاعلانات والاشتراكات والتوزيع. ونفس الحال تجده في اكبر الصحف الحزبية وهي صحيفة الوفد الصادرة عن حزب الوفد العريق وهي جريدة يومية ولكنها متحيز دائما في نشرها للقضايا والموضوعات الصحفية لحزب الوفد الذي يدعمها ويمولها وهي بالفعل لسان حاله ومن ثم لا تنشر اي سلبيات او أزمات او اي شيء يشين ممارسات هذا الحزب او التعليق بالنقد علي ممارساته من منطلق الحيادية الاعلامية وهذه السياسة تجدها موجودة في كل الصحف الحزبية التي لها صحف تصدر عنها. مثل جريدة الاهالي التي تصدر عن حزب التجمع الوطني الوحدوي فلا يمكن ان تنتقد مثلا الدكتور رفعت السعيد عندما كان رئيس الحزب قبل ان يتوفاه الله.

ملاك الصحافة الخاصة يستخدمونها للدفاع عن مشروعاتهم

ونفس السياسة تجد ايضا في الصحف الخاصة التي تتغاضي الطرف وتغض البصر عن نقد رجل الاعمال الذي يمولها او احد اعضاء الشركة المساهمة التي تصدر الصحيفة، فهي لا تنقد اوضاع رجال الاعمال الذين يمولونها وينفقون عليها فاصبحت متحيز لهم وتدافع عن قضاياهم فلا يمكن ان يتخيل احد ان جريدة الاسبوع يمكن ان تنشر موضوعا ينتقد رئيس تحريرها ومجلس ادارتها مصطفي بكري او شقيقاه محمود وعبد الحميد الذين يعملون في الجريدة وهم ملاكها بل تقوم الجريدة بالدفاع عنهم او عن احدهما عندما يتعرض لموقف تهكم وسخرية من قبل بعض الاعلاميين مثلما تعرض مصطفي بكري لتهكم وسخرية الاعلامي باسم يوسف الذي اطلق عليه مسمي "بكري مان" فقامت الصحيفة بتخصيص مساحة صفحتين لنشر شتائم وتوبيخ ونقد جارح للاعلامي باسم يوسف وبرنامجه الشهير "البرنامج" نفس الامر حدث لرجل الاعمال صلاح دياب رئيس مجلس ادارة المصري اليوم ومؤسسها عندما تعرض للقبض عليه نشرت الصحيفة ما يؤكد براءته مما نسب اليه من اتهامات!! الامر نفسه حدث مع ملاك جريدة اليوم السابع وهي شركة اعلام المصريين التي استحوذت علي معظم الصحافة الخاصة فضلا عن القنوات الفضائية المصرية. وكذلك خالد صلاح رئيس تحرير اليوم السابع والذي يسخر الجريدة احيانا للدفاع عن نفسه امام اي هجوم او نقد من قبل البعض وبالتالي اصبحت الصحف الخاصة وسيلة للدفاع عن مصالح رجال الاعمال والاعلاميين والصحفيين الذين يمتلكون اسهم في هذه الصحيفة.

كما تعتمد الصحافة الخاصة في الأساس على الإثارة كأسلوب لجذب القارئ وهو أسلوب يضمن لها بقاء القارئ كمورد من موارد تمويلها لفترة قد تطول وقد تقصر، ولكن من المتوقع بمرور الوقت أن تنخفض حدة الإثارة في المضمون داخل هذه الصحف بناء على تشبع السوق الصحفي بنوعية الصحف المستقلة التي تستخدم هذا الأسلوب.

فقد كان ميلاد الصحف الخاصة في مصر في الفترة الأخيرة اكتسب أهمية كبيرة من وجهة نظر المبحوثين لأنها تعبر عن التنوع فى الآراء بالمجتمع، وتقدم ما لا تستطيع أن تقدمه الصحف القومية وتدعم حق القارئ فى المعرفة وتكشف أوجه الفساد والسلبيات بالمجتمع وتدعم فكرة التعدد الصحفى وتحقق المتعة والترفيه للقراء.

علي أي حال فالصحافة الخاصة عند اصدارها الاول في منتصف التسعينات من القرن الماضي "العشرين" كانت بمثابة انقلابا في حرية الرأي والفكر والتعبير التي سمح لها النظام بهامش من الحرية في الممارسة بشكل نسبي في عهد الرئيس الاسبق مبارك والذي تعرضت له الصحافة الخاصة في بعض الموضوعات المنشورة بها حول قضية توريث الحكم وصعود جمال مبارك ابن الرئيس الي عالم السياسة ونشر تحقيقات ضد رئيس الوزراء والوزراء بالحكومة بشكل قوي ادي الي دخول البعض من رؤساء تحرير هذه الصحف الي السجن - وهذا ما سنعرضه تباعا - والتنوع الايديولوجي والحراك الصحفي وربما الاعلامي غير المسبوق بسبب ان برامج التوك شو في الفضائيات والتليفزيون كانت تقتات علي ما تقدمه هذه الصحف الخاصة بشكل جريء فقد كانت الصحف الخاصة تقدم قضايا لا تقدمها الصحف الحكومية وربما الصحف الحزبية.

كما ساعد جمود الصحافة القومية الحكومية التي تمتلكها الدولة من خلال مجلس الشوري سابقا والمجلس الاعلي للصحافة سابقا وكلاهما يتبعان الحكومة ثم الهيئة الوطنية للصحافة حاليا ان تنهض الصحف الخاصة عبر تأسيس شركات مساعمة مصرية من اجل اصدار صحف من خلالها فاصبحت الصحافة الخاصة هي المسيطرة علي السوق الصحفية والقراءة علي كل التقديرات والاكثر توزيعا وربما الاكثر انتشارا مثل صحيفة المصري اليوم والتي توقعت لها ان تكون في مقدمة الصحف الخاصة منذ عام 2004 حتي الان ونحن في عام 2018. ومعها صحف خاصة اخري مثل صحيفة اليوم السابع والبوابة والدستور.. الخ.

ملاك الصحف الخاصة يغتصبون صفة مستقلة

الصحافة الخاصة، التي يحلو لاصحابها اغتصاب صفة "المستقلة" وإلصاقها بصحفهم، وهي تصدر وفق قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996، وهو القانون الذي جري تعديله عقب أزمة القانون 93، الشهير بقانون تكميم الأفواه، وقد سعي التعديل الي تخفيف إجراءات إصدار الصحف الخاصة، وان كان قرار الموافقة ظل عقدا من الزمان قرارا أمنيا في المقام الأول، وربما الأخير، لدرجة ان هناك من حصلوا علي أحكام قضائية باتت واجبة النفاذ، بأحقيتهم في الحصول علي الرخصة القانونية بالصدور، ولم يحصلوا عليها، الا عندما تولي صفوت الشريف منصب رئيس مجلس الشوري، ورئيس المجلس الأعلي للصحافة، ليصبح القرار سياسيا، قبل الالتفاف الأمني عليه، بالتحكم في الأمر من المنبع، فإذا كان القانون يستلزم في البداية تأسيس شركة لإصدار صحيفة، قبل الذهاب للمجلس الاعلي المذكور، فان عقدة النكاح هنا أصبحت في يد الأجهزة الأمنية.

والصحف الخاصة او المستقلة ظاهرة شهدتها مصر أواخر التسعينات، وكانت مع انطلاق عدد من الجرائد أبرزها "النبأ الوطني" التي امتلكها أحد كبار رجال الأعمال المصريين ممدوح مهران في ذلك الوقت ، وجريدة الميدان، وجريدة الاسبوع التي استمرت منذ أواخر التسعينات وحتى الآن، وشهدت مصر بعدها ميلاد عدد من الجرائد وإغلاقها لأسباب تتعلق بالتمويل والتوزيع ومشاكل مع النظام، مثل جرائد العائلة، والجيل، والبلد.

كما شهدت مصر صدور أول صحيفتين يوميتين مستقلتين هما "المصري اليوم"، و"نهضة مصر" وقد لفتتا الانتباه بمنافستهما الجرائد اليومية، كما استطاع عدد من الجرائد المستقلة الأسبوعية منافسة المجلات الأسبوعية القومية، وسحب البساط من تحت أقدامها، ولعل أبرز هذه الجرائد: الدستور، وصوت الأمة، والأسبوع، والفجر واليوم السابع والشروق والبوابة والحقيقة أنه لا توجد صحافة مستقلة في مصر، لكن توجد صحافة خاصة، فكلمة استقلال كلمة زائفة، تعطي انطباعا بالحيادية، وهي غير حقيقية تماما فلا يوجد حياد كامل لاي وسيلة اعلام ولاي صحيفة او مجلة او موقع الكتروني او حتي قناة فضائية لكي يصدقها الناس تحت دعوى الاستقلال، ولكنها في الحيقة هي كيانات خاصة تهدف الي الربح في المقام الاول بجانب الرسالة الاعلامية التي تخدم مصالحها ايضا في المقام الاول!

لكن هذا لا يعبر إلا عن مصالح وأغراض خاصة تصب جميعها في خدمة ملاك الصحافة الخاصة وربما بعضها لم يضف شيئا للمشهد الإعلامي، لكن معظمها يتعامل مع الأخبار بشكل انتقائي، وليس بشكل خبري، كما أنها تحمل أجندة لجماعات ومصالح مثل جريدة المصري اليوم والبوابة والدستور واليوم السابع والشروق والمقال والمصريون وتتبنى اشكالا غربية في التغيير من تلك التي أطلقتها بعض البلدان الخارجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو.

الصحف الخاصة اشد تأثيرا علي المجتمع من الصحف الحكومية

حركت الصحافة الخاصة – التي يمتلكها أفراد عن طريق تأسيس شركات مساهمة مصرية الركود الذي ساد النظام الصحفي المصري في العقود الأخيرة وكان لها تأثير كبير علي المجتمع اكثر من اي وسيلة اخري وكانت من اكثر الوسائل تشكيلا للرأي العام في مصر فضلا عن أنها كشفت عن مواهب صحفية جديدة ومتعددة أضافت للوسط الاعلامي والصحفي الكثير من الفنون والخبرات، وكشفت عن أن الصحافة الخاصة شيء أخر مختلف عما تقدمه الصحف القومية وربما الحزبية ايضا التي أخذت لها منحني اخري تجاه الدولة والحكومة بالمعارضة الشكلية تارة وبالمعارضة المستأنسة تارة أخري، الأمر الذى يجعلنا نتفق مع القائلين بأن مستقبل الصحافة في مصر سيكون للصحف الخاصة التي اسهمت في تفجير العديد من القضايا المسكوت عنها والتي عليها إن تتلافى سلبياتها لكي تتصدر المشهد الصحفي ومع الوقت ستضطر الصحف القائمة لتغيير سياستها وتوجهاتها وتجبر الحكومة على تعديل جوانب كثيرة مرتبطة بالنظام الصحفي سيودى بالضرورة إلى تلافي الأخطاء التي تقع فيها الصحف الخاصة والقومية بما يجعل الصحف الخاصة تتولى الصدارة الصحفية المصرية فى المستقبلية.

ودور الصحف الخاصة المصرية من وجهة نظر الصحفيين العاملين لها ربما هو إبراز قضايا أهملتها الصحف الأخرى، والكشف عن مظاهر الفساد والأخطاء في المجتمع، ومن ثم حمايته من الإنحرافات والتركيز على القضايا التي تشغل الرأي العام. كما أكد الصحفيون أن الواقع العملي حوّل صحفهم إلى ميدان لصراع المصالح بين رجال الأعمال ورجال السياسة وأن صحفهم تهادن النظام حرصاً على الإستمرارية. ومن ثم اصبح النظام الصحفي المصري يتسم بالتعددية الصحفية مع وجود الصحافة الخاصة الصادرة عن شركات مساهمة مصرية وفي ظل وجود

الصحافة القومية المملوكة ملكية خاصة للدولة كان يمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة، وكلا الهيئتين تم الغائهما في ددستور مصر الجديد عام 2014 وحل محلهما الهسئة الوطنية للصحافة وتم الغاء مجلس الشوري تماما لعدم جدواه. وصحافة أحزاب التي تملكها الأحزاب السياسية، وصحف ذات ترخيص أجنبي.

ربما تكون الصحف الخاصة والاعلام الخاص (المرئي والمقروء) أشد خطر على المجتمع من الصحف والإعلام الرسمى (الحكومى) إذا لم يتم تقنين الملكية وضبط الأداء الإعلامى وتنظيم البث والنشر الصحفى والارتقاء بلغة وطريقة الحوار والعمل، والالتزام التام بالمهنية وبأخلاقيات المهنة، لاسيما أن الإعلام الخاص فى مصر وفى كل دول العالم بما فى ذلك الدول الأكثر ديمقراطية قد أصبح من مستلزمات العمل التجارى والدفاع عن المصالح التجارية لأصحاب شركات الإعلام الخاص كما في امريكا التي سمحت بدخول مجال الإعلام بقوة لإستغلاله فى الدفاع عن مصالحها مثل شركة جنرال إليكتريك الامريكية الشهيرة بتصنع مصابيح الإضاءة وموتورات الطائرات الحربية والهليوكوبتر، عندما حازت شبكة تلاعبت بسياستها التحريرية، وذلك من أجل الحفاظ على مكاسب اقتصادية لها باعتبارها الشركة المالكة لها وذلك على حساب الحياد الإعلامى والمهنية. نفس الامر بالنسبة لملاك صحيفة أوبزرفر البريطانية فى زيمبابوى عندما تعرضت المصالح الاقتصادية لتهديدات غضت الصحيفة الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان هناك خوفاً على مصالحها!

وفى مصر كانت بعض الصحف الخاصة تستخدم لتجميل النظام المباركي ولا يزال بعضها أيضاً يعمل بنفس النهج خلال العهد الرئيس السيسي بل ويحاول البعض أن يكون ملكياً أكثر من الملك ويقدم القرابين وفروض الطاعة والولاء للنظام ربما بسبب تقدير البعض منهم للظرف العام للبلاد في حربه ضد الارهاب ومعركة التنمية بعد ثورتي يناير ويونيو والقضاء علي جماعة الاخوان الارهابية وازاحتها عن الحكم بعد عام واحد من تولي الرئيس الاسبق محمد مرسي خاصة ان الدولة سعت الي امتلاك وسائل الاعلام بما فيها الصحف الخاصة حيث أنها من ضمن أملاك رجال أعمال الذين لهم مصالح من الحكومة ويرتبطون بعهد مضى وبعهد بدأ، ولا يزال مستمر وسوف يستمر دون توقف بسبب سلسلة المصالح المشتركة!

فالملاك من رجال الاعمال النظام الاسبق مبارك لا خبرة لهم بالإعلام ولكن بعضهم يتدخلون فى السياسة التحريرية سواء بشكل غير مباشر أو بشكل مباشر، لخدمة مصالحهم المباشرة مع الدولة وقد يطردون من العمل من لا ينصاع لأوامرهم أو لطلباتهم وينفذ سياساتهم التى تكون فى معظمها غير مهنية وغير شفافة وتفتقد للمصداقية.

وهذا ما ينبغى معالجته من خلال قوانين لضبط الأداء الإعلامى ومنظمة للبث وللملكية وللتمويل ولفصل الملكية عن الإدارة وفصل الملكية والإدارة عن التحرير.

ربما أن هذه القنوات وبعض الصحف الخاصة التى تزايد عددها بشكل غير طبيعى بعد ثورتي يناير ويونيو تجعل نصب أعينها مصالح ملاكها الاقتصادية والسياسية وربما تفضلها على مصلحة الوطن.

الامر الذي ينتج نظاماً إعلامياً مشوهاً وجواً إعلامياً غير مهنى وغير منطقي تماما تجسدت في الانتخابات العامة الماضية ربما هناك بعض قنوات الإعلام الخاصة تعتمد فى تمويلها على جهات خارجية بهدف اسغلالها فى دعم مصالحها كما تؤكد وثائق ويكيليكس الشهيرة أن واشنطن تدعم خصخصة الإعلام والقنوات الخاصة فى مصر ضمن برنامج "تطوير الإعلام والديمقراطية فى مصر".

ربما ان بعض القنوات والصحف والوكالات الخاصة ما هى إلا ممتلكات لقوى وتيارات أو حكومات أو وكالات دولية أو إقليمية تعمل من وراء الستار لتنفيذ أجندات خاصة بها ليست فى مصلحة البلد بشكل مؤكد. ومما يثير التساؤلات ظهور قنوات عربية بمسميات مصرية مثل "الجزيرة مباشر مصر"، و"روتانا المصرية" وأخيراً ام بي سي مصر لتؤكد ما سبق بشأن التمويل الخارجى للإعلام الخاص فى مصر.

ملامح الصحافة الخاصة في تغطيه قضايا المجتمع

كما تميزت الصحافة الخاصة بملامح مختلفة للمضامن التي تقدمها عبر صفحاتها المختلفة خلال الفترة من عام (1996 – 2005) علي سبيل المثال ومن أبرز هذه الملامح هي محاولة هذه الصحف معالجة القضايا العامة بأسلوب مستقل لا تميل فيه إلى جهة بعينها، وإعتمادها على تقديم مضمون مثير خاصة في الصور التي تنشرها، بالإضافة إلى أنها تصيغ مضمونها على أساس توجهات الرأي العام، والذي لا تساهم في تشكيلة أو توجيه، ولكنها تستجيب له، من خلال رسائل القراء. بالإضافة إلى أنها لا تنتقد سياسة الدولة بشكل صريح وإنما بشكل ضمني حتى تضمن الإستمرارية في الصدور، وتقدم الصحافة الخاصة لغة صحفية أكثر شعبية من خلال الإستعانة بلغة مأخوذة من القاموس المحلي الشعبي، بالإضافة إلى أنها لم تترفع عن استخدام العديد من الأمثلة الشعبية في عناوين بعض موادها الصحفية.

واستطاعت هذه الصحف أن تخلق لنفسها سوقاً شرائية رفعت من أرقام توزيعها. ومن خلال تقديم مادة صحفية أكثر قدرة على جذب الجمهور، وهذا وفر لها مصدراً أساسياً للتمويل بالإضافة إلى الاعتماد على الإعلان بشكل جزئي، وتكريس فكرة الصحافة الهادفة إلى الربح على إعتبار أنها صناعة كبيرة تهدف إلى الكسب المادي والتي من خلالها أكدت على فكرة الصحيفة كمشروع استثماري يتم في الإطار الإستهلاكي وليس في الإطار الإنتاجي الذي يعمل على تطوير حياة القارئ بشكل حقيقي. كما تميل هذه الصحف ـ إلى حد ما ـ إلى الاستقلالية في معالجاتها وعدم تمثيل خط سياسي محدد، وقوي فكرية معينة، وإن كانت تميل في معالجاتها إلى مهادنة القيادة السياسية والقوى الفكرية الموالية له.

وفي حالة نقدها للنظام يتم ذلك بشكل ضمني غير صريح وسعياً وراء تحقيق الأرباح، وهو ما يبدو بشكل أكثر وضوحاً في الصحف المملوكة لشركات خاصة في مصر، حيث لا توجد ضمانات قانونية كافية لاستمرار هذه الصحف، خاصة أن الواقع الفعلي وممارسات السلطة السياسية وقد أسهمت في إجهاض بعض هذه التجارب. كان أبرزها ما قامت به الحكومة المصرية بتعطيل صدور جريدة النبأ الوطني التي تصدر عن شركة النبأ للصحافة والنشر لمدة عام كامل. بسبب قيامها بنشر مجموعة من الصور الجنسية والغير لائقة لأحد الرهبان المسيحيين في اسيوط وهو ما اعتبرته الدولة هجوما مباشرا علي الاقباط وضرب الوحدة الوطنية في مقتل، حيث نشرت الصحيفة ان الراهب يمارس الجنس مع عدد من المترددات على الدير الأمر الذي كاد يتسبب باشتعال الفتنة الطائفية في المجتمع.

وتؤكد إحدى الدراسات التي استهدفت التعرف على العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية الخاصة تتمثل في فئتين:

الأولى: ويطلق عليها الدور النشط "للسياسة التحريرية بالصحف الخاصة" وتمثلت في: التحقق من صدق المقولات المعلنة من المسئولين الرسميين في السلطة، وتحليل وتفسير القضايا المعقدة وتقديمها للقارئ في أسلوب سهل وبسيط، ومناقشة القضايا القومية في مرحلت الإعداد والتطوير والتعليق عليها.

الثانية: أطلق عليها الدور السلبي وتمثل في تقديم معلومات سطحية للجمهور، والتركيز على أخبار الآثارة التي تستحوذ على إهتمام الجمهور العريض، والبعد عن القصص الإخبارية الموثقة المصدر مع الاهتمام بنشر الأخبار والقصص المجهلة.

كما أكدت إحدى الدراسات على إنه من سمات مستقبل الصحافة الخاصة الخضوع لآليات السوق في الإصدار الصحفي بالإضافة إلى كونها أحد الأبواب الأساسية لسيطرة الفكر الليبرالي في الإصدار الصحفي على السوق الصحفية المصرية حيث يصبح ولاء الصحيفة محدداً في ناشرها أو رأس المال الذي يقف وراء صدورها. وهذا يؤدي إلى سقوط "فكرة أدلجة العمل الصحفي"، والعمل على ملاحقة السوق والتوزيع ومنافسة الصحف الأخرى، بالإضافة إلى إعادة هيكلة أسلوب بناء أجندة الموضوعات الصحفية في هذه الصحف الخاصة التي تعكس المعالم الأساسية لخطاب من يملكها ويعولها، وفي الوقت نفسه سوف تسعى للقارئ حتى لا تفشل في الصمود في السوق الذي تعمل في ظل آلياته.

كما توقعت الدراسة عدم إضافة رصيد جديد من القراء إلى المخزون الحالي من قراء الصحف في مصر، وبالتالي فإن المنافسة بين الصحف في السوق الصحفية لن تتأسس خلال العقدين القادمين على إضافة قراء جدد إلى صحف جديدة صادرة وإنما سيكون القانون الحاكم للعبة طبقاً لآليات السوق

الصحفي، وهو سحب مستهلكين حاليين للصحف القائمة إلى صحف جديدة وغالباً ما تكون لصالح الصحف الخاصة.

وبدأت ممارسات الصحافة الخاصة في مصر قوية من حيث إمكاناتها المادية والفنية والبشرية، وتوافر لأغلب هذه الصحف دور نشر ضخمة الإمكانات الإنتاجية ومزودة بمطابع حديثة وخطوط إنتاجية تعمل بالحاسب الآلي، بالإضافة إلى أن الصحف الخاصة بدأت تعتمد في إنتاجها لتكنولوجيا الإنتاج الإليكتروني المتكامل لكافة صفحات الصحيفة.

أكدت إحدى الدراسات على أن الصحف المستقلة تبالغ إلى حد كبير في إستخدام كافة العناصر الإخراجية التي تحقق الإثارة الصحفية، وأكبر قدر من جذب الإنتباه للمواد المنشورة على صفحاتها، وأن هذه الصحف تركز فيما تنشره من موضوعات بدرجة ملحوظة على لون معين من المضامين والمواد الصحفية التي تتسم بالغرابة والندرة من جهة، والتركيز على أخبار المشاهير من الشخصيات في المجالات المختلفة من جهة أخرى، وغيرها من المضامين ذات الطابع الخفيف والمختلف عما ينشر في الصحافة الحزبية والقومية التي إعتاد عليها القراء.

وأشارت هذه الدراسة أيضاً إلى أن صحيفة النبأ الوطني تصدرت الصحف الخاصة الخمس موضع الدراسة من حيث تفضيلات القراء، تلتها صحيفة الإسبوع، ثم صحيفة "الميدان"وبفارق كبير عن الصحف الثلاثة السابقة جاءت صحيفتا الزمان والملاعب العربية.

وأضافت الدراسة أن موضوعات الجريمة والحوادث الشاذة ونادرة الحدوث في المجتمع المصري قد تصدرت المضامين المفضلة بالصحف الخاصة لدى قرائها، ثم التعرف على أخبار المشاهير في المجالات المختلفة، في حين تراجعت موضوعات السياسة الداخلية، والموضوعات الفنية والثقافية، ثم موضوعات السياسة الخارجية والموضوعات الرياضية، والموضوعات الاقتصادية.

وبالتالي ـ توقع المؤلف الإزدهار والإنتشار بمعدلات سريعة لهذه الصحف الخاصة في السنوات القليلة القادمة، بما يجعلها بحق منافساً حقيقياً لبقية أنماط الصحف المصرية ذات التاريخ الممتد، وبصفة خاصة بعدما كانت هناك محاولات من قبل صحيفة "النبأ الوطني" في التحول إلى الصدور اليومي وكان ذلك في الثامن من مارس عام 2000 تحت مسمى "آخر خبر"، ولكنها توقفت بعد الأزمة الكبرى التي تعرضت لها عندما نشر رئيس تحريرها مجموعة من الصور غير اللائقة أو الجنسية لأحد الرهبان وهو يمارس الجنس مع بعض المترددات على الدير في أسيوط.

وكما يرى المؤلف ـ أن الصحافة الخاصة هي مستقبل الصحافة في مصر وأساس العمل الصحفي المبتغى في ظل هامش الحرية النسبي الذي تتمتع به مصر خلال الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، شريطة أن تلتزم بأخلاقيات الممارسة المهنية بصفة عامة، وضوابط نشر الجريمة والقضايا والتحقيقات بصفة خاصة على صفحاتها وهى الضوابط المنصوص عليها فى القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة ومواثيق الشرف الصحفية.

ولم يتبق من أنماط الملكية الصحفية سوى ملكية الأفراد للصحف بمعني حق أي فرد أن يصدر صحيفة إذا توفرت لديه إمكانات الإصدار، حتى تسقط كل القيود على إصدار الصحف في مصر، ويصبح شأن الصحافة المصرية شأن كل الدول ذات الديمقراطيات العريقة والمتقدمة، لكن ذلك لابد أن يتواكب معه

إيجاد صيغة جديدة لنمط ملكية الصحف القومية، أي لا تصبح ملكاً لمجلس الشورى، لأنه من غير المنطقي في دولة ديمقراطية تؤمن باستقلال السلطات أن يكون مجلس الشورى كسلطة تشريعية أو شبه تشريعية مالكاً لسلطة أخرى مثل سلطة الصحافة باعتبارها سلطة رأي عام أو ما تسمى بالسلطة الرابعة. وسوف نتناول في هذا الكتاب رصد وتحليلا لظاهرة الصحافة الخاصة منذ نشأتها في منتصف التسعينيات حتي الان اي بعد مرور اكثر من 30 عاما.

مراجع الفصل الاول

1- د. فتحي حسين عامر "المسئولية الاخلاقية لصحفي الجريمة"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013.

2- محمد عبد الحفيظ الباز، "مفهوم الإثارة السياسية والاجتماعية في الصحافة المصرية"، دراسة تطورية فى المضمون والقائم بالاتصال، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2004.

3- مجدي مهنا، شهادة بعنوان "مشاكل الصحف الحزبية المستقلة والصادرة بتراخيص أجنبية"، أوراق مؤتمر الصحفيين الرابع، 2003.

4- أميرة العباسي، "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، المؤتمر العلمي السنوي التاسع، بكلية الإعلام، مايو 2003.

5- المجلس الأعلى للصحافة، تقرير الصحافة الصفراء في مصر، ديسمبر 2001.

6- محمود خليل، "ماضي الصحافة ومستقبلها"، مجلة الهلال، عدد يوليو 2002، ص 307.

7- محمود خليل وهشام عطية، "مستقبل النظام الصحفي المصري، عناصر وآليات تطور الصحافة المصرية وسيناريوهات التطور المستقبلي 2000-2020"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 2، العدد3، يوليو ـ 2001.

الفصل الثاني

نشأة الصحافة الخاصة ومشكلاتها

بعد أن اختفت الصحف المملوكة للقطاع الخاص منذ أكثر من ثمانية وخمسين عاماً، عادت الي الظهور مجددا وظهرت على الساحة الصحفية في مصر منذ منتصف التسعينيات بشكل جديد وهي الصحف التي تملكها شركات مساهمة مصرية وفقاً لقانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 والذي كفل للأشخاص الاعتبارية الخاصة ملكية الصحف وحدد الشروط اللازمة لذلك. وبظهور هذه الصحف تفتحت الأبواب أمام صورة جديدة لملكية الصحف في مصر، فلم تعد الصحافة وقفاً على الصحافة القومية الحزبية وإنما أصبحت هناك ملكية خاصة للشركات المساهمة. وفي ظل الضغوط التي كانت تتعرض لها الصحافة حول وجود نوع من التنظيم لعملية إصدار الصحف الخاصة، والحد من تقليص ظاهرة الصحف التي تحصل على تراخيص من الخارج أو ما سميت بالصحف القبرصية، فقد فتح الباب أمام الشركات المساهمة المصرية لإصدار صحف جديدة تدخل السوق الصحفية المصرية كمنافس غير خاضع لجهاز الرقابة على المطبوعات الأجنبية، وإنما يعمل في ظل الأطر التي تعمل في سياقها الصحف الخاصة التي ينظم أحكامها قانون 96 لسنة 1996م.

هل هي صحافة خاصة ام مستقلة؟

هناك تساؤل يتبادر الي الاذهان هو ان هذه الصحافة الخاصة هل من الممكن ان نطلق عليها صحافة مستقلة كما هو شائع عنها في الوسط الصحفي وعلي ارض الواقع ام ان الاسم الصحيح لها والعلمي بالطبع هو الصحافة الخاصة التي تحمل فكر واي/يولوجية من يقوم بتمويلها وافكار وتوجهات رجال الاعمال ومصالحهم وامنياتهم وبينما الصحافة المستقلة تعني انها صحافة موضوعية حيادية تماما لا تتحيز لاي فكر حزبي او توجه حكومي او افكار رجل الاعمال او رأس المال الذي يمتلك هذه الصحف وهذا الكلام لا ينطبق علي الواقع الفعلي لهذه الصحف الخاصة وبالتالي فمصطلح الصحافة المستقلة لا ينطبق علي هذه الصحف موضع هذا الكتاب بل مصطلح الصحف المستقلة هو قول حق يراد به باطل!

ولكن البعض يعرفها على أنها الصحف المستقلة – وهو المسمى الشائع لها في الواقع الصحفي بأنها الصحيفة التي لا يصدرها حزب ولا يساهم في تمويلها أو تعلن عن تأييدها لحزب ما، وأن الاستقلال ليس معناه الوقوف على الحياد وعدم إبداء آراء أو حكم، وإنما معناه إبداء الرأي أو الحكم دون التقييد برأي الحزب.

مفهوم الصحف الخاصة

تعرف الصحافة الخاصة بأنها الصحيفة التي يصدرها مجموعة من رجال الاعمال عبر تأسيسهم شركة مساهمة مصرية وهي ليست تابعة للحكومة او للاحزاب السياسية وانما تتبع رأس المال الذي يمولها وتقوم هذه الشركة بعقد اجتماع لاختيار رئيس مجلس الادارة للجريدة وترشيح رئيس تحرير عضو بنقابة الصحفيين وتكوين هيكل تحريري من الصحفيين اعضاء نقابة الصحفيين مثل مدير تحرير ورئيس قسم ونائب رتيس التحرير. الخ

وتصدر هذه الصحيفة يومية او اسبوعية او شهرية وفقا لطلب الحصول علي ترخيص لها علي ان يحدد في الترخيص مقر الجريدة وعنوانها.

وتعرف الصحف الخاصة على أنها الصحف التي ينظم إصدارها ويحدد ملكيتها المادتين 45، 52 من قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 الخاص بالشركات المساهمة باعتبارها أشخاص اعتبارية يسمح لها بإصدار الصحف.

ويقول الدكتور وكيل المجلس الاعلي للصحافة د. عصام الدين فرج "أن تسمية صحف الشركات المساهمة المصرية بالصحف "المستقلة" هو نوع من المزايدة لإضفاء المصداقية عليها بعيداً عن الحكومة والأحزاب السياسية المختلفة القائمة. ولكن الواقع يقول بأنه لا توجد صحف مستقلة، ولكنها صحف خاصة كمسمى قانوني سليم لصحف الشركات المساهمة ويعد هذا المسمي "الصحف الخاصة" هو التصنيف العلمي الصحيح لها، بينما لفظ "المستقلة" كانت ولا تزال يطلق عليها "الصحف القبرصية" والصادرة من لندن وغيرها حيث تطلقه هى على نفسها".

ويضيف د. عصام: "بأن الصحف الخاصة" لا يمكن أن يطلق عليها صحف مستقلة فالاستقلال غير واضح لأنها تتبع رأس المال الذي تتحدث بأسمه، ولا توجد صحيفة إلا وتعبر عن فكر وتوجهات خاصة بها".

ويرى ـ المؤلف ـ أن الصحف الخاصة هو المسمى الصحيح لصحف الشركات المساهمة المصرية ـ وهي الصحف التي يمولها رجال اعمال لا ينتمون الي احزاب او تيارات سياسية او فكرية وتعتمد علي التوزيع والاعلانات والاشتراكات وتبرعات اصحاب المال والمصالح الاقتصادية.

ويرى د. فاروق أبو زيد أن الصحف الخاصة هى التي لا تعبر عن اتجاه سياسي معين أو مذهب أيدلوجي وإنما هي متفتحة على كافة الآراء والاتجاهات والمذاهب السياسية والفكرية والاجتماعية، مدللاً على ذلك بنماذج من الصحافة العالمية مثل التايمز اللندنية وعلى المستوى المحلي جريدة الأهرام المصرية في الفترة ما قبل ثورة يوليو 1952. بالإضافة إلى إنه توجد صحف خاصة اشتهرت باسم "الصحف القبرصية" تعبيراً عن نشأتها غير المصرية، - سوف نتناولها تباعا - وهي صحف لا تخضع لقانون تنظيم الصحافة المصري، لذا تعتبر صحف أجنبية تخرج عن نطاق هذه الدراسة وأهدافها.

أسباب اطلاق مسمي الصحافة الخاصة

يرفض المؤلف إطلاق مسمى "الصحافة المستقلة " على صحف الشركات المساهمة المصرية، **ويرى أن المسمى الأمثل لها هو "الصحافة الخاصة" لأسباب هي:**

1- الصحف الخاصة إذا كانت في حقيقتها مستقلة عند الدولة أو الحكومة، ومستقلة أيضاً عن الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية المختلفة في المجتمع فإنها ـ من ناحية أخرى ـ تخضع لسيطرة رأس المال أو صاحبها ومالكها بكل ما يحمله هذا المالك من أفكار وتوجهات وأراء خاصة به.

2- يعتبر مسمى الصحافة الخاصة هو الاسم العلمي الذي تأخذ به تقارير الممارسة الصحفية الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة، وهي تقارير رسمية تصدر بصورة شهرية.

ومفهوم الصحافة الخاصة هي الصحافة التي لا تنتمى إلى أى إتجاه سياسى معين أو تتبنى أيدولوجيه بعينها، ولا تعبر عن أحد الاحزاب السياسية، وإنما تفسح المجال على صفحاتها لكافه الاراء والاتجاهات السياسية والمذاهب الفكرية والاجتماعية، ويطلق عليها أحيانا الصحف الخاصة، وهى صحف يغلب عليها اصلا طابع صحافة الخبر، إلى جانب عرض الاراء السياسية المختلفة والاهتمام بابراز رأى محايد يعبر عن موقفها الذي تعتنقه.

كما أن ظهور مجموعة الصحف الخاصة المصرية التي بدأت تفرض نفسها على الساحة الصحفية المصرية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، لتنضم إلى مجموعات الصحف الأخرى التي تتشكل منها الخريطة الصحفية في مصر، وقد ميز المضمون الصحفي المقدم خلال هذه الفترة والتي ما زالت مستمرة، بالعديد من الملامح الإيجابية والسلبية كما تؤكد تقارير الممارسة الصحفية التي يصدرها المجلس الأعلى للصحافة وممارسات الواقع الصحفي لها.

وهذه الصحف الخاصة هي الميدان، والنبأ الوطني، والأسبوع، صوت الأمة، وجريدة وطني، وجريدة المصري اليوم، واليوم السابع والشروق والفجر والبوابة والجماهير ومجلة الكتب وجهات نظر، ومجلة ميكي، ومجلة ويني الدبدوب ومجلة ويني دابدوب، جريدة الجماهير، الدستور، حواديت، الحادثة، والخميس، التي جاءت من خلال قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 في الفصل الثاني من الباب الثاني في المواد 52، 53، 54 للأشخاص الاعتبارية الخاصة حق إصدار وتملك الصحف في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة أو شركات توصية بالأسهم وذلك في إطار إطلاق حرية إصدار وتمليك الصحف للأفراد.

وقد بلغ عدد الصحف الخاصة الصادرة عن شركات مساهمة مصرية (15) صحيفة خاصة عن (12) شركة وفق آخر تعديل صادر من المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ 2004/12/28. كما اكد الدكتور عصام الدين فرج وكيل أول وزارة بالمجلس الأعلى للصحافة سابقا "والعضو الحالي في الهيئة الوطنية للصحافة " فى مكتبه بتاريخ 2005/1/6. وقد وصلوا الي اكثر من 20 شركة مساهمة مصرية تصدر صحف خاصة حتي عام 2016.

ولقد بدأت عودة عصر الصحافة الخاصة لمصر مع القانون 148 لسنة 1980 الذي أوجد شكل الشركات المساهمة كحل قانوني لإصدار الصحف وقد نشأ عن هذا القانون 3 شركات مساهمة لإصدار الصحف هي شركة دار الحرية وشركة الميدان التي أصدرت صحيفة بنفس الاسم، وشركة النبأ الوطني وأصدرت صحيفة بذات الاسم والعديد من الشركات الاخري سنورد ذكرها تباعا.

ولكن هذا القانون تم تعديله بقانون آخر عام 1998 أشترط موافقة مجلس الوزراء على قيام هذه الشركات، وقد صدر بمقتضاه صحيفتان أخريتان هما "جريدة الزمان الأسبوعية"، ومجلة الكتب وجهات نظر "الشهرية"، ثم صدر قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية شرط الحصول على موافقة مجلس الوزراء قبل قيام هذه الشركات، فعاد الأمر

إلي طبيعته من خلال موافقة المجلس الأعلى للصحافة وحده وعندما صدر قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 أعاد النظر في الشروط الخاصة بإصدار صحف عن شركات مساهمة، فأصبح للجريدة اليومية رأس مال لا يقل عن مليون جنيه، والإصدار الأسبوعي لا يقل عن 250 ألف جنيه والإصدار الشهري لا يقل عن 100 ألف جنيه. كما وضع القانون الأخير شرطاً مبسطاً للملكية بألا تزيد ملكية الفرد وأقاربه حتى الدرجة الثانية عن 10% من رأس المال فأصبح بذلك من حق 10 أفراد ـ دون أن يكونوا أقارب ـ إصدار صحيفة أياً كانت دوريتها يومية أو أسبوعية أو شهرية.

وفقاً لهذا الشرط صدر عدة صحف هي جريدة "الأسبوع"، وجريدة "صوت الأمة"، وجريدة "وطني"، ومجلة "ميكي"، ومجلة "ويني الدبدوب" ومجلة "ميكي جيب"، وجريدة "المصرى اليوم"، وجريدة "الجماهير". بالإضافة إلي صدور 4 صحف جديدة عن شركات مساهمة وهي جريدة "الدستور"، وجريدة "الخميس"، وجريدة "الحادثة"، وجريدة "حواديت"، وبذلك أصبح عدد الصحف الخاصة في مصر 15 صحيفة تصدر عن 12 شركة مساهمة حتى تاريخ 2004/12/28 وتمارس رسالتها الصحفية في ظل منافسة الصحف ووسائل الإعلام الأخرى داخل المجتمع.

سمات الصحافة الخاصة قبل ثورة 1952

كانت الصحافة في مصر حتى قيام ثورة يوليو 1952 مملوكة في معظمها للقطاع الخاص او لافراد وعائلات بعينها، لواستمرت علي هذا الحال الي ان تم الهيمنة عليها من قبل الدولة ممثلة في التنظيم السياسي الوحيد انذاك وهو الاتحاد الاشتراكي عندما اراد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر السيطرة علي هذه الصحف التي كانت ملك افراد مثل جريدة الاهرام كانت جريدة خاصة ملك الاخوين بشار وسليم تقلا وهم من لبنان وعلي ومصطفي امين كانا يمتلكان جريدة اخبار اليوم وتم السيطرة عليها من قبل الدولة، مثلها في هذا كافة الصحف الخاصة انذاك مثل مجلة روزاليوسف الخاصة التي كانت تمتلكها

عائلة ال روزاليوسف. وهو ما سنعرضه تباعا - حيث تم وضعها تحت سيطرة وإشراف السلطة. وباستثناء الصحف الحزبية التي ظهرت مع السماح بإنشاء أحزاب سياسية في منتصف السبعينات، استمرت هيمنة الدولة على الفضاء الإعلامي المقروء والمسموع والمرئي حتى أوائل التسعينات حين بدأ النظام يسمح للأفراد بتملك وإصدار صحف خاصة؛ حيث صدرت عدة صحف.

العائلات التي امتلكت الصحافة الخاصة قبل ثورة 1952

تملكت عدد من العائلات الشهيرة الصحف الخاصة خلال الفترة قبيل ثورة 23 يوليو 1952 التي كانت عائلات كبيرة تمتلكها وتصدرها علي نفقاتها الخاصة فيما يتعلق بالطباعة والاعداد للمواد الرأي المنشورة وكانت غالبيتها عبارة عن مقالات ولم تكن ناك فنون تحريرية كثيرة سوي القليل من الاخبار والاعلانات.

وقد ظهر مصطلح الصحافة الخاصة أو "المستقلة" في تاريخ الصحافة المصرية مرتين في حقبتين من الزمان منذ نشأة الصحافة في مصر في عهد محمد على باشا عام 1828م عندما أصدر جريدة الوقائع المصرية. وكانت الصحافة المصرية أيام الحملة الفرنسية على مصر تخضع تماماً للسلطة التنفيذية التي تملك ترخيصها ومراقبتها ومصادرتها وإلغاءها.

ولقد تمثلت الحقبة الأولي منذ إعلان دستور عام 1923 حتى قيام ثورة 23 يوليو عام 1952، وهي الفترة التي أطلق عليها بعض المؤرخين لتاريخ التشريعات الصحفية بأنها "مرحلة الصحافة الليبرالية" وهي المرحلة التي تحدد فيها معالم النظام السياسي وفق قواعد ليبرالية كانت لها انعكاساتها على تطور الحركة الوطنية والصحافة المصرية، فقد كان مصطلح الصحف الخاصة في هذه الفترة يطلق على الصحف المملوكة للأفراد العاديون أو العائلات وهي الملكية التي أصبحت غالبة على الصحافة بصفة عامة في تلك الفترة، فقد لعب شكل الملكية الفردية دوراً مهماً في تعدد الصحف وتنوعها وعدم احتكار الرأي من جانب السلطة أو من جانب بعض الفئات الأخرى حيث أن الملكية الفردية للصحافة في مصر في تلك الفترة كان يشبه إلي حد

كبير وضع الصحافة في أوربا خلال القرن التاسع عشر قبل ظهور الاتجاهات الاحتكارية في مصر.

ومن أشهر العائلات في هذه الفترة كانت عائلة "آل تقلا" التي كانت تمتلك جريدة الأهرام، وعائلة "آل أبو الفتح"، و"آل حمزة"، و"آل أمين"، بينما تمثلت الملكية الفردية للأفراد مثل مكرم عبيد، وأحمد حسين، وفتحى رضوان، ويوسف علم. كما أطلق على الصحف التي يمتلكها أشخاص طبيعيون مصطلح أخر يقترب في معناها من مصطلح الصحف الخاصة أو المستقلة، وهو مصطلح "الصحف المحايدة". وذلك من خلال سياسة هذه الصحف التحريرية حيث أنها كانت لا تخضع لتأثير حزب ما أو جماعة ما ثم اختفي هذا المصطلح ولم يظهر إلا في عام 1980.

بينما تمثلت الحقبة الزمنية الثانية منذ عام 1980 حتى عام 1996 وكانت البداية الحقيقية لإطلاق مصطلح الصحف الخاصة عقب صدور قانون سلطة الصحافة رقم 148 لسنة 1980 الذي منح حق إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية الخاصة فقط. وتضمن القانون شروطاً فيما يتعلق بحق الأشخاص الاعتبارية الخاصة في إصدار الصحف فأجاز تكوين جمعيات تعاونية أو شركات مساهمة صحفية مصرية. حيث أصبح مصطلح الصحف الخاصة يعني الصحف التي تصدرها شركات مساهمة مصرية أو جمعيات تعاونية وهي ما عرفها القانون بأنها أشخاص اعتبارية خاصة. وبصدور قانون 96 لسنة 1996م لم يأت أي تغيير في أنماط ملكية الصحف خاصة صحف الأشخاص الاعتبارية الخاصة ولم يضع أي معايير محددة تبرر رفض المجلس الأعلى للصحافة الترخيص بإصدار صحيفة حيث شهدت حقبة التسعينيات ظهور مجموعة جديدة من الصحف الخاصة التي أطلق عليها أصحابها مسمى. الصحف المستقلة. تعبيراً عن استقلاليتها عن الحكومة، وعن الأحزاب السياسية والتوجهات الفكرية المختلفة بينما يرى البعض أن الصحافة

الخاصة هي الصحف المملوكة لشركات مساهمة مصرية التي تعتبر أحد الأبواب الأساسية لسيطرة الفكر الليبرالي في الإصدار الصحفي على السوق الصحفية المصرية ومن ثم يكون ولاء الصحيفة محدداً، في ناشرها أو رأس المال الذي يقف وراء صدورها، وليس في إطار النظام السياسي الحاكم أو قوى حزبية معينة. كما أن الصحف الخاصة التي صدرت خلال الفترة أو الحقبة الأولي من عام 1923م إلي عام 1952م تعرف على أنها تلك الصحف التي كان يصدرها أفراد طبيعيون ويقومون بتمويلها والأشراف الكامل عليها وهذه الصحف لا تخضع لدراستنا على الإطلاق.

بينما الصحف الخاصة الصادرة خلال الحقبة الثانية من عام 1980م حتى عام 1996م وهي تلك الصحف التي صدرت بعد قانون سلطة الصحافة رقم 148 لسنة 1980 ولم تصدر منها أي صحيفة إلا بعد صدور القانون رقم 96 لسنة 1996م الخاص بتنظيم الصحافة.

وتعرف على أنها الصحف التي تمنح للأشخاص الاعتبارية الخاصة وتندرج تحتها الشركات التي يؤسسها الأفراد سواء كانت شركات مساهمة أو شركات تضامن أو جمعية تعاونية مما تعد من أشخاص القانون الخاص بشرط أن تطبع وتوزع في مصر.

وهي الصحف التي يطلق عليها المجلس الأعلى للصحافة في تقاريره الصحافة الخاصة وهذه الصحف التي ينظم أحكامها القانون رقم 96 لسنة 1996 الخاص بتنظيم الصحافة.

وقد أشارت احدي الدراسات الاعلامية إلى أن أبرز الظواهر المتعلقة بالمضمون الصحفي والتي شهدتها فترة التسعينيات هى ظهور الصحف الخاصة التي صدرت عن شركات مساهمة وتميزت هذه الصحف بملامح مختلفة للمضامين التي تقدمها **وتتمثل أبرز هذه الملامح في الآتي:**

1- حاولت هذه الصحف معالجة القضايا العامة بأسلوب مستقل لا تميل فيه إلى جهة بعينها.

2- تعتمد هذه الصحف على تقديم مضمون مثير سواء في الموضوعات التي تنشرها أو الصور المصاحبة للموضوعات.

3- تصيغ هذه الصحف مضمونها على أساس توجهات الرأي العام فهي لا تساهم في تشكيل أو توجيه هذا الرأي ولكنها تستجيب له وتحاول التعرف عليه من خلال رسائل القراء.

4- لا تنتقد هذه الصحف سياسات الدولة بشكل صريح وإذا قامت بذلك فهى تنتقد بشكل ضمني على أساس أنها تهدف إلى الاستمرار والكسب.

عوامل نشأة الصحافة الخاصة

كما تضافرت مجموعة من العوامل في نشأة الصحافة الخاصة مرة أخرى على الساحة الصحفية منذ إختفاؤها من قبل عقب ثورة يوليو عام 1952 **نتيجة عدة عوامل وهذه العوامل هي:**

1- شهدت فترة حكم الرئيس أنور السادات تحولات مهمة في بنية النظام السياسي والنظام الصحفي المصري تمثلت عن صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لعام 1977م الذي نص في المادة 15 منه على حق كل حزب في إصدار صحيفة أو أكثر، الأمر الذي قنن عودة تجربة التعددية الصحفية داخل إطار حزبي فقط، فقد كانت التعددية الصحفية موازية للتعددية السياسية فى الفترة ما قبل ثورة يوليو عام 1952.

ثم اختفت بعد ذلك عندما صدر قانون سلطة الصحافة رقم 156 لسنة 1960 والمسمى بقانون تأميم الصحافة والذي أحال ـ بمقتضاه ـ ملكية الصحف إلى الدولة ويمارس حق الملكية عليها مجلس الشورى، وأصبحت الصحف المصرية، خلال هذه الفترة، مملوكة ملكية خاصة للدولة.

وكانت الصحف الحزبية عند بداية ظهورها لها تأثير إيجابي على التجربة الصحفية، واستطاعت إعادة تسييس الحياة المصرية دون التورط في المعالجات المبتذلة أو الإثارة الرخيصة، وتقديم وجهة نظر مخالفة للوجهة النظر الرسمية التي عبرت عنها الصحف القومية المملوكة ملكية خاصة للدولةثم صدر قانون سلطة الصحافة رقم 148 لسنة 1980 نتيجة التغيرات المرتبطة بالتحول إلي التعدد الحزبي وإلغاء الاتحاد الاشتراكي وظهور الصحافة الحزبية والحاجة إلي مالك جديد للمؤسسات الصحفية القومية بعد زوال عبارة "ملكية الشعب من خلال الاتحاد الاشتراكي" التي فرضها القانون رقم 156 لسنة 1960 بشأن تنظيم الصحافة وهذا التحول ترتب عليه منح الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة حق إصدار الصحف من خلال شركات مساهمة أو جمعية تعاونية، أو شركة توصية بالأسهم، كما جاء في المادة 13 من قانون سلطة الصحافة ونصه "حرية إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقاً للقانون".

2- صدور قانون تنظيم الصحافة 96 لسنة 1996 نتيجة للأزمة التي تسبب فيها قانون رقم 93 لسنة 1995، المسمى بقانون الأزمة والذي أثار غضب الصحفيين وسخطهم لما يتضمنه من مواد مخالفة للدستور وهي (المواد 47، 48، 206، 207). حيث نص القانون رقم 93 لسنة 1995 الذي تقدمت به الحكومة لمجلس الشعب على حق النيابة العامة في إتخاذ إجراء الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف مع تعديل العقوبات بالتشديد على الصحفيين من خلال رفع عقوبة الحبس من 24 ساعة كحد أدني إلي 5 سنوات، ومن عامين كحد أقصى إلي 15 عاماً، ورفع الحدين الأدنى والأعلى للغرامات المالية. وذلك بدعوى صيانة الحياة الخاصة للشخصيات العامة، وعندما أبدى الصحفيون غضبهم وثورتهم على هذا القانون، اعتصموا في

نقابتهم وطالبوا بإلغاء هذا القانون، وتدخل رئيس الجمهورية لحل هذه الأزمة واجتمع بالصحفيين فى نقابتهم وطالب بإلغاء هذا القانون وبتشكيل لجنة لإعداد قانون جديد للصحافة وتم إلغاء القانون وصدر بعدها قانون 96 لسنة 1996، وكان ذلك بمثابة تطور القوة الصحفية الذاتية في علاقتها مع القيادة السياسية والنظام الحاكم.

3- تضمن قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 خمسة أبواب وثلاثة عشر فصلاً وإحدى وثمانين مادة وقد أبقي القانون على معظم أحكام القانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة في الأبواب الثاني والثالث والرابع المتعلقة بإصدار الصحف القومية والمجلس الأعلى للصحافة الذي يعني استمرار تبعية المؤسسات الصحفية القومية للسلطة السياسية. فقد أعطى القانون ـ 96 لسنة 1996 ـ الحق للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة في إصدار الصحف كما جاء في مادته رقم 52، وتحديد هذه الحق في ثلاثة أشكال قانونية فقط هي التعاونيات، والشركات المساهمة وشركات توصية بالأسهم، وهي أشكال تقابلها عقبات كثيرة وثغرات تسمح من خلال نمط الملكية في هذه الأشكال بنفاذ جهات حكومية من خلال التأكيد على حق الأشخاص الاعتبارية في ملكية الأسهم وبدون حد أقصى لهذه الأسهم بالإضافة إلي أن اختيار هذه الأشكال دون غيرها لم يكن بقصد كفالة استقلال الصحف وضمان حريتها وإنما استكمالاً لحلقات التقييد التعسفي على الأفراد في ممارستهم لحرية الصحافة بغية الوصول إلي الهدف الحقيقي وهو حرمانهم من التمتع بهذا الحق مطلقاً.

4- تشجيع الدولة لعمليات الاستثمارات الخاصة في إطار سياسة الدولة تجاه الخصخصة التي تعني توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد بما في ذلك الإعلام والصحافة حيث أن السياسات الاقتصادية المتبعة في المجتمع تؤثر على تشريعات الإعلام ومن بينها التشريعات الخاصة بملكية الصحف وإجراءات إصدارها.

مشكلات وأزمات الصحافة الخاصة

الفترة الزمنية التي مرت على صدور معظم اصدارات الصحف الخاصة في مصر ربما تكفى للحكم الصحيح عليها، إلا أنها تؤكد في نفس الوقت على وجود صعوبات وعوائق تعترض عملها. ولكن علي اي حال فان من ابرز الازمات التي تواجهها في الفترات الاخيرة هي أزمة التمويل المالي اللازم لشراء المعدات الحديثة واجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال الحديثة والطباعة وزيادة اجور الصحفيين اللازمة في مواجهة الارتفاع المستمر في سبل المعيشة الّادامية. والتدريب المستمر لهم علي سبل العمل الالكتروني الحديث بالمواقع الصحفية الالكترونية والاكاديميات التدريبية التابعة للصحف الخاصة **وهناك عوائق اخري تتمثل في:**

العوائق المتعلقة بالنظام الصحفي: تعمل الصحف الخاصة المصرية فى ظل نظام صحفي ترسخ وبالتالي فرض عليها قواعد وآليات للعمل تختلف عن تلك الموجودة في نظام صحفي آخر. وهذا النظام الصحفي المستقر يقوم على حزمتين من العوائق تتعلق الحزمة الأولى بالسياسات المرتبطة بالعمل الصحفي مثل التوزيع والطباعة وغيرها. فى حين تتعلق الثانية بالعمل التحريري نفسه أى العمل الصحفي ذاته وبعض هذه العوائق مرتبط بالمصادر التي من المفترض أن تستقى الصحف منها الأخبار والتى – المصادر تعودت على النظام المعمول به فعليا والمترسخ لفترة طويلة وليس من السهل عليها تغيير سلوكها بين يوم وليلة.

وفيما يتعلق بالحزمة الأولى من العوائق تجدر الإشارة إلى أن صحف الجيل الجديد من الصحف الخاصة صدرت في وقت تسيطر فيه الصحف القومية على توزيع الصحف وفى نفس الوقت تحتكر الطباعة وأصبح لزاما على الصحف الخاصة إن تحاول الحصول على حصة من نصيب الصحف القومية من التوزيع وهذا الأمر كان صعبا بالنسبة لها بسبب تعود القراء على الصحف القومية الثلاث إضافة إلى صحيفة الوفد الحزبية التي كانت تصدر يوميا هي الأخرى والذى يؤكد صعوبة هذه المهمة هو أن الصحف الخاصة على الرغم من الطفرات القوية التي حققتها في التوزيع حاليا مقارنة ببداية صدورها لم تصل نسبة توزيعها إلا إلى 20% فقط من جملة أعداد توزيع الصحف في الوقت الذى تستحوذ فيه الصحف القومية على النسبة الباقية ومن يطالع تطور أرقام توزيع الصحف الخاصة سيلاحظ مدى الصعوبة التي تكبدتها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من أرقام توزيع.

أما الطباعة فمازالت الصحف الخاصة مرغمة على إن تطبع في مطابع المؤسسات القومية وهو الأمر الذى يوثر عليها في مجالين الأول الأسعار، حيث تتحكم المؤسسات القومية في سوق الطباعة بما يعطيها الحق في فرض الأسعار التي تناسبها في مواجهة الصحف الخاصة وعلى الرغم من ان المؤسسات القومية تملك مطابع لا تعمل بقدرتها التشغيلية الكاملة وهناك منافسة شرسة بين مطابع المؤسسات القومية على جذب زبائن لمطابعها إلا إن كل ذلك لم يدفعها لإبداء مرونة في الأسعار ويرجع ذلك لارتفاع تكاليف إنشاء المطابع أو تجديدها وهو الأمر الذى يرتبط بدوره بطبيعة اتخاذ القرار في المؤسسات الصحفية. أما المجال الثاني فيتعلق بموعد الطباعة الذى تخصصه المؤسسات القومية للصحف الخاصة لكى تطبع إصداراتها سواء الأسبوعية أو اليومية بما يؤثر على المادة الصحفية التي لابد وأن تجعل الصحف الخاصة تتخلف عن

نقل أخبار حدثت بعد موعد الطباعة فى حين تصدر الصحف القومية متضمنة أخبارا أحدث من الصحف الخاصة.

وفى مواجهة ذلك العائق اختارت بعض الصحف الخاصة الأسبوعية ألا تنشر أى أخبار وأن تعتمد على نشر التقارير والتحقيقات فقط الأمر الذي أضفى عليها طابعا مختلفا عن الطابع الخبرى أما الصحف الخاصة اليومية فقد عملت على تنظيم صفحاتها بشكل مختلف عن الصحف القومية فأصبحت من صفحات كثيرة لها قديمة ومنها صفحات إخبارية بما جعلها تتخلف عن الصحف القومية في السباق الخبري ولعل هذا الأمر يفسر تركيز الصحف الخاصة على الأخبار السياسية غير الممكن نشرها في الصحف القومية الآمر الذي أضفى طابعا سياسيا عليها الي حد كبير فمثلا جريدة الاسبوع تخصص صفحة واحيانا صفحتان لنشر الاخيار السياسية والعربي وهي صفحة بوليتيكا.

ويضاف إلى ذلك أمر ثاني يتعلق بتعامل المصادر الحكومية مع الصحف الخاصة، فمعظم المصادر الحكومية مازالت تتعامل بالعقلية القديمة التي ترى إن الصحف القومية هي المتواجدة فقط على الساحة فترفض معظم الجهات الحكومية اعتماد مندوبين لديها من الصحف الخاصة أو تتلكأ فى اعتماد هؤلاء المندوبين الأمر الذي حرم الصحف الخاصة من مصادر مهمة للأخبار والذي يزيد من صعوبة الموقف بالنسبة لهذه النقطة بالذات عدم وجود قانون لتنظيم حرية تداول المعلومات فى مصر والذى يجرم فى حال وجوده منع حصول الصحف على المعلومات والأخبار مثل القوانين المشابهة فى الخارج ومازال القانون المقترح معطلا في أروقة مجلس الشعب أو الحزب الوطني بما يعنى أن صدوره ليس مطروحا فى القريب العاجل وهو الامر الذى يؤثر على موقف الصحف الخاصة في سباقا الأخبار مع الصحف القومية.

وهناك العوائق المتعلقة بالجوانب المهنية إذا كانت كل هذه المعوقات التي ذكرناها تتعلق بما هو خارج العمل التحريري في الصحيفة الخاصة، وان كانت توثر بالطبع بصورة قوية على السياسة التحريرية لها على النحو الذي أشرنا إليه من قبل في أكثر من موضع، فان هناك معوقات أخرى لابد من الإشارة إليها منها عدم وجود كادر صحفي كاف لدى الصحف الخاصة الأمر الذي دفعها إلى الاستفادة من الصحفيين العاملين فى الصحف القومية حتى ولو بأسماء مستعارة وهذا الأمر أثر من دون شك في العديد من القضايا ذات الصلة بالصحف الخاصة كالمصداقية وعلاقات العمل والانتماء والأكثر تأثيرا أن معظم الصحف الخاصة اتخذت طابعا تحريريا لا يختلف كثيرا عن الطابع التحريري للصحف القومية فضلا عن أن تقسيمها الداخلي كان شبيها بالتنظيم الداخلي للصحف القومية

يضاف إلى ذلك أن الصحف الخاصة نشأت وسط مناخ صحفي قومي يوجه وجهته قبل الحكومة بمؤسساتها السياسية ووزاراتها ويسعى إلى نشر كل ما هو وردى عنها فأرادت الصحف الخاصة إن تخرج من هذا المناخ "المتطرف فى الايجابيات" بأخر مضاد "متطرف فى السلبيات" حيث تفننت فى نشر الأخبار والموضوعات التى لا تنشر في الصحف القومية الأمر الذي أثر على القارىء الذى وقف حائرا بين تطرفين متناقضين وبالطبع المتوقع إن يتبدل هذا الوضع مع الوقت بان تستطيع الصحف الخاصة أن تستكمل كادرها الصحفى وأن تستطيع الخروج من أسر الحكومة وما عداها من ضغوط تقع فيها هي والصحف القومية أيضا ولكن كل ذلك سيكون بعدما يكون القارىء قد شكل وجهة نظره الكاملة بشأنها وهو ما قد يتطلب منها جهدا كبيرا.

تراجع عائدات الإعلانات في الصحافة الخاصة

يعتبر تراجع عائدات الاعلانات في الصحافة الخاصة من اهم واخطر المشكلات التي تهدد باستمرارها او استمرار اصدارها اليومي او ربما الاسبوعي ليتحول الي اصدار شهري توفيرا للنفقات الهائلة او ربما يقتصر العمل بالجريدة علي الموقع الالكتروني فقط نظرا للارتفاع المستمر في اسعار الورق والاحبار الطباعة. لا توجد إحصاءات دقيقة لحجم عائدات سوق الإعلانات في مصر إلا أنها تُقدَّر بنحو 2 ونصف مليار جنيه (حوالي 313 مليون دولار) سنويًّا بالنسبة لأكبر عشرين فضائية وقناة مصرية، بينما تنفق هذه القنوات الفضائية ما يقرب من 3 مليارات ونصف المليار؛ ما يعني أن هناك عجزًا سنويًّا يبلغ مليار جنيه. وقد أشارت دراسة حديثة شملت عدة دول، أعدَّها نادي دبي للصحافة بالتعاون مع شركة "ديليوت" العالمية للاستشارات والتدقيق، إلى انخفاض عائدات الإعلان في قطاع الفضائيات في مصر بنسبة 30% خلال الفترة من 2011 إلى 2015

ومما يفاقم الأزمة العشوائية التي تحكم سوق الإعلانات في مصر عدم وجود قواعد واضحة ما يجعل الإعلام معرَّضًا لأزمات طوال الوقت، خصوصًا مع اتجاه عدد كبير من المعلِنين إلى الإعلان عبر الصحافة الإلكترونية التي بدأت تسيطر على نسبة كبيرة من سوق الإعلان في مصر.

ويضاف لما سبق عدم وجود قانون لتنظيم توزيع الإعلانات الحكومية حسب توزيع الصحف الأمر الذي يحرم الصحف الخاصة من مصدر هام لدخل كما أن الجهات الحكومية توزع إعلاناتها على الصحف حسب سياستها التحريرية الآمر الذى يمثل ضغطا من قبل الحكومة عليها. وفيما يتعلق بجلب الصحف الخاصة للإعلانات فلابد من الإشارة إلى أن الصحف بصفة عامة لا يمكنها أن تجلب إعلانات بمجرد صدورها، حيث يتطلب الأمر وقتا كى تتوفر للمعلنين معلومات حول تلك الصحف وأرقام توزيعها وسياستها التحريرية، وفى بلد مثل مصر التي يرتبط فيها رجال الأعمال بالحكومة لابد وأن يتردد أى معلن في نشر إعلاناته في صحف يمكن أن تكون معارضة للحكومة وهو ما يمثل ضغطا على الصحف الخاصة وبشكل عام وفى حالة غياب مثل هذه الضغوط يصبح على الصحيفة الخاصة أن تنتظر فترة من الوقت حتى تستطيع جلب الإعلانات وهو ما يعنى ارتفاع المخاطرة المالية للمؤسسين لهذه الصحف مقارنة بالعديد من الأنشطة الأخرى الأمر الذى يؤدى إلى إحجام الكثير من رجال الأعمال عن الاستثمار فى صناعة الصحافة.

الرقابة علي ميزانية الصحافة الخاصة

لم يكد الجهاز المركزي للمحاسبات يقرر تفعيل المادة الخاصة برقابته علي ميزانية الصحف الخاصة في مصر، الا وهتف القائمون علي هذه الصحف: ان الحكومة تتربص بنا، وتخطط للنيل من حرية الصحافة.

باعتبار ان صحفهم هي العنوان لهذه الحرية، وهو أمر طبيعي، بعد ان تلبس القوم "**عفريت الزعامة السياسية**" فصاروا ينظرون لانفسهم علي انهم زعماء.

في مصر - لمن لا يعلم - أربعة أنواع من الصحف، بالإضافة لصحف الجمعيات والهيئات العلمية والحكومية، أولها: الصحف القومية، أو الحكومية كما تصفها المعارضة، وهي تلك الصحف التي كانت مملوكة لأفراد قبل ثورة يوليو "المباركة"، وقد جري تأميمها لصالح الشعب علي الورق، ولصالح النظام الحاكم في الواقع، ضمن سياسة التأميم، التي اعتمدها النظام الثوري، للأرض ومن عليها. الصحف الحزبية والصحف الخاصة والصحف القبرصية. فقبل ثلاث عشرة سنة، وعندما تم إجراء التعديل علي قانون الصحافة، فانه قد وُضع نص يعطي الجهاز المركزي للمحاسبات الحق في مراقبة ميزانيات الصحف، وقد جاء تلبية للمخاوف التي أبداها البعض وقتها، من اختراق الصحافة المصرية من الخارج. كأنها محصنة من الاختراق.

وكل من تابع عملية إقرار قانون الصحافة، وقف علي هذا النص، لكن المشكلة في ان معظم رؤساء تحرير الصحف الخاصة، لم يكونوا معنيين بهذه القضايا الكبري، ولهذا فقد بدا لهم طلب الجهاز المركزي، أمرا ادا، وعليه فقد نظروا الي الامر كما لو كان هجمة حكومية علي صحافتهم الناجحة، التي سحبت البساط من تحت اقدام الصحف القومية، وردت الاعتبار للصحافة المصرية عموما، بدليل ان توزيع احداها وصل الي المائة ألف نسخة يوميا، واخري تناضل حتي تحافظ علي الخمسين ألف نسخة.

وفي حكم وصفته وسائل الإعلام المستقلة في مصر بـ"التاريخي"، ألغت محكمة القضاء الإداري في البدايات الاولي اللالفية الثالثة قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بفرض رقابته مالياً وإدارياً على الصحف الخاصة المملوكة لأفراد أو لشركات مساهمة

عمرو الليثي، رئيس تحرير جريدة "الخميس"، كان سبق وطعن بالقرار الذي يقضي بفرض الجهاز المركزي للمحاسبات المصري رقابته على الصحف الخاصة. اختصم كلاً من رئيس الوزراء ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بصفتيهما. وقد طالب من خلال هذا الطعن بعدم إخضاع الصحف الخاصة والمستقلة لرقابة الجهاز وعدم إلزامها بتقديم القوائم المالية وحساباتها الختامية في نهاية كل سنة مالية

قالت محكمة القضاء الإداري في أسباب حكمها، الذي أصدره المستشار الدكتور محمد أحمد عطية، رئيس محكمة القضاء الإداري، ان "حرية التعبير كفلها الدستور ولا يجوز تقييدها بأغلال تعوق ممارستها.

كما واكد أن حرية الصحافة من أهم مظاهر حرية التعبير، التي لا يجوز فصلها عن أدواتها أو تعطيل مضمونها بقانون أو بقرار. وأحالت المحكمة المادة ٣٣ من قانون تنظيم الصحافة، الخاصة بحق الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة المالية على جميع الصحف إلى المحكمة الدستورية العليا، للفصل في دستوريتها.

الصحفي عمرو الليثي رئيس تحرير جريدة الخميس وصاحب الدعوى التي دعمت الصحف المستقلة، كان صوته يعبر عن النصر بعد حكم المحكمة أكد أن هذا الحكم هو نصر لجميع الصحف المستقلة وليس لجريدة الخميس فقط، فهو حكم يدعم حرية الصحافة بشكل عام ويكون عبرة لكل الدول التي تحاول فرض سيطرتها على الصحف.

أما عن سبب قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بإخضاع ميزانية صحيفة "الخميس" الأسبوعية المستقلة لمراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات، أكد الليثي أن هذا القرار يرجع إلى رغبة الحكومة في تحجيم حرية الصحافة. فالذي يخضع لمراقبة الجهاز هو الصحف الحكومية والحزبية. وبهذا القرار تصبح هذه الصحف المملوكة إلى الشركات المساهمة تابعة للدولة

ودلل الليثى على مدى صحة ميزانية عندما قص المقابلة التي حدثت بينه وبين رئيس الجهاز قائلاً "ذهبت إلى رئيس الجهاز لأقدم إليه الميزانية بحضور مصطفى بكري، رئيس تحرير جريدة الأسبوع. وعندما طالبت رئيس الجهاز برفع دعوى قضائية رحب الرئيس بكل شدة قائلاً: أوعدك أنك في حالة مكسبك هذه القضية. وانا لن أقوم بتقديم طعن عليها.

أرجع الليثى المطالبة بتحويل المادة 33 من قانون تنظيم الصحافة إلى المحكمة الدستورية العليا، إلى كونها فضفاضة وغير واضحة المعالم هذه المادة تتضمن إلزام جميع الصحف بنشر ميزانياتها خلال 6 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، مع موافاة الجهاز المركزي لحساباتها الختامية.

مراجع الفصل الثاني

1- سعيد الغريب النجار، "أثر العوامل الديموجرافية في التفضيلات الإخراجية للقراء، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2000، ص 127.

2- أمال سعد المتولي،"معالجة الصحف المصرية الحزبية والمستقلة لقضايا السياسة الخارجية في الفترة من 1944 ـ 1954"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1996 ص 14.

3- فاروق أبو زيد، "مدخل إلى علم الصحافة، القاهرة: عالم الكتب"، 1998 ص 147.

4- أميرة العباسي، "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، المؤتمر العلمي السنوي التاسع، بكلية الإعلام، مايو 2003.

5 - قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 والذي تم تعديله في قانون الصحافة والاعلام الجديد الصادر في يونيو 2018.

6- تقرير الممارسة الصحفية الصادر عن المجلس الأعلى للصحافة، الصحافة الصفراء في مصر، تقرير صادر عن المجلس، القاهرة، 2001، ص 18 وما بعدها.

7 - حسين عبد الله قايد، "حرية الصحافة: دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1994، ص 255.

8- الرقابة ليست المتهم الوحيد.. بعض الصحف مسؤولة ايضا: أزمة (الصحافة القبرصية) تتجدد في مصر، مقال منشور بجريدة البيان – 3 مارس 1998 https://www.albayan.ae للكاتب محمود عارف.

9- فتحي حسين عامر، "المسئولية الاخلاقية لصحفي الجريمة"، مرجع سابق.

10- عمرو الليثي، "الرقابة علي اموال الصحف الخاصة"، مقال منشور له في جريدة الخميس، بتاريخ 1- 2 - 2010.

11- شحاته عوض: دراسات التعليقات علي الاعلام الخاص في مصر (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، يناير 2015).

12- نفيسة صلاح الدين، "ملكية الإعلام وتأثيرها على الأداء الإعلامي"، الهيئة العامة للاستعلامات، 20 أكتوبر2015.

http://www. sis. gov. eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles. aspx?artid=82675

13- شحاتة عوض، "الإعلام المصري بعد 30 يونيو: أزمة بنيوية أم مرحلة عابرة؟" مركز الجزيرة للدراسات، 23 يونيو 2014.

http://studies. aljazeera. net/mediastudies/2014/02/20142201123937716 3. htm

14- محمد الخولي، "المصري اليوم تخشى النهاية الأليمة!"، صحيفة الأخبار اللبنانية، سبتمبر 2015،

http://www. Al - akhbar. Com/node/241446

15- محمود رمزي، "مالك التحرير يكشف كواليس الأزمة: لا علاقة للحكومة أو الأمن بإغلاق الصحيفة"، صحيفة المصري اليوم، 25 أغسطس 2015.

http://www. almasryalyoum. com/news/details/798738

16- مقابلة اجراها المؤلف مع د.محمد الباز في مكتبه بجريدة الدستور يوم الثلاثاء الموافق 20-3-2018.

17- كاميل حليم، "حصار الصحافة الخاصة في مصر- مقال منشور في موقع اهل القرأن.

http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=2833

18- أحمد رحيم، "أزمة مالية تضرب الصحافة وتهدد الفضائيات"، صحيفة الحياة، سبتمبر 2015،

http://www. alhayat. com/Articles/10924899

الفصل الثالث

نماذج من الصحافة الخاصة
فى مصر

جاء ظهور الصحافة الخاصة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين ليحرك المياة الراكدة في السوق الصحفية ويكسر حاجز الخوف والقلق لدي البعض ممن يمارسون العمل بأيدي مرتعشة خشيا من بطش السلطة لكل من يعمل في هذه المهنة التي تشكل بصورة او باخري الرأي العام في المجتمع وهي مهنة الصحافة التي يطلق عليها بلاط صاحبة الجلالة او السلطة الرابعة.

حيث كانت تلك الفترة التي ظهرت بها تتسم بالجمود من قبل الصحافة القومية او الحكومية التي كانت - ولا تزال - لسان حال السلطة كما تشير واقع الممارسة الفعلية لهذه الصحف وفي ظل ركود الصحافة الحزبية وضعها الشديد نتيجة قلة الاعلانات والدعم الحكومي او التضيق الحكومي عليها في اوقات كثيرة لاسيما الاحزاب المعارضة فكانت الصحافة الخاصة بمثابة الحجر الذي تم القاءه في تلك البحيرة الراكدة وكانت من الطبيعي ان ينجذب اليها الجمهور القراء لانها كانت تفجر قضايا لم تتطرق اليها او تجرأ علي التصدي إليها بشكل او بآخر وكانت هي اكثر الصحف التي تكون الرأي العام وتشكله وتوجهه في احيان كثيرة وهو ما سوف نتعرض إليه تباعا.

وكان ميلاد الصحف الخاصة في مصر في الفترة الأخيرة قد اكتسب أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء لأنها تعبر عن التنوع فى الآراء بالمجتمع، وتقدم ما لا تستطيع أن تقدمه الصحف القومية وتدعم حق القارئ فى المعرفة وتكشف أوجه الفساد والسلبيات بالمجتمع وتدعم فكرة التعدد الصحفى وتحقق المتعة والترفيه للقراء وسوف نتناول في هذا الفصل نماذج من الصحافة الخاصة التي قامت – ولا تزال – بدور كبير في التصدي للفساد المجتمعي ومعالجة القضايا المجتمع وتحويل فاسدين الي ساحة القضاء من مسئولين ورجال اعمال ونخبة محتمعية.

ومن هذه الصحف هي:

1- جريدة المصرى اليوم: الصادرة عن شركة المصرى للصحافة والطباعة والنشر، وترخيصها وصدورها يومي، وصدر العدد الأول منها يوم 2004/6/7.

2- جريدة البوابة نيوز اليومية: الخاصة رأس مجلس ادارتها د. عبد الرحيم علي عضو مجلس النواب والاعلامي السابق ويتولي رئيس تحريرها اسلام حويله.

3- جريدة اليوم السابع: الصادرة عن الشركة المصرية للصحافة والنشر والاعلان وهي الشركة الناشرة للصحيفة وكانت تصدر اسبوعيًا منذ اكتوبر 2008 وتحولت الي يومية بداية من 31 مايو 2011 رئيس التحرير خالد صلاح ومالكها الاصلي رجل الاعمال ممدوح اسماعيل.

4- جريدة الأسبوع: الصادرة عن شركة الأسبوع للطباعة والنشر وترخيص إصدارها يومية ولكنها تصدر أسبوعية مؤقتا.

5- جريدة صوت الأمة: الصادرة عن شركة صوت الأمة للنشر والتوزيع وترخيصها أسبوعية.

6- **جريدة الميدان:** الصادرة عن شركة الميدان للطباعة والنشر وترخيص إصدارها يومية ولكنها تصدر أسبوعياً مؤقتا.

7- **جريدة وطني:** الصادرة عن شركة وطني للطباعة والنشر وتصدر أسبوعياً وهي صحيفة دينية مسيحية متخصصة.

8- **الدستور:** الصادرة عن شركة الدستور للصحافة والطباعة والنشر، وتصدر أسبوعية، وهي (عامة) رئيس مجلس إدارة عصام إسماعيل فهمي.

9- **جريدة الوطن:** وهي جريدة يومية خاصة رئيس مجلس ادارتها محمد أمين ورئيس التحرير ومجدي الجلاد.

10- **جريدة الشروق:** يومية الإصدار منذ بدايتها، تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي.

11- **جريدة الفجر:** جريدة مصرية أسبوعية مستقلة ورئيس تحريرها عادل حمودة.

12- جريدة فيتو: هي جريدة مستقلة أسبوعية مصر أسست في عام 2011. ويرأس تحريرها الصحفي بجريدة الاحرار عصام كامل، ويمولها رجل الاعمال نجيب ساويرس.

13 **- جريدة النبأ الوطني:** الصارة عن شركة النبأ الوطني للطباعة والنشر وترخيص إصدارها أسبوعية.

14- مجلة الكتب وجهات النظر: الصادرة عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، وهى مجلة شهرية ثقافية.

15- مجلة ميكي: الصادرة عن شركة نهضة مصر للصحافة والإعلام، وتصدر أسبوعياً وهي متخصصة للأطفال.

16- مجلة "ويني الدبدوب" ويني زابو": الصادرة عن شركة نهضة مصر للصحافة والإعلام، وتصدر شهرياً، وهى متخصصة للأطفال.

17- **جريدة الجماهير:** الصادرة عن شركة صوت الجماهير للصحافة والطباعة والنشر، وتصدر أسبوعية وهي (عامة)، وقد صدر العدد الأول منها في مطلع شهر أكتوبر 2004، كما أن الصحف الأربعة الآتية تم الموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى للصحافة يوم 2004/12/28.

18- **جريدة الخميس:** الصادرة عن شركة الخميس للطباعة والنشر والتوزيع وهي جريدة أسبوعية (عامة).

19- **جريدة الحادثة:** الصادرة عن شركة الحادثة للصحافة والطباعة والنشر وهي شركة مساهمة مصرية برئاسة مجلس إدارة ورئيس تحرير مصطفي عبد العزيز.

20- **جريدة حواديت:** الصادرة عن شركة النبأ الوطني للصحافة والنشر والتوزيع والطباعة برئاسة مجلس إدارة ورئيس تحرير حاتم مهران.

وفيما يلي سوف نعرض لنبذة مختصرة عن كل صحيفة من هذه الصحف الخاصة تباعا:

1- جريدة المصري اليوم:

المصري اليوم صحيفة مصرية مستقلة تصدر عن مؤسسة المصري اليوم للصحافة والنشر. أنشئت عام 2004. رئيس مجلس إدارتها كامل توفيق دياب وهو رجل أعمال مصري أما أول رئيس تحرير لها فكان أنور الهواري الذي يعد المؤسس الحقيقي للجريدة وفي يوم صدور أول عدد للصحيفة أجرت هيئة الإذاعة البريطانية حديثاً معه أعلن فيه عن مولد الجريدة يومية مستقلة وكان يكتب عموده اليومي مقابلاً لعمود مجدي مهنا وتبنى الإثنان معاً مبدأ التغيير وتداول السلطة وبخلع أنور الهواري عن رئاسة التحرير بشكل فجائي ووفاة مجدي مهنا فقدت الصحيفة توجهها الأساسي. أما رئيس تحريرها الحالي فهو محمد السيد صالح. ومن الجدير بالذكر أن رجل الأعمال المصري الأغنى المهندس نجيب ساويرس يمتلك حصة في رأسمال المؤسسة. بالرغم من حداثة عهد الصحيفة والمؤسسة إلا أنها استطاعت تحقيق نجاح تمثل في زيادة نسبة توزيعها، كما استطاعت أن تستقطب عدداً من الكتاب الذين رحلوا عن مؤسسات صحفية حكومية بسبب المضايقات أو بسبب ضعف المقابل المادي. تتبنى الجريدة منهجاً مستقلاً ومعتدلاً، وضع بنيته مؤسسها الأول أنور الهواري حيث لا تقوم سياسة الصحيفة على المبالغة في مدح وتأييد جهود الحكومة أو تبرير أخطائها "كما تفعل معظم الصحف الوطنية"بحسب رأي البعض، وكذلك فإنها لا تغالي في النقد الجارح للحكومة وتصيد أخطائها كما تفعل بعض الصحف الحزبية والمستقلة الأخرى. حققت الصحيفة شهرة واسعة حين نشرت شهادة المستشارة نهى الزيني في واقعة تزوير انتخابات مجلس الشعب بدائرة دمنهور في عام 2005.

عارض رئيس التحرير المصري اليوم لمقالة كانت ستنشر في المصري اليوم النسخة الإنجليزية، الصحيفة الأسبوعية المنشورة بالإنجليزية التابعة لــالمصري اليوم. قد افتتحت صحيفة المصري اليوم النسخة الإنجليزية مطبوعة في نوفمبر 2011. كان العدد الثاني لــ المصري اليوم النسخة الإنجليزية سيحمل افتتاحية بقلم روبرت سبرينجبورج، وهو يدرس العلوم السياسية وخبير في شئون العلاقات العسكرية – المدنية في مصر، وكانت الافتتاحية ستنتقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان وما زال يحكم مصر منذ استقالة الرئيس الأسبق حسني مبارك في فبراير 2011. عمل سبرينجبورج وصحفيي المصري اليوم النسخة الإنجليزية لكي يغيروا الأجزاء المخالفة (في عيون رئيس التحرير للمصري اليوم) غير أن العدد الثاني للصحيفة الإنجليزية ما نُشر بعد. الأستاذ سبرينجبورج نفسه أُتهم في نشرة المصري اليوم العربية لليوم السابع شهر ديسمبر 2011 بأنه "متآمر ضد استقرار مصر". مسألة الرقابة الذاتية دفعت صحفيي المصري اليوم النسخة الإنجليزية إلى أن يكتبوا أن "حتى بعد 25 يناير، الرقابة الذاتية لا تزال تجتاح وسائل الإعلام المصرية. كصحيفة مصرية، نحن أيضا نعاني منها. ولكن الرقابة الذاتية، إذا أستوعبت وأصبحت أمر لا جدال فه، فيصبح من المستحيل الرجعة منه".

وتتميز صحيفة المصري اليوم أنها تحتوى على عدد من الكتاب المرموقين والمحبوبين في الصحافة المصرية نذكر من هؤلاء الراحل مجدي مهنا صاحب العمود الشهير "في الممنوع" كما كتب فيها المرحوم الكاتب الأستاذ سعد هجرس والذي كان يعتبر من أكبر الكتاب في صحيفة الجمهورية قبل أن ينهى عمله معها ويتفرغ للكتابة لجريدتي المصري اليوم والعالم اليوم. والكاتب الراحل أمير الساخرين جلال عامر الذي كان يكتب تحت باب تخاريف الذي تمر الذكري السادسة لوفاته اثناء تأليف هذا الكتاب!

وهناك رامى جلال عامرالذى يكتب مقالاً أسبوعياً في باب 7 أيام، وكذلك الكاتب الكبير سليمان الحكيم والكاتبة فاطمة ناعوت والإعلامى عمرو الليثى. بالأضافة إلي الإعلامية لميس الحديدي ومن الكتاب المراسلين وغير التابعين للجريدة نذكر القانوني يحيي الجمل والكاتب المشهور محمد حسنين هيكل والكاتب الساخر والسيناريست بلال فضل مقدم برنامج عصير الكتب والذي يكتب مقاله اليومي (اصطباحة). أيضا من الكتاب الإعلامى أحمد المسلماني مقدم برنامج الطبعة الأولى في قناة دريم ومن كتاب المصري اليوم الكاتب الصحفى الأستاذ أسامة هيكل الصحفى بجريدة الوفد. أيضا الكاتب والخبير الأستاذ الدكتور محمود عمارة والإعلامية الدكتورة درية شرف الدين وزيرة الاعلام السابقة والتي كانت تقدم البرنامج الشهير نادى السينما والكاتبة الأستاذة فريدة الشوباشي الكاتبة الناصرية ومن الكتاب السابقين الباحث السياسى الدكتور عمرو حمزاوى بمعهد كارنيجى للسلام والكاتب في صحيفة الشروق. والإعلامى الأستاذ حمدى قنديل والذي انتقل بعدها للكتابة في صحيفة الشروق.

ومن ابرز من تولي منصب رئيس تحرير المصري اليوم: مجدي مهنا، أنوار الهواري، مجدي الجلاد، محمد سمير، ياسر رزق.

المصري اليوم لها مواقع صحفية متعددة تابعة لها ناهيك عن الجريدة اليومية الاساسية التي تصدر عن الجريدة ويتم تحديثها كل دقيقة.

2- جريدة البوابة نيوز:

جريدة البوابة هي جريدة خاصة يومية خاصة وهي تصدر جريدة البوابة المنصات الاعلامية الورقية للعلامة التجارية للبوابة عن مؤسسة المركز العربي للصحافة وهي شركة مساهمة مصرية تأسست في منتصف عام 2012 وتعتبر امتدادا للمركز العربي للبحوث والدراسات الذي تأسس عام 1998.

وقد بدأت نشاطها باطلاق بوابة اخبارية رقمية في نهاية 2012 ثم بدأت في التوسع عام 2014 لتقدم المحتوي عبر اصدارين ورقيين يشملان جريدة يومية ومجلة اسبوعية بالاضافة الي منصاتها الرقمية المتعددة لتمثل احدي نماذج المؤسسات الصحفية المستقلة التي اتجهت في توسعها من الرقمي الي الورقي كما اتبعت نموذجًا انعزاليًا في ادارة تلك المنصات يختلف عن النموذج الذي اتبعته اليوم السابع علي الرغم من اشتراكهما في نمط ملكية واحد يستدعي دمج عمليات الانتاج لدواعي الوفر الاقتصادي.

وقد صدر العدد الاول من جريدة البوابة الاسبوعية يوم الاثنين 30 يونيو 2014م تحولت دوريتها الي جريدة يومية ليصدر عددها اليومي الاول في 2014/12/1م كجريدة تصدر كل يوم باستثناء الاثنين حيث تصدر مجلة البوابة الاسبوعية بدلا عنها والتي نشر العدد الاول منها في ديسمبر 2014.

تمتلك الجريدة اصدارين ورقين يشملان جريدة يومية ومجلة اسبوعية وخمسة مواقع الكترونية منها راديو أونلاين وموقعا واحدا ملائما للتصفح عبر الموبايل بالاضافة الي ثلاثة تطبيقات للهواتف الذكية والاجهزة اللوحية التي تعمل بنظام اندرويد وخدمة واحدة للرسائل الاخبارية القصيرة فضلا عن 27 صفحة وحساب علي موقع الاعلام الاجتماعي.

وتمتلك البوابة 6 مواقع الكترونية تشير الارقام التقديرية الي ان اجمالي عدد زائريها شهريا يصل الي 14. 75 مليون ويقع موقع البوابة نيوز في المركز السادس ضمن اكثر المواقع التي يتابعها المصريون فيما تخرج باقي المواقع التابعة للبوابة من قائمة الالف موقع الاكثر شعبية.

3- جريدة اليوم السابع:

تعد اليوم السابع جريدة مصرية يومية خاصة صادرة عن الشركة المصرية للصحافة والنشر والاعلان وهي الشركة الناشرة للصحيفة وكانت تصدر اسبوعيا منذ اكتوبر 2008 وتحولت الي يومية بداية من 31 مايو 2011 رئيس التحرير خالد صلاح ومالكها الاصلي رجل الاعمال ممدوح اسماعيل. الجريدة تمتلك 3 قنوات علي الانترنت يتبعها اكثر من 1. 15 مليون مستخدم وتعرض 68 الف فيديو وحققت 327 مليون مشاهدة حتي عام 2015.

والجريدة سياسية اقتصادية منوعة. من أبرز ملاكها رجلي الأعمال أحمد أبو هشيمة وعلاء الكحكي مالك قنوات النهار واون تي في، ورغم ان الجريدة أكدت في غير مرة ان رجال الأعمال لا يتحكمون في سياسة الجريدة التحريرية، إلا أن الشائعات التي ترددت عقب ثورة 25 يناير كانت تدور حول تدخلات ملاك الجريدة في بعض الأحيان لتوجيهها لصالح رغباتهم وتوجهاتهم السياسية.

يرأس مجلس ادارتها وليد مصطفى ورئيس تحريرها خالد صلاح، ويقع مقر الجريدة الرسمي في حي المهندسين في الجيزة، مصر

الموقع الإلكتروني موقع اليوم السابع أو البوابة الإخبارية الإلكترونية لجريدة اليوم السابع يعتبر من أكثر 10 موقع يزورها المصريين طبقا لموقع أليكسا، فالموقع يحتل المرتبة رقم 7. يقدم الموقع خدمات إخبارية.

4- جريدة الأسبوع:

تعتبر جريدة "الأسبوع" صحيفة أسبوعية عامة تصدر عن شركة "الأسبوع للصحافة والطباعة" وهي شركة مساهمة مصرية، يرأس مجلس إدارتها ورئيس تحريرها "محمد مصطفي بكرى" الشهير بمصطفي بكرى، وهو الممثل القانوني لها.

حصلت "الأسبوع" على ترخيص من المجلس الأعلى للصحافة كصحيفة خاصة يوم 1997/1/20م، وصدر العدد الأول منها بتاريخ يوم الأثنين الموافق 17 /2/ 1997م حيث تطبع الصحيفة وتوزيع بمؤسسة الأهرام.

يعاون "محمد مصطفي بكرى" في إدارة التحرير كل من شقيقاه محمود بكرى نائب رئيس التحرير "الأسبوع" "وعبد الحميد بكرى" مدير عام إعلانات "الأسبوع" ويعمل بالجريدة 91 صحفياً أعضاء في نقابة الصحفيين فضلاً عن الكثير من الإداريين والفنيين والمحاسبين حيث يعتبر الصحفيون في جريدة الأسبوع أكثر عضوية في نقابة الصحفيين من الصحف الخاصة الأخرى قبل ظهور المصري اليوم والشروق واليوم السابع والدستور والفجر. بالإضافة إلي أن "الأسبوع" تأتي في مقدمة الصحف الخاصة التي يقبل عليها القراء من الصفوة السياسية والفكرية.

ويتراوح عدد صفحات "الأسبوع" ما بين 20 و30 صفحة وتصل في بعض الإعداد إلي 34 صفحة من القطع العادي. وتقسم الأسبوع صفحاتها إلي ثمانية أعمدة وغالباً ما تستخدم العنوان الممتد في الموضوع على الصفحة الأولي ولا تلجأ إلي العنوان العريض "المانشيت" إلا في الأحداث المهمة.

وتهتم الأسبوع إلي حد كبير باستخدم الألوان في العناوين والصور والأرضيات والجداول والإطارات وتستخدم اللون الأسود والأبيض والأحمر.

وتضع الأسبوع اللافتة في النصف الأعلى للصفحة الأولي وتفرده على مساحة ستة أعمدة وتحتوى اللافتة على اسم الجريدة وشعارها وهو الأسبوع طريق الباحثين عن الحقيقة.

كما تحتوى اللافتة على اسم الجريدة باللغة الانجليزية وصورة لفارس يركب حصاناً ويشهر سيفه وبجوارها اسم رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير.

ويقول مصطفي بكرى رئيس تحرير الأسبوع أن الأسبوع جريدة تعبر عن كل الرأي العام في مصر وأن لديها ثوابتها التي تدافع عنها دائماً ومن أهمها الموقف من التطبيع مع العدو الصهيوني الإسرائيلي. وهي الرسالة التي تحملها الأسبوع وتؤكد باستمرار عليها.

وهي ليست "صحيفة معارضة ولن تكون بوقا للنظام وسيحكمها في كل مواقفها المصلحة الوطنية لمصر وللأمة بعيداً عن الإثارة والمزايدات" وتخصص الأسبوع أغلب صفحاتها للموضوعات السياسية فضلاً عن صفحتين للرياضة وصفحة للموضوعات الاقتصادية وصفحة للصحة تحت اسم "ألف سلامة" وصفحة للمحليات وصفحة للحوادث تحت اسم "سكة الندامة" وصفحة للموضوعات الفنية تحت اسم "فنون" وصفحة لبريد القراء تحت اسم "مراسيل" وصفحة للمقالات تحت اسم "أقلام" وصفحات عديدة للتقارير الأخبارية وصفحة للمتابعة وصفحة لأخبار المجتمع وصفحة للتسلية والترفيه.

وتخصص الأسبوع صحفتها الأولى ـ عادة ـ لأخبار التي تتراوح ما بين 13 إلى 20 خبراً. ولا تحتوى هذه الصفحة على مقالات سوى مقال رئيس التحرير الثابت تحت اسم "بالعقل" وتخصص "الأسبوع" أعلى صفحتها الأولى للمانشيت وعناوين الموضوعات الرئيسية التي تنشرها داخل العدد.

وقد اعتادت "الأسبوع" على تخصيص صفحات مؤقتة تتعرض فيها لأحداث الشرق الأوسط والانتفاضة الفلسطينية مثلما خصصت في إحدى أعدادها بالكامل أحداث الاحتلال الأمريكي والعدوان على دولة العراق الشقيق.

تهتم جريدة الأسبوع كجريدة عامة شاملة بتناول كافة الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية وأخبار الجريمة والحوادث، وإن كان توجه الجريدة السياسي هو الغالب عليها نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والاحتلال الأمريكي لأرض العراق، والدعوة إلي المقاطعة للمنتجات الأمريكية في الأراضي العربية، والتعبير عن مصالح الجماهير في مواجهة السلطة السياسية لدرجة وصلت إلي إغفال الأسبوع نشر جرائم وحوادث محلية نتيجة متابعة وقائع العدوان الأمريكي البريطاني على العراق فقد لاحظ الباحث في إعداد كثير تم حذف الصفحة المتخصصة للجريمة منها ووضع مكانها مقالات سياسية أو متابعة لوقائع الحرب ضد العراق وفلسطين.

و"الأسبوع" ـ عادة ـ تنشر مواد الجريمة في صفحة متخصصة لها تحت عنوان "سكة الندامة" كذلك تنشر الجرائم في صفحاتها الداخلية كصفحة التحقيقات والمتابعة، وفي الصفحة الأولي مع تنويها باستكمال الجريمة في الصفحات الداخلية وفي مقال رئيس التحرير، بينما الصفحة الأخيرة فكانت غالباً تخصص للإعلانات.

ويقول عبد الفتاح طلعت مدير تحرير "الأسبوع" بأنه فى بعض الأحيان يتم تأجيل صفحة الجريمة أو التقليل من عدد صفحات الجريدة وكذلك الأعداد المطبوعة في حالة إذا تعرضت الجريدة لأزمات مالية، تجعلها أحيانا تعجز عن تسديد رواتب الصحفيين بالجريدة وتكليفات الطباعة والتجهيزات.

"الاسبوع" لها موقع الكتروني تابع لها يتولي ادارته وتحريره الاستاذ محمود بكري شقيق مصطفي بكري رئيس التحرير ويذكر ان محمود تولي رئيس تحرير الجريدة عقب نجاح شقيقة في انتخابات مجلس النواب 2014 عن قائمة في حب مصر بينما اكتفي مصطفي بمسؤلية رئيس مجلس الادارة.

5- جريدة صوت الأمة:

تعتبر صحيفة "صوت الأمة" أسبوعية عامة تصدر عن دار صوت الأمة الطباعة والنشر وهي شركة مساهمة مصرية حصلت "صوت الأمة" على ترخيص المجلس الأعلى للصحافة كصحيفة خاصة في 1997/2/17، وصدر العدد الأول منها يوم 1997/3/25 برئاسة مجلس إدارة المحامي "عدلي المولد"، وظلت تصدر كل يوم ثلاثاء حتى العدد 32 بتاريخ 1997/10/28، ثم صدرت كل أحد ابتداء من يوم الأحد الموافق 1997/11/2، واحتجبت "صوت الأمة" عن الصدور عدداً واحداً قبل الانقطاع الأول هو يوم الأحد الموافق 1997/11/30 حيث صدر العدد رقم 36 بتاريخ 1997/11/23، والعدد 37 بتاريخ 1997/12/7.

وترأس عبد النبي عبد الستار تحرير "صوت الأمة" منذ بدايتها حتى العدد 57 بتاريخ 1998/4/26، وبعد فترة من الزمن ـ أقل من سنة ـ توفي مؤسس "صوت الأمة" وصاحب الإصدار الأول "عدلي المولد" المحامي، ونقلت الملكية للورثة من بعده، حيث رأس مجلس إدارتها "محمد إبراهيم عثمان" بعد ذلك بتاريخ 1998/3/29، ورأس تحريرها ماهر فهمي ابتداء من العدد 58 بتاريخ 1998/5/2، وغيرت الصحيفة ـ في ذلك الوقت ـ شعارها من "الدين لله والوطن للجميع" إلي شعار آخر هو "الأمة مصدر كل السلطات وصوتها فوق كل الأصوات" وظلت "صوت الأمة" بعدها تصدر بانتظام حتى توقفها يوم 1999/2/14، ولم تعد بعدها إلا يوم الأربعاء الموافق 2000/12/6 بإصدار جديد ومجلس إدارة ومجلس تحرير جديدين.

قام عصام الدين فهمي رئيس مجلس إدارة صحيفة صوت الأمة الحالي بشراء ترخيص صوت الأمة من ورثة "عدلي المولد" الذين لم يكن لديهم اهتمام بالصحافة ومن ثم كانوا على استعداد للتنازل عنها لمن يشتريها، ووضعوا شرطاً لذلك وهو الحفاظ على اسم مؤسسها وكتابته على الجريدة. ووضعت في اللافتة ترقيماً جديداً يبدأ بالعدد واحد في الإصدار الثاني بتاريخ 2000/12/6 برئاسة مجلس إدارة عصام إسماعيل فهمي، ورئاسة تحرير عادل حمودة حيث تتركز هذه الدراسة في تحليلها على الإصدار الثاني من صحيفة صوت الأمة.

يتراوح عدد صفحات صوت الأمة ما بين 16 صفحة إلي 24 صفحة وغالباً تزيد عن ذلك من القطع العادي، وتقسم صفحاتها إلي ثمانية أعمدة. بأكثر من ثلاثة ألوان لجميع صفحاتها وقد صدرت عن "صوت الأمة" منذ بداية عام 2004 ملحق فني متخصص بعنوان "عين" وملحق رياضي آخر بعنوان "صوت الأمة الرياضي". وتخصص "صوت الأمة" صفحة للحوادث وأحياناً صفحتان، وثلاث صفحات للتحقيقات وصفحة للحوارات الصحفية وصفحة للرياضة وأخرى للسياسة الخارجية وصفحة ثقافية وصفحتان متقابلتان للفن تحت عنوان "الفن وسنينه".

ويقول سلامة أحمد سلامة عن صوت الأمة: بأن تجربة صوت الأمة ربما تحدد مصير الصحافة في مصر لو نجحت "لأنها تستطيع أن تثبت أن المخاوف التي تنتاب الكثيرين في السلطة وخارجها من أن الدولة لو رفعت يدها عن السيطرة على الإعلام ووسائله فإنه قد يتحول إلى طابور خامس يعمل لحساب الغير أو إلى صحافة صفراء تقتات على خصوصيات الآخرين والتشهير بهم وتعيش على نشر أخبار وتقارير واتهامات دون دليل يصل إلى حد القذف".

تهتم جريدة "صوت الأمة" بنشر مواد الجريمة على صفحاتها المختلفة، بداية من الصفحة الأولى مروراً بالصفحات الداخلية والصفحة المتخصصة حتى الصفحة الأخيرة، فتنشر أخبار الجريمة في صدر الصفحة الأولى وتنوه عن باقية المادة في الصفحات الداخلية، فنجد صفحة "طلقة حبر" وهي مخصصة لمقال رئيس التحرير وقد يكون مقالاً تحليلياً لجريمة ما، كذلك صفحات الشارع السياسي والمصطبة والفن وسنينه ينشر فيهم الجريمة، حتى الملحق الخاص بالرياضة ينشر فيه جرائم لاعبي الرياضة.

وفي الصفحة المتخصصة لنشر أخبار ومواد الجريمة تتخذ لنفسها عنوان "محاضر ومحاكم" وهي في الغالب تكون صفحة واحدة وأحياناً صفحتان كاملتان إذا كانت هناك جرائم كثيرة، أو في العدد السنوي للجريدة.

ونادراً ما تنشر "صوت الأمة" مواد الجريمة في الصفحة الأخيرة التي تستغلها الصفحة في كتابة مقال ما أو تحقيقاً صحفياً عن ظاهرة ما أو حواراً ما أو إعلان.

6- جريدة الميدان:

تُعد جريدة "الميدان" صحيفة إسبوعية عامة تصدر عن شركة "الميدان للطبع والنشر" وهي شركة مساهمة مصرية، صدر العدد الأول منها كصحيفة خاصة بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة يوم الثلاثاء الموافق 2 مارس عام 1999، ونفس العدد يحمل رقم 276 من الترخيص الأجنبي السابق على كونها شركة مساهمة وهو ترخيص من دولة قبرص، حيث صدرت "الميدان" كصحيفة يومية عامة بصورة إسبوعية "مؤقتة" في الثامن من نوفمبر عام 1995 حيث تولى رئاسة تحرير الصحيفة ـ الميدان ـ منذ بدايتها حتى وقت إجراء الدراسة خمس رؤساء للتحرير وهم "علاء صادق" المحرر الرياضي بجريدة الأخبار وهو أول رئيس تحرير للميدان عندما كانت متخصصة في نشر أخبار وموضوعات الرياضة فقط، ثم جاء من بعده "وحيد غازي" بعد تحويل الجريدة من الصحيفة المتخصصة في الرياضة إلى جريدة شاملة ومتنوعة، ولم يمكث فيها سوى عام واحد وقدم إستقالته، ثم جاء بعده "يوسف هلال" الصحفي بمجلة روزاليوسف ومكث فيها بضعة شهور وتركها، ثم جاء بعده "محمد حسن الألفي" مستشار وزير الثقافة، ثم جاء رئيس تحريره سعيد عبد الخالق. بينما رئيس مجلس إدارة صحيفة "الميدان " لم يتغير وهو "محمود الشناوي" رجل الأعمال.

وتتخذ "الميدان" لنفسها شعار"لا نتنازل عن الحقيقة ولا نفرط في الحق" ويقع في النصف الأعلى من صفحتها الأولى.

يتراوح عدد صفحات الميدان ما بين 20 إلى 28 في بعض أعدادها من القطع العادي وتقسم صفحاتها إلى ثمانية أعمدة، وتستخدم أكثر من ثلاثة ألوان. ويوجد أسفل الشعار مستطيل بعرض خمسة أعمدة يحتوي على المعلومات الخاصة بالصحيفة مثل رقم العدد وتاريخه وعدد الصفحات.

توقفت الميدان عن الصدور بعد رحيل رئيس تحريرها الكاتب الصحفي سعيد عبد الخالق تحرير الوفد سابقا ونتيجة قلة الموارد من الاعلانات والتوزيع فتوقفت تماما بعد ذلك. وتغطيات، ومساحة للكتابة وعرض الآراء، ويقدم خدمة البريد الإلكتروني.

7- جريدة وطني:

جريدة مصرية أسبوعية خاصة تهتم بالشئون القبطية في مصر والدول الاخري ويمكن ان نطلق عليها جريدة متخصصة في الشأن القبطي، كما ان العاملين بها من صحفيين واداريين من الاقباط وتصدر يوم الأحد ولها شهرة واسعة بين أقباط مصر وأقباط المهجر، أسسها أنطون سيدهم (1915 – 1995) في عام 1958.

وكان الهدف من تأسيسه للجريدة هو أن ينال الشعب المصري كله حق المساواة والعدالة الأجتماعية، إلا ان هذا الهدف لم يستمر بسبب تحيز المجتمع للمسلمين حيث ان مؤسسها قبطى، فأتجهت للأقباط وتركيزهم على القضايا التي تخص حقوق الأقباط وعلى القضايا العامة التي تخص حقوق كافه المواطنين بدون تمييز.

– تهتم الجريدة بالقضايا العالمية والأقليمية والمحلية عامة، ولكنها تهتم بصورة خاصة بالقضايا القبطية والتراثية، وتنمية المجتمع المصري.

– تصدر الجريدة باللغة العربية، وتم اضافه بعض الصفحات بالإنجليزية والفرنسية.

8- جريدة الدستور:

هي جريدة يومية مصرية تصدر عن مؤسسة الدستور للصحافة والنشر. شعارها الامة مصدر السلطات وكان يرأس تحريرها الصحفي إبراهيم عيسى حتى إقالته يوم 5 أكتوبر 2010، ويرأس مجلس إدارة الجريدة السيد البدوي شحاتة. صدر العدد الأول منها في ديسمبر 1995 بتصريح من قبرص وهو أسلوب اتبعته عدد من الصحف المصرية وقتها للالتفاف حول القوانين المقيدة لحرية إصدار الصحف. وقد باعها مالكها الأول ومؤسسها "عصام فهمى إسماعيل" إلى "السيد البدوى شحاتة" رئيس حزب الوفد المصري ومالك شبكة قنوات الحياة وصاحب شركة ادوية.

جاء إصدار الدستور بأسلوب مبتكر في أشكال العمل الصحفي والإخراج الفني والقضايا التي تثيرها، وانفراداتها الصحفية خاصة أنها جاءت في وقت كانت تنتقد فيه الصحافة الحكومية لارتكانها إلى التقليدية.

توقفت الجريدة عن الصدور في العام 1998 بعدما نشرت بيانًا منسوبا لأحد الجماعات الإسلامية وهو ما اعتبرته وزارة الإعلام المصرية "بيانا غير مقبول، ومثارًا لفتنة طائفية". وعادت الجريدة للصدور مرة أخرى في 23 مارس عام 2005 أسبوعيًا نهار كل أربعاء، ثم أصبحت جريدة يومية في 31 مارس 2007.

تتخذ الجريدة عبارة إعلانية لها وهي (مع كوباية شاي). وتتسم الجريدة بالكتابة الساخرة، وخاصة مقال رئيس التحرير "من أول السطر". كما تتسم بكثرة الكتابة باللهجة العامية المصرية في مقالاتها وتحقيقاتها. والإكثار من استخدام فن الكاريكاتير بصورة مستقلة أو مصحوبًا بمقالات الكتاب الذين يتفاوتون من الكتاب الشباب إلى شيوخ الصحافة وأعلامها.

ثم نقل ملكية الجريدة في أغسطس 2010 من عصام إسماعيل فهمي إلى د. السيد بدوي شحاته رئيس حزب الوفد الجديد، في صفقة قدرت بعشرات الملايين من الجنيهات، على أن يحتفظ إبراهيم عيسى بمنصبه كرئيس للتحرير، وقد تعهد أطراف الصفقة بالحفاظ على السياسة التحريرية وعلى الخطّ الصحفي المميز لها. بدء من 2010 أصبحت الجريدة الأصلية تصدر إلكترونيا.

تحتوى على 14 صفحة يومية و24 بالعدد الأسبوعي، الصفحة الأولى، العاشرة، الحادية عشرة والأخيرة بالألوان. الصفحة الثانية حوادث وأحكام، من الثالثة وحتى الخامسة تقارير وأخبار محلية، مقالات الرأى بالسادسة. الصفحة السابعة أهم الشخصيات في أخر 24 ساعة، الثامنة شئون خارجية، التاسعة لأخبار الفن، من العاشرة حتى الثانية عشر رياضة ثم الصفحة قبل الأخيرة بعنوان كل حاجة وتحتوى على منوعات ترفيهية ومقالات ساخرة.

9- جريدة الوطن:

جريدة خاصة يومية مصرية، رأس تحريرها في البداية الصحفي مجدي الجلاد وهي صحيفة تصدرها شركة فيوتشر الإعلامية، التي يمتلكها رجل الأعمال محمد الأمين. وفقًا لمجدي الجلاد، يمتلك الصحيفة عدة مساهمين. بدأ إصدارها في مايو 2012. بعد انتشار مقطع براءة المسلمين، ونشر صور كاريكاتورية للرسول محمد في أسبوعية شارلي إبدو الفرنسية، قامت جريدة الوطن بنشر عدد خاص تضمن 15 رسمًا كاريكاتوريًا في خمسة فصول اختيرت ردًا على ما جاء في المقطع والكاريكاتير الفرنسي. كما نُشرت رسوم الوطن على موقعها الإلكتروني بالإضافة إلى مقالات ترجمت إلى ثلاث لغات، كان أولها العبرية، ثم الألمانية والإنجليزية.

10- جريدة الشروق:

في يوم الأحد، الموافق الأول من فبراير عام 2009م تصدر في مصر صحيفة الشروق الجديد المعروفة باسم الشروق، لتكون أحدث المواليد في عالم الصحف المستقلة في مصر. رئيس التحرير عمرو خفاجي ومقرها شارع محمد كامل مرسي في المهندسين.

الصحيفة الجديدة يومية الإصدار منذ بدايتها، تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، وهي إحدى شركات دار الشروق التي يرأس مجلس إدارتها المهندس إبراهيم المعلم. ويتولى محمد بصل رئاسة القسم القضائي وخالد محمود رئاسة قسم الفن. ويرأس التحرير عماد الدين حسين.

تحرص الصحيفة الجديدة على انتهاج خط الصحافة الخبرية والاستقصائية، بعيداً عن الإثارة، وإنصافا للمعلومة، ويحاول القائمون عليها أن تنافس بقوة في السوق الذي تتجاذبه بالفعل عدة صحف انتشرت في السنوات الأخيرة في مصر، خاصة صحيفتي المصري اليوم والدستور المستقلتين، وكذلك الصحف القومية العريقة كالأهرام والأخبار والجمهورية.

وفي كلمته في الحفل قال المعلم إنه يأمل أن تكون صحيفته إضافة جديدة لكل الصحف الموجودة في مصر.

يرأس مجلس الإدارة المهندس إبراهيم المعلم، وهو أحد أهم الناشرين العرب، ويتولى رئاسة اتحادهم، كما حاز منصب عضو غير منتخب في الاتحاد الدولي للناشرين، ومؤخراً – في أكتوبر 2008م – تم انتخابه بالإجماع كعضو منتخب وأحد نائبي رئيس الاتحاد. ويتمتع المعلم بسمعة طيبة كناشر في مصر والوطن

العربي، وشهدت مكتبته دار الشروق توسعات كبيرة في الآونة الأخيرة في القاهرة ليصبح لها 5 فروع آخذة في التوسع، بدلاً من فرع واحد.

ويشغل مجلس التحرير كلا من جميل مطر وحسن المستكاوى وعمرو خفاجى، ويتولى رئاسة التحرير التنفيذية: عماد الدين حسين. ويتولى محمد بصل رئاسة القسم القضائي وخالد محمود رئاسة قسم الفن أما مديرو التحرير فهم: عماد الغزالي وأحمد الصاوي ووائل قنديل والآن طلعت إسماعيل وخالد أبو بكر رئيس القسم الثقافي. ويرأس التحرير وقت اعداد هذا الكتاب الصحفي عماد الدين حسين. ويشغل منصب المدير الفني حسين جبيل وكونت الجريدة بوابة إلكترونية على شبكة الإنترنت لها متابعين كثيرين.

وبرغم محاولة الصحيفة تقديم (المعلومة) على (الرأي) إلا أنها تحاول جذب عدد من كبار الكتاب، خاصة بعد أن تقاسمتهم الصحف الموجودة في السوق بالفعل أمثال فهمى هويدى وغيره.

11- جريدة الفجر:

جريدة الفجر جريدة مصرية أسبوعية مستقلة. تتبع مدرسة الاثارة السياسية والجنسية والدينية وهي امتداد لمدرسة الاثارة التي اتبعها الكاتب الصحفي عادل حمودة رئيس تحريرها ومؤسسها عندما كان يرأس جريدة صوت الامة.

كما انتقل معه معظم صحفيوا الجريدة الي العمل بالفجر الذى تأسست في 4 يونيو 2005، يرأس مجلس ادارتها نصيف قزمان، ويرأس تحريرها الصحفي المصري عادل حمودة. ومقرها في منطقة المهندسين بالجيزة. الجريدة لها موقع الكتروني يعمل بقوة بالتوازي مع الجريدة الاسبوعية بينما الموقع يتم تحديثة كل بضع دقائق اسوة بالمواقع الاخري.

12- جريدة فيتو:

هي جريدة مستقلة أسبوعية مصر أسست في عام 2011. والجريدة تتسم بأسلوب "ساخر عميق يتناسب مع طبيعة الشعب المصري" بحسب أقوال مؤسيسيها ويرأس تحريرها الصحفي بجريدة الاحرار عصام كامل، ويمولها رجل الاعمال نجيب ساويرس.

13- جريدة النبأ الوطني:

أسس ممدوح مهران في ٢٣ يوليو عام ١٩٨٩ بترخيص قبرصي جريدة "النبأ" الأسبوعية كأول جريدة مصرية يصدرها مصري بترخيص أجنبي ، تحصل علي حق الطباعة والتوزيع في جمهورية مصر العربية. وصدر العدد الأول منها في ٣١ ديسمبر من نفس العام .

وفي يناير عام ١٩٩٦ أسس ممدوح مهران " شركة النبأ الوطني للنشر" كأول شركة مساهمة مصرية لإصدار أول صحيفة مصرية أسبوعية مستقلة ، تتحول إلي يومية وفقآ لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة ، تحت إسم " النبأ الوطني " وصدر أول عدد منها في أول مايو ١٩٩٦ وتولي موقع رئيس مجلس إدارة " شركة النبأ الوطني للنشر " و رئاسة تحرير "جريدة النبأ الوطني " الإسبوعية.

وحتي لا تكون " النبأ " مجرد صحيفة تصدر من شقة مفروشة يتولي طباعتها وتوزيعها الغير ، شرع ممدوح مهران في عام ١٩٩٨ في تأسيس "مطابع النبأ " شركة مساهمة مصرية في منطقة أبو رواش الصناعية بالجيزة ، علي طريق مصر – الإسكندرية الصحراوي ، كمشروع طباعة صحفية عملاق يتكون من ستة أدوار وعنبري إنتاج ، وصالة تجهيزات فنية ، وصالة تجهيزات فنية طباعية ضخمة ، علي مساحة تصل إلي ثمانية آلاف متر مربع ، تضم أحدث أجهزة الكمبيوتر وفصل الألوان وماكينات الطباعة وخطوط التجليد، التي تضم أول جهاز فصل ألوان من نوعه في مصر ، وأكبر خط تجليد من نوعه في مصر.

وبعد أن تمت إقامة جميع التجهيزات اللازمة لتحويل جريدة النبأ الوطني من أسبوعية إلي يومية حسبما ينص النظام الأساسي لـ" شركة النبأ

الوطني للنشر" ، بدأ ممدوح مهران في إتخاذ الإجراءات القانونية التي كللت بالنجاح وصدرت جريدة " النبأ" "آخر خبر" الذي أصبح العدد اليومي يسمي بإسمه وسط جماهير القراء لتمييزه عن العدد الأسبوعي الذي ظل علي نفس التصميم الذي يتصدر صفحته الأولي حتي الآن ، وذلك حتي توقفت النبأ الوطني عن الصدور أسبوعيا ويوميا إثر الواقعة المعروفة بقضية الراهب إلي أن أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها التاريخي بعودتها إلي الصدور ، فعادت أسبوعية إبتداء من 9 يونيو 2002 بعد توقف دام حوالي عام إبتداء من 2002/6/17آملين عودتها يومية من جديد.

حتي يتكامل المشروع قام ممدوح مهران في يونيو 2000 بإنشاء جهاز توزيع النبأ لتوزيع مطبوعات مطابع النبأ والنبأ الوطني وأي مطبوعات أخري تحصل علي موافقة الجهات الرسمية علي تدولها ويضم جهاز التوزيع أسطولاً ضخماً من السيارات يجوب جميع محافظات الجمهورية ليصبح جهاز توزيع النبأ واحد من أربعة أجهزة توزيع صحفي في مصر جنباً إلي جنب مع الأهرام والأخبار والجمهورية.

وحتي يسهل إصدار جريدة النبأ الوطني وأخرخبر وأي مطبوعات أخري تصدرها دار النبأ الوطني للنشر ، فقد سهلت لها مطابع النبأ توفير المكان المناسب وكذلك أسطول نقل ينقل أسرة تحريرها لمزاولة عملها بسهولة ويسر وتقدم لها جميع التسهيلات الفنية اللازمة لعملها الصحفي والإعلاني والطباعي بما من شأنه رفع مستوي أدائها في كل أوجه نشاطها والانشاطة المكملة لهذا النشاط.

نجحت جريدة النبأ الوطني بإعتبارها صحيفة شاملة في تغطية جميع إحتياجات القارئ في كل المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والدينية والفنية والرياضية والإنسانية والصحية وما إلي ذلك من الخدمات الصحفية

التي يحتاجها القاريء من صحيفته التي يفضلها بها عن غيرها ... وذلك عن طريق الخبر الصادق والتحليل المدروس والتحقيق الصحفي الهادف بحيث أصبحت عينه التي يري بها كل العالم من حوله رؤية حقيقية صادقة بعيدا عن أي زيف أو مآرب شخصية أو تضليل أو إنحياز أو تعمية أو تعتيم ، تضع نفسها في خدمة المصلحة العامة وحدها. وقد مكنها أداؤها المتميز من أن يصل الحديث علي أرقام توزيعها وأن تصبح واحدة من أكبر ثلاث صحف مصرية قومية وحزبية ومستقلة في أرقام توزيعها وسعة إنتشارها حيث تتواجد مع كبريات الصحف العالمية جنبا إلي جنب في مختلف دول العالم ونجحت في أن تكون الصحيفة الوحيدة التي تمول نفسها من عائد مبيعاتها لسنوات دون أن يتأثر إصدارها بمشاكل التمويل التي نسمع عنها.

تقوم مطابع النبأ بتنفيذ جميع الأعمال الطباعية في جميع مراحلها بأحدث الأجهزة والمعدات والماكينات الطباعية بجودة عالية علي أحدث ما وصل إليه العصر من تكنولوجيا وفنون الطباعة. >>وأصبحت دار النبأ الوطني للنشر عام ١٩٩٨ واحدة من أربع مؤسسات صحفية في مصر تصدر صحيفة يومية يخدمها جهاز توزيع ضخم جنباً إلي جنب بجوار مؤسسات الأهرام والأخبار ودار التحرير. >> وهذه ليست إلا بداية مشوار دار النبأ للنشر الذي امتد عبر ما يربو علي ٢٥ عاماً تخدم المصالح العليا للوطن وفق فلسفة تأخذ في إعتبارها المقومات الأساسية للمجتمع ووحدته الوطنية وسلامه الإجتماعي وتطلعاته إلي غد أفضل.

14- مجلة الكتب:

مجلة "وجهات نظر"، أو "الكتب.. وجهات نظر"؛ مجلة فكرية تصدر شهريا، تعنى بتبادل الآراء ووجهات النظر وبتعميق مفهوم الحوار وتقاليده بين المثقفين، والأكاديميين وقادة الرأي. كما تحاول أن تكون جسرا بين الثقافة العربية وغيرها من الثقافات.

وتُعرف «وجهات نظر» على نطاق واسع بشعارها الشهير الذي اختاره لها صاحب الفكرة الصحفي والكاتب محمد حسنين هيكل الذي وصفها بأنها «مجلة مختلفة لقارئ مختلف".

تأسست في فبراير 199، لتأخذ مكانتها المتميزة كثمرة تعاون بين الناشر إبراهيم المعلم ومحمد حسنين هيكل، الذي حرص منذ اليوم الأول على المشاركة في رسم كل التفاصيل التحريرية للمجلة، واختيار كتابها ومحرريها. كما استمر، حتى اعتزاله الكتابة في سبتمبر 2003، كاتبا لمقالها الرئيس.

نجحت المجلة منذ عددها الأول في أن تكتسب شهرة واسعة ومكانة مميزة بين المثقفين والأكاديميين وصناع القرار في العالم العربي، وكذلك المهتمين بالمنطقة في المؤسسات الأكاديمية الغربية.

وبدا أن هناك من ينتظر صدور عددها أول كل شهر مثلما كان الحال عند من ينتظرون مقال "بصراحة" الذي كان هيكل يكتبه كل جمعة في جريدة "الأهرام" المصرية سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (العشرين). ويذكر المثقفون لوجهات نظر أنها هي التي قدمت للقارئ العربي مطبوعات غربية رصينة مثل نيويورك ريفيو أوف بوكس.

تولى رئاسة تحرير "وجهات نظر" عند صدورها الكاتب الصحفي سلامة أحمد سلامة قبل أن يُسلم قيادتها إلى الكاتب الصحفي أيمن الصياد الذي يتولى رئاسة تحريرها حاليا. وتتميز "وجهات نظر" كما أغلفتها، بالإخراج الفني المتميز الذي يقوم عليه الفنان المعروف حلمي التوني. وكان التحضير لاصدار العدد الأول من المجلة استغرق عاما كاملا، وقام عليه فريق من الشباب بقيادة الكاتب والباحث المخضرم جميل مطر، والذي شارك في تحرير أعداد السنة الأولى.

وتحرص "وجهات نظر" على أن تكون نافذة للقارئ العربي على الفكر العالمي، كما يقول ناشرها إبراهيم المعلم [4]. وعليه فهي بالإضافة إلى كتابها من الكتاب والأكاديميين المنتسبين إلى جامعات أمريكية وأوربية، تنشر بانتظام ترجمات لمقالات مختارة من المجلات الرصينة.

15- مجلة ميكي:

مجلة ميكي مجلة مصورة تصدر أسبوعيا بترخيص من شركة والت ديزني، وتصدر بعدة لغات، وقد كانت تصدر في مصر منذ عام 1959 عن دار الهلال ثم توقفت عن إصدارها في عام 2003 بسبب مشاكل مع ديزني وأعادت إصدارها دار نهضة مصر في شهر يناير 2004م. وكان العدد الأول من مجلة ميكي دار الهلال يناير 1959. وبعد ظهور متقطع لميكي ماوس في مجلة سمير منذ عددها الثالث، بدأ صدور مجلة مستقلة في 17 أبريل 1958 بشخصيات ديزني مع 5 أعداد خاصة مجلة سمير تحت عنوان "سمير يقدم ميكي"، حيث أتفقت دار الهلال مع شركة والت ديزني على نشر القصص الخاصة بشخصيات ديزني.

وكان صدور العدد الأول لمجلة ميكي بشكلها المتعارف عليه بتاريخ 1 يناير 1959 مرة كل شهر، ثم مرة كل أسبوع بدءاً من العدد 36 في 1961، لتواصل صدورها حتى 2003. و ترأست تحريرها ناديا نشأت أحد أصحاب دار الهلال (وقد سبق لها تقديم تان تان للعربية لأول مرة في مجلة سمير) ثم عوضتها في المنصب منذ 1966 نائبتها عفت ناصر حتى العام 2002.

اعتمدت المجلة في بداية الأسماء الأجنبية مثل غوفي (حتى العدد 13) ودونالد داك (حتى العدد 4)، لكنها عربت اسم العم دهب منذ أول ظهور له بالمجلة. كما نشرت عدة قصص متنوعة أجنبية و عربية، تميزت منها قصص ميكي المرسوم من قبل رسامين عرب، و أبرز أول المجهودات "ميكي: مسحراتي عبر الزمن" من تأليف مجدي نجيب و رسوم محمد التهامي في مجلة ميكي عدد 346 لرمضان 1967. وكان يتخلل كل شهر إصدار المجلة تحت مسمى "سوبر

ميكي" حيث كان العدد يحوي صفحات وأبواب أكثر، و مع بداية كل شهر "ميكي جيب" الموجهة أكثر نحو القصص الإيطالية.

تعددت روافد القصص و لم تقتصر على عالم ميكي و عالم بطوط فقط، بل غطت بعض السلاسل الأخرى مثل "حكايات بطوطية" و"شباب دهب" و"زورو" و"ماوكلي" (باسم بلال) و دمبو باسم فلفل أبو ودان. وتوقف نشر مجلة ميكي لدار الهلال بعد 44 سنة عند العدد 2188 بعد سحب ديزني للترخيص وذلك بسبب خلافات حول جودة الطبعة، بعد أن تم حصر حقوق النشر في مصر فقط في حين تتولى دور أخرى النشر في المغرب العربي (دار فرنسية) و الخليج. وفي 2011 منحت شركة "والت ديزنى العالمية" الأمريكية، دار نشر نهضة مصر، حق توزيع إصدارات "ميكى" و"ميكى جيب" في عدد من الدول العربية، وهى السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان والبحرين. وكانت نهضة مصر، تتنافس مع شركة عربية في نشر وتوزيع إصدارات مجلة ميكى الشهيرة، إلى أن طالبت الناشرة داليا إبراهيم، والت ديزنى بالحصول على حق توزيع " ميكى" في الدول العربية، وهو ما وافقت عليه "ديزنى.

16- مجلة ويني دبدوب :

هي مجلة متخصصة للاطفال تستعرض قصص وحكايات للاطفال واخر واهم الاصدارات الجديدة من مهارات الاطفال في مصر والدول الخارجية. وتتميز بتوزيعها الكبير في مناطق القاهرة والجيزة والمحافظات الحضرية وتنخفض في محافظات الوجه القبلي.

17- جريدة الجماهير :

هي جريدة صادرة عن شركة صوت الجماهير للصحافة والطباعة والنشر وصدر العدد الاول في 6 اكتوبر 2004.

وترأس مجلس ادارتها معتز كمال الشاذلي ابن البرلماني الشهير كمال الشاذلي القيادي السابق في الحزب الوطني الديمقراطي ايام فترة حكم الرئيس مبارك الرئيس الاسبق للبلاد .

تصدر يوم الاربعاء من كل اسبوع بشكل منتظم ويترأس مجلس ادارتها معتز الشاذلي الذي يعمل صحفيا بمؤسسة الاهرام .

18- جريدة الخميس:

هي جريدة اسبوعية تصدر عن شركة الخميس للطباعة والنشر والتوزيع ويراس مجلس ادارتها الاعلامي عمرو الليثي ابن السيناريست المعروف ممدوح الليثي ويتولي مستشار تحريرها الاعلامي محمد الباز وتصدر كل خميس اسبوعيا وتعرضت لفترات اخفاق مادي خلال العقد الاول من عام 2010 حتي توقفت عام 2019 بشكل كلي واعلن عمرو الليثي عن هذا بعد سداد مستحقات كافة العاملين بها. وهي جريدة متنوعة تهتم بالفن والاقتصاد والرياضة والتحقيقات وكافة الفنون التحريرية .

19- جريدة الحادثة:

هي جريدة متخصصة في نشر الحوادث والجرائم في مصر والدول العربية والاجنبية ولها مراسلين هناك في بعض البلدان العربية.

وتصدر عن شركة مساهمة مصرية وانتظمت في الاصدار لمدة عام واحد فقط ثم تم ايقافها لعوامل مادية وفنية لم تفصح الادارة عنها. ومقرها مدينة القاهرة. وكانت تصدر بصورة شهرية

20- جريدة حواديت :

هي صحيفة مصرية اسبوعية تصدر عن شركة النبأ الوطني للطباعة والصحافة والنشر وهي شركة مساهمة مصرية ويترأس تحريرها حاتم مهران نجل ممدوح مهران مؤسس الشركة وجريدة النبأ الوطني وتهتم بنشر الاخبار المتنوعة وتصدر عن شركة مساهمة مصرية.

وتصدر اسبوعيا ولكنها توقفت لظروف قلة الاعلانات والدخل وارتفاع اسعار الاوراق منذ عام 2009 .

مراجع الفصل الثالث

1- محمد شومان، "أزمة الإعلام المصري إلى أين؟"، صحيفة الحياة، 6 مايو 2015.

2- دعاء رجب "الصحفيين تحذِّر من تهديد حرية الصحافة المصرية"، موقع المصريون، 23 أغسطس 2015.

3- مقابلة اجراها المؤلف مع ابراهيم عارف رئيس تحرير جريدة البيان الخاصة في مكتبه يوم الاربعاء الموافق 12-9-2018

4- فتحي حسين عامر، "اخلاقيات نشر الجريمة في الصحافة المصرية الخاصة"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، قسم الدراسات الاعلامية، جامعة الدول العربية،2004.

5- فتحي حسين عامر، مرجع سابق.

6- ويكيبيديا – جريدة النبأ الوطني – النت.

7- مقابلة اجراها الباحث مع حاتم مهران رئيس تحرير النبأ في مكتبه 9- 12- 2016.

8- جريدة الاسبوع – ويكيبيديا – النت.

9- مقابلة اجراها المؤلف مع عبد الفتاح طلعت مدير تحرير جريدة الاسبوع في مكتبه يوم 3 مايو 2010 .

10- مقابلة اجراها المؤلف مع محمود بكري رئيس التحرير التنفيذي لجريدة الاسبوع في مكتبه عام 2011.

11- مقابلة مع عبد الحليم قنديل رئيس تحرير صوت الامة في مكتبه يوم 13- 4-2015.

12- جريدة صوت الامة - ويكيبيديا – النت .

13- الميدان ، ويكيبيديا – النت.

14- مقابلة اجراها المؤلف مع ابو السعود محمد مدير تحرير المصري اليوم في مكتبه بتاريخ 10-10-2017.

15- مقابلة اجراها المؤلف مع محمد ثروت مدير تحرير اليوم السابع في مكتبه بتاريخ 12-12-2017.

16- مقابلة اجراها المؤلف مع محمد الباز رئيس تحرير الدستور في مكتبه بتاريخ 12- 10 - 2018 .

17- مقابلة اجراها المؤلف مع حنان فكري مدير تحرير البوابة نيوز في مكتبها بتاريخ 14- 5- .2018

18- مقابلة اجراها المؤلف مع محمد محمدغنيم مدير تحرير البوابة نيوز في مكتبه بتاريخ 12-8-2018.

الفصل الرابع

الإطار التشريعي والقانوني
للصحافة الخاصة

يعرف الإطار التشريعي للصحافة بصفة عامة هو مجموعة القواعد الدستورية التوجيهية الخاصة بالصحافة التي ترتب التزامات على السلطة في مواجهة الصحافة والشروط التي تضمن حسن تنفيذ هذه الالتزامات. ويتضمن الإطار القانوني تنظيم عمل الصحافة وفق الاحتياجات الاجتماعية والإمكانيات الاقتصادية ويضع الضوابط العامة التي تسعي دوماً إلي الحد من حريات الأفراد وتقييدها في ضوء الحفاظ على حريات الآخرين وعلى المصلحة العامة للمجتمع. كما تعد التشريعات الصحفية مجموعة القواعد القانونية التي لها صفة الإلزام والمتصلة بالنشاط الصحفي أو الضوابط العامة التي تحدد سلفاً سلوك الأفراد بصدد ما يمكن أن يقوم بينهم من علاقات في في مجال الصحافة.

ويطلق مصطلح القانون على مجموعة القواعد العامة الملزمة التي تنظم سلوك الافراد داخل المجتمع وتحدد اختصاصات كافة أجهزة الدولة والسلطات العامة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية حيث يميزه أنه يسن أو يشرع بهدف تحقيق غاية لها هي الصالح العام الاجتماعي ومن ثم فهو وسيلة ضبط وتنظيم إجتماعي.

الارتباط بين الصحافة والقانون

ترتبط الصحافة بالقانون في جهات عديدة، فهي ترتبط بالقانون الدستورى باعتبار أن أحد أهم موضوعات الدستور هي الحريات العامة وحرية الصحافة أحد هذه الحريات، وترتبط الصحافة أيضاً بالقانون الجنائي الذي يواجه التجاوزات التي تقع من بعض الصحفيين – أثناء ممارساتها المهنية – فيقوم بمحاسبتهم جنائياً، كما ترتبط الصحافة بالقانون في شقه الإداري، حيث ينظم القانون الإداري إشكالية تراخيص الصحف وعمليات الضبط الإداري التي توقع عليها، وفي نفس الوقت ترتبط الصحافة بالقانون التجاري، فالشركات المساهمة التي تعتبر أحد أشكال ملكية الصحف تخضع في إجراءات تأسيسها للقانون التجاري.

والتشريعات القانونية الخاصة بالصحافة الخاصة تجسدت بمقتضى قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996، طبقاً للفصل الثاني من الباب الثاني وبالمواد 52 و53 و54، وهي المواد التي أعطت للأشخاص الاعتبارية الخاصة حق إصدار وتملك الصحف في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة أو شركات توصية بالأسهم. ومن خلال هذه المواد القانونية صدرت الصحافة الخاصة عبر شركات مساهمة مصرية.

من هو الشخص الاعتباري في القانون؟

وقد عرف القانون (96) الشخص الاعتباري بأنه "تلك الجماعة أو الهيئة التي يعاملها القانون معاملة الأشخاص الآدمية فيسمح لها، بواسطة ممثليها، بأن تمتلك وتتعاقد وتتقاضى ويقر لها بوجود حقوق وأموال خاصة بها مستقلة عن أموال الأفراد الذين يدخلون في تكوينها أو الذين يديرون نشاطها،وهى أيضاً صحف غير ملتزمة في سياستها بالتعبير عن الحكومة أو حزب معين سواء في الحكم أو في موقع المعارضة.

وملكية الأشخاص الاعتبارية الخاصة للصحف حددها قانون تنظيم الصحافة بأنها صحف تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة، فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، وأن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة أسهمها جميعها أسمية ومملوكة للمصريين وحدهم، ولا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كان إصدار الصحيفة يومياً، ومائتين وخمسين ألف جنيه إذا كان الإصدار أسبوعياً، ومائة ألف جنيه إذا كان الإصدار شهرياً، على أن يودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة فى أحد البنوك المصرية، ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته حتى الدرجة الثانية فى رأس مال الشركة عن 10% من رأسمالها.

والأشخاص الاعتبارية كما تنص المادة 52 من القانون المدني الصادر بالقانون رقم 131 لسنة 1948 **وهم:**

1- الدولة وكذلك المديريات (المحافظات) والمدني والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية.

2- الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية إعتبارية.

3- الأوقاف.

4- الشركات التجارية والمدنية.

5- الجمعيات والمؤسسات والمنشآت.

6- كل مجموعة من الأشخاص الاعتبارية أو المعنوية بمقتضي نص في القانون. **ويقسم الأشخاص الاعتبارية إلي:**

– أشخاص اعتبارية عامة وهي التي تخضع للقانون العام في مباشر أنشطهم.

– أشخاص اعتبارية خاصة: وهي التي تخضع لإحكام القانون الخاص، بينما تكوين الجمعية

التعاونية ينظمها القانون رقم 317 لسنة 1956 الذي أوردها في المادة الأولي منه والتعديلات المتعاقبة عليه. والجمعية التعاونية هي تنظيم يضم عدداً من الأشخاص الذين يواجهون نفس المشاكل والذي يحاولون بتجمعهم القائم على الاختيار الحر وعلى المساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات وحل ما يواجهونه من مشاكل وذلك بتولي إدارة مشروع يتحملون كافة مخاطره ويعهدون إليه بكل أو بعض وظائفهم الاقتصادية في سبيل إشباع حاجتهم المشتركة.

وتكوين الشركات المساهمة جاء من خلال تبني المشرع المصرى في قانون سلطة الصحافة شكل الشركة المساهمة كإطار للشركات التي ترغب في إصدار صحيفة سواء كانت يومية أو أسبوعية حيث أن ملكية الشركات المساهمة هي الملكية المستقلة عن المشروعات الهادفة إلي الربح. وقد وصفها البعض بأنها أسطورة من أساطير التشريع.

ولقد نص الدستور المصرى في مادته رقم 209 على أن حرية "إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون"كما تنص المادة (52) من القانون رقم 96 لعام 1996 بشأن تنظيم الصحافة على أن "ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة طبقاً للقانون".

ووفقاً لنصوص قانون تنظيم الصحافة فإنه يمكن حصر ملكية الصحف وإصدارها في مصر في أربعة أنواع للملكية وهي:

1- الأحزاب السياسية.

2- المؤسسات الصحفية القومية.

3- الأشخاص الاعتبارية العامة.

4- الأشخاص الاعتبارية الخاصة.

وبجانب الأنواع الأربعة الأساسية لملكية الصحف وإصدارها في مصر يوجد نوع أخر من الملكية وهي الملكية المؤقتة أو الانتقالية. وهى المنصوص عليها في المادة 80 من الباب الخامس أحكام انتقالية من قانون تنظيم الصحافة، التي تنص على أن "الصحف التي ظلت باقية لأصحابها بالتطبيق لحكم المادة 49 من القانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة تستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاة أصحابها ويجوز لها خلال ذلك توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون".

وهذه الصحف التي صدرت في ظل القانون القديم أمامها سبيلان:

الأول: استمرار هذه الصحف في مباشرة نشاطها دون توقف إلي أن يتوفى أصحابها وينقضي الحق في ملكية الصحيفة وإصدارها بعد الوفاة.

والثاني: توفيق أوضاعها وفقاً للقانون الجديد وذلك عن طريق تحويل هذه الملكية الفردية أو الخاصة إلي "شخصية اعتبارية خاصة"وبالتالي يلتزموا بالشروط الواردة في قانون تنظيم الصحافة فيما يتعلق بتملك الأشخاص الاعتبارية الخاصة للصحف وإصدارها.

الصحافة ودستور 2014

ويتضمن الدستور الحالي الذي أُقِرَّ في عام 2014 عددًا من المواد والنصوص تؤكد على حرية واستقلال الصحافة والإعلام في مصر وتمنع مصادرة أو وقف أية وسيلة إعلامية بدون حكم قضائي، وتزيل الكثير من العقبات القائمة أمام حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية، إلا أن كل هذه النصوص بقي حبرًا على ورق حتى الآن ولم تتم ترجمته إلى تشريعات تضع الإطار القانوني الذي ينظِّم عمل الإعلام ويوفر الغطاء الذي يكفل له القيام برسالته بحرية وأمان.

كما أن هذا الإطار القانوني من مهامه ضبط أداء وسائل الإعلام ووضع حدٍّ لحالة الانفلات الإعلامي التي تعيشها الساحة الإعلامية حاليًا.

ويعود غياب هذا الإطار القانوني المنظِّم لعمل وسائل الإعلام والصحافة إلى عدم وجود برلمان؛ حيث تعيش مصر منذ حلِّ برلمان عام 2011 حالة من الفراغ التشريعي، وقد طال هذا الفراغ مع تأجيل الانتخابات النيابية عدة مرات لأسباب مختلفة؛ فمجلس النواب هو الجهة المنوط بها إصدار التشريعات والقوانين التي تترجم نصوص الدستور بما فيها المواد الخاصة بتنظيم الإعلام إلى قوانين

لكن الفراغ التشريعي ليس السبب الوحيد في تأخر صدور القوانين المنظِّمة للعمل الاعلامي، فالسلطة لا تبدو راغبة ولا مُتحمِّسة حتى الآن لإصدار هذه القوانين وكأنها تبدو مستريحة للوضع الراهن باعتباره وضعًا ملتبسًا ويمكن السيطرة عليه.

وتتذرَّع السلطة في موقفها هذا بأن الإعلاميين والمعنيين بصناعة الصحافة والإعلام غير متفقين على رؤية أو تصور موحَّد لمشاريع قوانين تنظم الإعلام، وأنهم لم يتمكنوا حتى الآن من إعداد مشروع القانون الخاص بالتشريعات الإعلامية رغم وجود أكثر من لجنة أو جهة تعمل على صياغة القانون الخاص بالتشريعات الصحفية.

وبغضِّ النظر عن صحة هذه الذريعة من عدمها فإن النتيجة واحدة وهي أن الإعلام في مصر لا يزال يعمل بدون إطار تنظيمي واضح ومحدد ينظم نشاطاته، وهذا الوضع يجعل المواد والضمانات الخاصة بحرية الإعلام في الدستور الحالي حبرًا على ورق رغم ما يتضمنه من ضمانات(15)؛ وهذا ما يمنح السلطة القدرة على مصادرة وقمع الحريات الصحفية والإعلامي مثلما يحدث حاليًا. كما أن غياب التشريعات اللازمة لتنظيم وضبط المنظومة الإعلامية ومراقبة أدائها لرسالتها وإخضاعها للرقابة المجتمعية يُبْقِي على حالة الفوضى الإعلامية وتدنِّي الأداء المهني؛ التي يعاني منها الجمهور والإعلاميون أنفسهم، كما أنه يُبْقِي الإعلام تحت سيف السلطة من ناحية، ورجال الأعمال وتأثير رأس المال من ناحية أخرى

وعن الإطار القانوني للصحافة الخاصة فقد جاء صدور الجيل الجديد من الصحف الخاصة في مصر إعمالا للمادة 52 من القانون رقم 96 لسنة 96 والتى تنص على أنه يشترط في الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة على إن تكون الأسهم جميعا في الحالتين اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم وأن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت يومية ومائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ومائة ألف جنيه إذا كانت شهرية

ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية. ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة إن يستثنى من بعض الشروط سالفة البيان ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته وأقاربه حتى الدرجة الثانية في رأس مال الشركة على 10% من رأس مالها ويقصد بالأسرة الزوج والزوجة والأولاد القصر ويجوز إنشاء شركات توصية بالأسهم لإصدار مجلات شهرية أو صحف إقليمية، وشهرى على هذه الشركات الشروط **السابقة أما المادة الثالثة والخمسون من نفس القانون فتنص على أن:**

"يعد المجلس الأعلى للصحافة نموذجا لعقد تأسيس الصحيفة التي تتخذ شكل شركة مساهمة أو تعاونية أو توصية بالأسهم ونظامها الأساسي ويحدد عقد التأسيس أغراض الصحيفة وأسماء رئيس مجلس الإدارة المؤقت من بين المساهمين وتكون مدة هذا المجلس ستة أشهر على الأكثر من تاريخ استكمال إجراءات التأسيس يتم خلالها انتخاب مجلس الإدارة وفقا للنظام الذي يحدده عقد التأسيس".

ووفقا للنظام المحدد في القانون فان هناك قيودا من المنبع تحول دون صدور الصحف من الأساس خاصة العالق المالي حيث يقتصر حق إصدار الصحف الخاصة فى مصر على من يستطيع أن يجمع النصاب المالي المطلوب سواء للإصدار اليومي أو الاسبوعى أو الشهري.

وهناك الشرط الأخر المتعلق بضرورة الحصول على ترخيص من المجلس الأعلى للصحافة (تحول الان الي الهيئة الوطنية للصحافة) بما لديه من وسائل بيروقراطية يمكنها ان تعطل حق الإصدار.

ولعل ما حدث مع جريدة البديل التي على الرغم من استيفاء الشروط القانونية استغرق حصولها على الترخيص عدة شهور بما يعد دليلا على الأداة البيروقراطية التي تستغلها السلطة لتعطيل حق الإصدار.

بالإضافة إلى أن المجلس نفسه يأتى عن طريق التعيين وليس الانتخاب فضلا عن إن تواجد الصحافة الرسمية على حساب الصحف الخاصة تعطى مؤشرات واضحة على انحيازه للصحف القومية ومن بين العوالق القانونية الأساسية التي تواجهها الصحف الخاصة في مصر إن الصحفيين العاملين فيها لا يحصلون على عضوية نقابة الصحفيين إلا بعد ستة أشهر من الصدور المنتظم وهو الأمر الذي يؤثر معنويا على الكادر الصحفي بهذه الصحف انطلاقا من أن عضوية النقابة تعطى للعامل في مهنة الصحافة قدرا ما من الحماية المعنوية في مواجهة السلطات عند تغطيته الميدانية لبعض الأحداث.

وهذه العوالق القانونية تعنى أمرين الأول هو إن الصحف الخاصة المصرية حتى هذه اللحظة لا تقدم تعبيرا حقيقيا عن الخريطة الصحفية والمهنية، وهذا الأمر قد يكون مبررا في الوقت الراهن انطلاقا من إن تجربة الصحافة الخاصة لم تتكرس بعد ومازالت تحبو مقارنة بالصحف القومية أو حتى مقارنة بالصحافة الخاصة التي كانت سائدة في مصر خلال تجربتها الليبرالية ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود نوايا واضحة لتعديل هذه القوانين أو تغييرها بما يساوى بين كل من الصحف الخاصة والقومية أو يسمح للأولى بوجود نسبى في تشكيل الهيئة الوطنية للصحافة.

يضاف لذلك إنما قانون نقابة الصحفيين الذي يحظر الجمع بين الملكية والعمل الصحفي والذي ألقى بظلاله على قانون الصحافة اشترط إلا يمتلك الصحفيون أية أسهم في الشركات الخاصة بإصدار الصحف، وهو ما يعنى إن الصحفيين لابد وأن يظلوا أجراء عند رأس المال مدى الحياة على الرغم من أن هناك استحقاقات تتطلب التعامل مع هذا الوضع مثل احتمالات خصخصة المؤسسات الصحفية وعودة عدد من الصحفيين المصريين العاملين في دول الخليج وإمكانية سعى البعض منهم لامتلاك صحف وبدورها تتطلب هذه المشكلات تعديلات تشريعية منها إن يسمح بتأسيس شركات فردية لإصدار الصحف أو التخلي عن شرط عدم مشاركة الصحفيين في تأسيس الشركات الخاصة بإصدار الصحف وهذا الشرط بالذات من الممكن تعديله بعدما وافقت أحدى المحاكم على إحالته إلى المحكمة الدستورية للبت فى عدم دستوريته.

وهو ما يعنى إن القانون الحالي لا يفتح الباب لحرية كاملة للصحافة والتى لازالت تبدو أمرا بعيد المنال، وبناء عليه لا يمكن إن تتوفر في مصر صحف معبرة عن كافة الأطياف السياسية والمهنية فى ظل الشروط التعجيزية الحالية وفى ظل تحكم السلطة التنفيذية في عملية الإصدار بصورة غير مباشرة عن طريق تعيين أعضاء في المجلس الأعلى للصحافة ولا نريد فى هذا الصدد الإشارة إلى الدور الذي تقوم به أجهزة الأمن في عملية إصدار الصحف فهو دور واقعي لكنه لا يستند إلى أساس.

وفي الوقت الذي تصدر فيه الصحف في معظم دول العالم بمجرد الإخطار بعد استيفاء الشروط المالية المقررة في القانون، نجد أن الوضع فى مصر وبعد استيفاء هذه الشروط يقتضى الحصول على ترخيص من المجلس الأعلى للصحافة سابقا والهيئة الوطنبة للصحافة حاليا ورغم أن اللائحة التنفيذية للقانون 96 لسنة 96 وضعت جدولا يحدد 40 يوما للصدور إلا أن المجلس لا يلتزم به وهو الأمر الذي يعنى في النهاية أن السلطة السياسية تتحكم حتى في صدور الصحف الخاصة وهذا الأمر قد يمثل عبئا ماليا على أصحاب رأس المال لأنه مطلوب منهم عدم الاقتراب من المبلغ المودع في البند وتوفير مقر ودفع مرتبات في فترة الانتظار التي قد تطول عدة أشهر وسنوات.

مراجع الفصل الرابع

1- عمر سعيد، "غرفة صناعة الصحافة الخاصة"، جريدة التحرير 9 نوفمبر 2014.

2- هشام عطية، "علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها في أنماط الأداء الصحفي في التسعينيات"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1999، ص 75.

3- نرمين عبد العزيز، "التشريعات الخاصة بملكية الصحف في مصر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2002، ص ص 216، 217.

4- جمال الدين العطيفي، "حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية"، ط2، القاهرة: مطبعة الأهرام، 1987، ص 46.

5- محمد سعد ابراهيم، حرية الصحافة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع . 2001)، ص 107 وما بعدها.

6- سليمان صالح، "أزمة حرية الصحافة في مصر"، ط1 القاهرة: مكتبة الوفاء، 1995، ص 176 وما بعدها.

7- سعيد عبده نجيده، "الصحافة والحياة السياسية في مصر في الفترة من 1935 - 1945"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 498 وما بعدها، 1988.

8- عبد الحفيظ عبد الجواد، "تحرير الصحف المستقلة في مصر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الازهر، كلية اللغة العربية 2002.

9- عواطف عبد الرحمن، "الصحافة المصرية بين التحديد والمنافسة في عصر العولمة" ورقة مقدمة إلي المؤتمر الرابع للصحفيين المصريين، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 114 - يناير – مارس 2004، ص 141 وما بعدها.

10- أسماء حسين حافظ، "التشريعات الصحفية"، القاهرة: دار الأمين للنشر، 1996، ص32 وما بعدها.

11- محمد عبد الحميد ، قانون الصحافة والاعلام ،مقال منشور بالاهرام.

12- فتحي حسين عامر، المسئولية الاخلاقية لصحفي الجريمة".

13- فتحي حسين عامر، "حرية الاعلام والقانون"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011.

الفصل الخامس

معارك وضحايا الصحافة الخاصة

تعرضت الصحافة الخاصة خلال فترة مسيرتها التي قاربت علي ربع قرن للعديد من المعارك الصحفية حامية الوطيس التي اودت بالعديد من صحفيوها الي ساحات المحاكم والقضاء ضد رجال اعمال ووزراء وضباط شرطة وفنانون ولاعبي كورة قدم واطباء وشخصيات عامة ورجال دين ومن ناحية اخري هناك ضحايا للصحافة الخاصة اسوة ببالقي الصحف القومية والحزبية من حيث عدم استقرار الصحفيين بها او تعرضهم للظلم والفصل والتعسف من قبل الادارة نتيجة تراجع نسبة الاعلانات والتوزيع للصحيف وهذا ليس في حالة الصحافة الخاصة فحسب وانما في باقي الصحافة المصرية الاخري مثل الصحف القومية والصحف الحزبية.

وربما بسبب انتشار المواقع الالكترونية والصحافة علي الانترنت وربما زيادة الاقبال علي وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر واليوتيوب وماسنجر او ربما بسبب الارتفاع الكبير في اسعار الورق حال دون اصدار طبعات مختلفة للصحيفة الواحدة او اعتماد الجمهور علي وسائل الاعلام الغربية في الفضائيات او المواقع الاجنبية بحثا ربما عن مصداقة الرسالة الاعلامية وحيادها ربما التام.

وتعتمد الصحافة الخاصة في تمويلها علي الاعلانات والتوزيع ودعم رجال الاعمال للجريدة وهم ملاك الصحيفة او دعم خارجي احيانا.

وبسبب قلة الاعلانات والتوزيع للجريدة يتوقف رجال الاعمال عن الدعم والتمويل بل يطالبون ادارة الجريدة بتسريح عدد من الصحفيين والاداريين بالجريدة وتوقف التعينات الجريدة وربما تقوم الصحيفة بالاكتفاء بالموقع الالكتروني للجريدة فقط.

وتوقف العدد الورقي كنوع من توفير النفقات المالية الخاصة بشراء الورق والتجهيزات والطباعة والالوان وموظفين ادارين وصحفيين الامر الذي يؤدي الي طابور من العاطلين عن العمل من الصحفيين الذي يلجأون في العادة الي نقابة الصحفيين من اجل ايجاد حل مع ادارة الجريدة عبر تدخل نقابة الصحفيين في هذا الامر بعد ان يعتصم الصحفيون الذين تم فصلهم تعسفيا من قبل الادارة بالجريدة كنوع من تخفيض النفقات حتي تستمر الجريدة في الصدور دون ان تتوقف علي امل انصلاح الحال في المستقبل القريب ثم العودة مجددة الي الاصدار الورقي.

مصادرة اعداد وايقاف صحيفة خاصة عن الصدور

تعرضت العديد من الصحف الخاصة الي الايقاف وحبس صحفيها وتحويل بعضها للنيابة للتحقيق وصولا الي الايقاف التام بقرار فوقي كما يقولون كما في حالة جريدة اخر خبر التي تصدر عن صحيفة النبأ الوطني والتي تعرضت لازمات منها التوقف عن الصدور بحكم قضائي مثل جريدة أخر خبر الصادرة عن شركة النبأ للنشر والتوزيع والطباعة

حيث خرجت بعض الصحف الخاصة عن المألوف حينما نشرت صحيفة النبأ الوطني الخاصة التي توقفت عاما كامل بامر سيادي ثم عادت مجددا يوم 2002/6/9 هو أول يوم لصدور جريدة النبأ الوطني الصادرة عن شركة النبأ الوطني المساهمة وذلك بداية من يوم 2001/6/16 حتى يوم 2002/6/9 بسبب نشرها في عددها الأسبوعي يوم 16 يونيو عام 2002 لتحقيق بصور نسبت فيه إلى أحد الرهبان بأحد الأديرة ممارسته للجنس مع خمسة آلاف من المترددات على الدير في داخله. حيث قررت نيابة أمن الدولة مصادرة العدد، وصدرت أحكام قضائية ـ بعدها ـ بغلق جريدة النبأ وحبس رئيس تحريرها بسبب ممارساته اللاأخلاقية التي كادت أن تسبب فتنة طائفية داخل المجتمع.

وجريدة اخر خبر الخاصة اليومية تعد اولي الصحف اليومية الخاصة في مصر وكانت تصدر بشكل تجريبي بجانب صحيفة النبأ الاسبوعية التي كانت تصدر بشكل منتظم وكان رئيس تحريرها ومجلس ادارتها ممدوح مهران والتي نشرت من قبل حادثة قيام راهب باحدي الاديرة باسيوط بمارسة اعمال فاحشة لبعض المترددات وكادت الحادثة هذه ان تحدث فتنة طائفية بين الاقباط والمسلمين فصدر امر بتوقف الجريدة عن الصدور وتحويل رئيس تحريرها ممدوح مهران الي التحقيقات ولكنه توفي بازمة قلبية حادة اثناء التحقيق معه.

كما تم مصادرة اعداد متتالية من صحيفة البوابة نيوز بعدما نشرت تفاصيل حوادث متفرقة خاصة بقتل جنودنا في سيناء

- كما تعرضت احدي الصحف الخاصة لازمة كبيرة بسبب قيام صحيفة "الميدان "بنشر صورة للرئيس الراحل محمد انور السادات عقب اغتياله في حادثة المنصة الشهيرة عام 1981 وهو مسجي علي ظهرة وعاري الملابس الفوقية بشكل غير لائق وفيه انتهاك لحرمة الموتي وكان يتولي رئيس تحرير الصحيف انذاك الصحفي الراحل سعيد عبد الخالق الذي كان يعمل رئيسا لتحرير جريدة الوفد الحزبية. وتم مصادرة العدد وتحويل رئيس تحريرها للتحقيق ايضا.

- كما تم احالة عدد من رؤساء تحرير الصحف الخاصة الي السجن والتحقيق بتهمة اهانة الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك وهؤلاء الصحفيون هم ابراهيم عيسي رئيس تحرير جريدة الدستور الخاصة وعادل حمودة رئيس تحرير جريدة الفجر الخاصة وائل الابراشي رئيس تحرير جريدة صوت الامة الخاصة وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير صحيفة

الكرامة الخاصة بسبب مقالاتهم ضد الحزب الوطني المنحل الذين وصفوه بالاستبداد ولجنة السياسات وصعود جمال مبارك لتوريث الحكم.

- كما استشهاد الصحفي بجريدة الفجر الخاصة الحسيني ابو ضيف اثناء تغطيته للمظاهرات من قبل الاخوان وكان هذا يوم الاثنين 14 ديسمبر 2012 وكان قتله مع زملاء اخرين من ابرز مسببات قيام الثورة في 30 يونيو ضد الحكم الاخواني.

- كما جاء بتقرير الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين لعام 2015 فان الصحفيين بجريدة التحرير الخاصة اعلنوا يوم الثلاثاء الموافق الاول من سبتمبر 2015 بدأ الاعتصام المفتوح داخل مقر الجريدة الكائنة في 42 شارع سوريا بحي المهندسين احتجاجا علي قرار اكمل قرطام مالك الجريدة باغلاقها وطالب الصحفيون بعدم اغلاق الجريدة واستمرار صدورها حتي لا تشتت اسر الصحفيين وبيوتهم بعد تسريحهم وانهاء عملهم.

- كما تقدمت النقابة بتاريخ 2015/10/25 ببلاغ الي النائب العام تتهم فيه وزارة الداخلية عن اخفاء الصحفي محمود مصطفي بجريدة النهار قسريا اثناء سفره الي لندن عصر الجمعة 23 اكتوبر 2015.

- وفي 2015/11/17 تقدت النقابة ببلاغ وشكوي لوزارة الداخلية للتحقيق في واقعة اقتحام قوة امنية لمنزل الصحفي بجريدة الاسبوع عبد القادر مبارك بالعريش وترويع اهله مما تسببفي اهير عصبي لابنته فضلا عن فقدانه اوراقه الخاصه.

- كما تم اخلاء سبيل محمد علي حسن الصحفي بجريدة النهار الخاصة بعد سنة حبس وكفالة قدرها 15 الف جنيها يوم 14 ديسمبر 2016 في تهم نشر اخبار كاذبة والانضمام لجماعة الاخوان.

ونفس الامر حدث مع الصحفي وجدي خالد بجريدة المصرية الاسبوعية الخاصة في القضية رقم 4750 لسنة 2015 حيث تم اخلاء سبيله بتاريخ 2015/8/4 بعد شهر من القبض عليه بسبب قيامه بالتصوير امام مسجد عمرو مكرم ووجهت له تهمة الانضمام للاخوان.

- كما تم حكم غيابي بالحبس سنتين مع الشغل علي محمد سعد خطاب مستشار تحرير صوت الامة الخاصة في قضية سب المستشار احمد الزند وتغريم رئيس التحرير عبد الحليم قنديل 20 الف جنيه. كما تم احالة رئيس تحرير جريدة المصريون جمال سلطان الي الجنايات بنفس التهمة!

- كما تم تقديم بلاغات ضد رئيس تحرير جريدة الوطن الخاصة محمود مسلم ونائبه احمد الخطيب من قبل مؤسس الازهر الشريف بتهمة ازدراء الاديان بعد موضوع منشور بالجريدة

- كما تم القبض علي حسين عبد الحلي الصفي بجريدة بالدستور الخاصة في 2015/4/11 علي خلفية حملة منشورة حول التعذيب.

- واثناء قيام المصور الصحفي بجريدة النبأ الوطني الخاصة بتصوير تقرير بالقرب من نقابة الصحفيين تم القبض عليه واتهامه بالانتماء لجماعة محظورة ونشر اخبار كاذبة والتصوير دون الحصول علي اصدار تصريح من الجهات المختصة بمحضر رقم 1506 لسنة 2016 جنح قصر النيل.

- كما تم اخلاء سبيل الصحفي بجريدة اليوم السابع الخاصة احمد مسعود بعد حبسه احتياطيا اكثر من 45 يوما بتهمة التحريض علي العنف في مظاهرات الاخوان بالمطرية

- كما تم قتل الصحفية بجريدة الدستور الخاصة مها اشرف عندما كانت تقوم بتغطية احداث مظاهرات الاخوان في المطرية حيث تم قتلها برصاص ارهابيين في رأسها. وفي نفس الاحداث تم القبض علي الصحفي بجريدة المصريون الخاصة ايمن صقر في 28 نوفمبر 2014.

- كما تم القبض علي الصحفي ايمن صلاح الدين مدير تحرير موقع وجريدة اليوم السابع الخاصة عقب ثورة 30 يونيو بتهمة اذاعة اخبار وبيانات كاذبة والانضمام لجماعة الاخوان المحظورة.

- كما تعرضت صحيفة صوت الامة لازمات عديدة من قبل وهي تحويل صحفيها الي ساحة القضاء بعد قيام العديد من المسئولين برفع قضايا ضدهم ابرزهم كان الصحفي عادل حمودة رئيس تحرير صوت الامة ومدير التحرير محمد الباز ضد شيخ الازهر الراحل الدكتور محمد سيد طنطاوي بعدما رفع دهم الاخير قضية سب وقذف في حقه، كما نشرت الصحيفة نفسها تحقيقات ضد وزير المالية يوسف بطرس غالي وتم اقتياد رئيس تحريرها انذاك وائل الابراشي الي المحاكمة بعد قيام وزير المالية برفع قضية سب وذف ضده.

- كما قام محمد الباز مدير تحرير صوت الامة بنشر تحقيق ضد احدي المشايخ الحاليين وهو امام مسجد عمرو بن العاص متهما اياه باقامة علاقات مع سيدات والزواج منهما عرفيا.

- وفي واقعة اخري تم حبس الصحفي مصطفي بكري رئيس تحرير جريدة الاسبوع بسبب سب وقذف ضد يوسف والي في قضية المبيدات المسرطنة والفساد في وزارة الزراعة.

ومن قبلها تم حبس الصحفي بالجريدة نفسها احمد فكري في قضية جيهان السادات عندما نشر بان لها ابن غير شرعي بالكذب حيث ذهب الصحفي في مغامرة صحفية من اجل اثبات فوضوية مكاتب تسجيل المواليد في الصحة وحصل علي مستند بذلك.

– والصحيفة نفسها تعرضت لازمة مع صحفيها بسبب امتناع مالكها ورئيس تحريرها عن دفع رواتب العاملين والصحفيين الخاصة بالعلاوات الدورية والمنح والحوافر منذ تأسيس الجريدة ناهيك عن الامتناع عن تسديد تأمينات الصحفيين لفترة طويلة. الامر الذي ادي الي تصفية 70% من صحفيها واداريها واعتصام الباقي من اجل الحصول علي مستحقاتهم المالية. وانتهي المطاف برئيس تحريرها ومجلس ادارتها مصطفي بكري الي بيع الجريدة الي شركة اعلام المصريين والتي بدورها قامت ببيع الجريدة الي شركة ايجي كابتل. وهي احدي الشركات المصرية الاستثمارية.

– بالاصافة الي أنه قد شهد عام 2002 تصاعداً ملموساً في ظهور قضايا الفساد المالي والإداري التي كشفت عنها مختلف أجهزة الرقابة والضبط، حيث عالج القضاء عدداً من هذه القضايا وأصدر أحكاماً بحق مرتكبيها. وقد شملت هذه القضايا ارتكاب جرائم الرشوة والتربح باستغلال النفوذ من الوظيفة العامة لغرض تكوين ثروات، وعلاوة على الاقتراض من البنوك لضمانات وهمية أو بغير ضمانات أحياناً، وعدم سداد تلك القروض وفوائدها، ومغادرة البلاد بعد ذلك إلى دول أوربية وأجنبية لا يوجد معها اتفاقات أو معاهدات بتبادل تسليم المجرمين والهاربين. وبلغت كمية الأموال المنهوبة من البنوك العامة أو الخاصة خلال هذه الفترة أكثر من أربعين مليار جنيه.

- ومن جانب أخر شهدت العديد من وسائل الإعلام الخاصة في مصر، والمملوكة لرجال أعمال، أزمة مالية تعصف بهذه المؤسسات لدرجة باتت تُهدِّد بتوقف نشاطها بشكل جزئي أو كلي. ولم يعد خبر إغلاق فضائية هنا أو تقليص نشاطها، أو توقف صحيفة ما عن الصدور، أمرًا يثير الرأي العام مع تكرار هذه الأخبار.

- ومثل البعض من صحفيي جريدة الدستور أمام القضاء، حيث وقف رئيس تحريرها إبراهيم عيسى أكثر من مرة أمام القضاء المصري وأصدر ضده حكم قضائي بالسجن لمدة ستة شهور ثم تم تخفيف الحكم وتعديله ليصبح شهرين.، قبل أن يصدر الرئيس مبارك عفوا عنه

- وفي 25 مايو 2005 تنوقلت أنباء عن الاعتداء على صحفيي الجريدة عبير العسكري وشيماء أبو الخير وهاني الأعصر بالضرب في شوارع القاهرة أثناء تغطيتهم لأحداث الاستفتاء على تعديل الدستور.

- كما أثيرت في العام نفسه أنباء عن اعتقال عدد من محرري الجريدة واختطاف البعض الآخر أثناء تغطيتهم لانتخابات مجلس الشعب، حيث اعتقلت الصحفية عبير العسكري والصحفى محمد المعتصم فيما اختطفت القوات الأمنية الصحفى عمرو بدر والصحفى أحمد بدر والصحفية شيماء أبو الخير والصحفية دعاء عادل واقتادتهم مع آخرين إلى أماكن غير معلومة اكتشف فيما بعد أنها معسكرات لتدريب الأمن المركزى.

- ونفس الأمر في 2006 حيث نقلت أنباء عن احتجاز الكثيرين من صحفيي الدستور في أماكن مختلفة، ومنهم عبير العسكري التي قيل أنه تم الاعتداء عليها بالضرب واحتجازها في أحد أقسام الشرطة لعدة ساعات أثناء تغطيتها الاحتفال بالذكرى الأولى لما يطلق عليه "الأربعاء الأسود"(الاستفتاء على تعديل الدستور) وكان ذلك في 25 مايو.

- وفى 4 يوليو 2007 تم الاعتداء على الصحفى أحمد بدر من قبل رجال الشرطة بعدما اتهموه بأنه غطى وصور احتفال السفير الأمريكي في قصر محمد على والذي حضره العديد من كبار المسئولين. وقد أعقب هذا الاعتداء صدور قرار من وزير الداخلية باتخاذ اجراءات حاسمة لوقف الاعتداءات المتكررة على الصحفيين.

- وفي أغسطس 2007 نشرت أنباء أنه تم الاعتداء على الصحفي مجد منصور بالضرب أثناء تغطيته اعتداءات للشرطة على الأهالي في محافظة الدقهلية.

- وفي أبريل 2008 نشر أن الشرطة ألقت القبض على الصحفي عمرو بدر ووجهت له تهمة اهانة رئيس الجمهورية وكان الشاهد في هذه القضية ضابط شرطة، ولكن القضية أسقطت.

وفي ديسمبر 2008 ألقي القبض على رضوان آدم الصحفي بالجريدة والناشط اليساري، مع آخرين، أثناء مشاركته في تظاهرة دعت لها قوى اشتراكية مصرية للتنديد بموقف العرب الرسمي، من الحرب التي شنها جيش الكيان الصهيوني على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب) أمام مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة وتعد من أعلى الإصدارات توزيعا في الصحافة المصرية بإصداريها الاسبوعى واليومى.

– وكانت جريدة "الفجر" أول صحيفة مصرية تنشر رسومات كاريكاتورية نشرت في صحيفة دانماركية خاصة، عدت مسيئة لرسول الإسلام محمد بن عبد الله عرفت باسم "أزمة الصور الكاريكاتورية المسيئة". تعتبر الجريدة مستقلة وتنتقد على صفحاتها الحكومة المصرية ومسؤولين كبار بها. وقد حكمت محكمة مصرية على رئيس تحريرها عادل حمودة في العام 2007، وعلى 3 رؤساء تحرير آخرين لصحف مصرية مستقلة، بغرامة قيمتها 20 ألف جنيه مصري لكل منهم بتهمة التطاول على الرئيس المصري حسني مبارك، في اطار دعوى رفعها عضوان في الحزب الوطني الديمقراطي.

تسريح الصحفيين من الصحافة الخاصة

- كما تعرضت صحيفة "المصري اليوم" اليومية التي كانت قاطرة الصحافة الخاصة في مصر ويملكها عدد من رجال الأعمال، لازمات كتلاحقة وتسريح صحفيين منها واداريين ناهيك عن تردد أنباء قوية عن وجود توجه لتوقف النسخة المطبوعة والاكتفاء بالموقع الإلكتروني نتيجة الخسائر المالية الكبيرة التي تتكبَّدها ما جعلها على حافة الإفلاس كما أعلن صلاح دياب رئيس مجلس إدارة الصحيفة.

- آثارت جريدة "اليوم السابع" عاصفة هبت من قلب الجهاز المركزي للمحاسبات على لسان رئيسه المستشار هشام جنينة، زاعمة ان جنينة صرح لها في ديسمبر 2015 بأن كلفة الفساد خلال عام 2015 بقيمة 600 مليار جنية مصري أي في عام واحد فقط، الأمر الذي أدي الى حملة هجوم على رئيس الجهاز الذي أعفي من منصبه على خلفية هذا التصريح بل وتم تقديمه للمحاكمة.

من جهته نفى هشام جنينه ما ذكرته اليوم السابع متهما إياها بأنها قامت بنشر ذلك لغرض ما، مؤكدا ان ما جاء على لسانه ان كلفة الفساد على مدى 4 سنوات نحو 600 مليار جنية وفقا للدراسات والتقارير التي قام بها الجهاز وتم تقديمها لرئاسة الجمهورية والجهات المعنية

- وقبلها توقفت النسخة الورقية لصحيفة "التحرير" عن الصدور وهي صحيفة يتملكها رجل الاعمال الثري أكمل قرطام حيث أعلن مالكها الاكتفاء فقط بالموقع الإلكتروني للصحيفة، وعزا ذلك للخسائر المادية الضخمة التي مُنِيَت بها الصحيفة نتيجة تراجع عائد الإعلانات وتدني التوزيع، وقُدِّرت هذه الخسائر بنحو 50 مليون جنيه.

- بينما صحيفة "الشروق" التي يملكها الناشر إبراهيم المعلم، صاحب دار الشروق للنشر، فتعاني هي الأخرى من أزمة مالية أدَّت إلى تأخر صرف رواتب العديد من المحرِّرين فيها لشهور، في حين تقوم إدارة الصحيفة بدفع رواتب البعض الآخر على دفعات. حيث شكّل ظهور الأخيرة في السوق عام 2008 انقلاباً وإشراقة جديدة في المهنة، مع إيلاء أهمية لمقالات الرأي، وعرض مختلف وجهات النظر، والابتعاد عن "الإثارة"، فصنّفها بعضهم بجريدة "النخبة". وتشكّل مجلس تحرير ترأسه الصحافي الراحل سلامة أحمد سلامة، وضم في عضويته الصحافيين جميل مطر وحسن المستكاوي.

وكان الناشر عمرو خفاجي، فيما كان عبد العظيم حماد أول رئيس تحرير لها. حين رحل حماد عن الجريدة، تولى خفاجي رئاسة التحرير، ثم رحل عمرو وأصبح عماد الدين حسين رئيس تحريرها التنفيذي، قبل أن يصبح رئيساً للتحرير الآن. الجريدة كانت مختلفة حقاً. منذ البداية، تنبهت إلى أن الرأي أصبح أهم من الخبر. ولذلك، اختاروا جميل مطر، أحد أهم كتاب الرأي في الوطن العربي، ليكون مسؤولاً عن صفحة الرأي في الجريدة. وبالتالي، كانت لدى الصحيفة تنويعة مختلفة، وممتازة من كتّاب من كل الأطياف، والتيارات الفكرية والسياسية.

وعلى مستوى التحرير العام لجريدة الشروق، فقد كانت المادة المنشورة متوازنة، تشبه إلى حد كبير جريدة "الأهرام" في رزانتها وحفاظها على التقاليد المهنية التي كادت أن تختفي وقتها. إلا أنّ المادة الصحافية التي كانت تنشرها "الشروق"، دفعت بعضهم إلى تصنيفها بأنها جريدة "نخبة النخبة"، كونها لم تنجر إلى العناوين الساخنة أو "الزاعقة" وكانت طوال الوقت تسعى إلى الموضوعية، وعرض جميع الآراء حول الموضوع الواحد.

رغم كل ما سبق، تعاني "الشروق"حالياً من أزمة مالية طاحنة تهدد بتوقف الجريدة عن الصدور، وأدت إلى فصل عدد من الصحافيين، بالإضافة إلى تسريح عدد من قيادات الجريدة.

وفي أكثر من لقاء داخل المؤسسة، أبلغ رئيس التحرير عماد الدين حسين أنّ حل الأزمة المالية للجريدة يحتاج إلى فصل قرابة 150 صحافياً. من جهته، قال مالك الجريدة إبراهيم المعلم خلال اجتماع منذ شهر تقريباً، إنّ توقيع الصحيفة عقداً جديداً مع شركة الإعلانات "بروموميديا" يعدّ طوق النجاة للجريدة، إذ ستضخ شركة الإعلانات أموالاً جديدة للجريدة، وبالتالي ستنقذها من عثرتها المالية. ووعد المعلم الصحافيين بصرف 1500 جنيه لكل واحد، وجدولة باقي مستحقاتهم المالية المتأخرة، إلا أن تأجيل توقيع العقد أخّر تنفيذ ما وعد به المعلم.

وكان ظهور "الشروق" في السوق المصرية قد شكّل انقلاباً كبيراً في رواتب الصحافيين، كونها أول جريدة تمنح العاملين فيها رواتب عالية، مقارنةً بالصحف الأخرى، إذ وصلت رواتبها إلى 7 أضعاف الجرائد الأخرى.

– ازمة جريدة الوطن الذي اسسها رجل الاعمال محمد الامين والصحفي مجدي الجلاد رئيس تحري المصري اليوم سابقا والذي استقال عنها ليتولي رئاسة تحري الوطن حيث يعمل في مجلة الاهرام العربي التابعة لمؤسسة الاهرام القومية وكانت الجريدة في بدايتها ناجحة ولها موقع الكتروني الان ان ازمة المال او لعنة التمويل اصابتها في مقتل مثلا اصابت العديد من الصحف الخاصة التي تعتمد علي الاعلانات مع قلة التوزيع.

فجريدة "الوطن" الخاصة، عانت أيضاً من أزمة مالية أدّت إلى تأخر صرف رواتب الصحافيين، بينما قررت جريدة "عالم اليوم" المتخصصة في الاقتصاد، خفض عدد المحررين إلى 20 فقط، وخفض المرتبات إلى 1000 جنيه (حوالى 140 دولاراً أمريكياً) فقط لكل صحافي، وتكليف الصحافيين بالبحث عن إعلانات لصالح الجريدة وهو ما يخالف قانون نقابة الصحافيين. كذلك تعاني جريدة "التحرير" من أزمة مالية، ويهدد مالكها بوقف إصدارها إذا استمرت الأزمة.

هذا الوضع المالي للصحف الخاصة يؤكد أنّ هزة كبيرة تهدد تلك الصحف خلال الفترة المقبلة، وهو ما سيؤدي إلى أزمة جديدة لنقابة الصحافيين التي ستقف أمام مئات من الإعلاميين ممن لن يكون لهم مكان للعمل.

تقييم شيوخ المهنة للصحافة الخاصة ودورها

قدم شيوخ مهنة الصحافة وخبرائها ورؤساء تحرير بعض اصدارات الصحافة الخاصة رؤيتهم بشأن الصحافة الخاصة **فيما يلي:**

كما ان إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة الدستور السابق، وهي من اكثر الجرائد المستقلة إثارة للجدل في مصر، يقول: "المتأمل لما يدور حول الصحافة المستقلة في مصر، ومحاولات حبسه، وحبس وائل الأبراشي رئيس تحرير جريدة صوت الأمة، يمكنه بالتأكيد رصد محاولات لمحاصرة الصحافة المستقلة. وفي ظن عيسى فإن حالة الحراك السياسي التي كانت في مصر في الفترة الأخيرة كانت بسبب ثلاثة عناصر، هي الصحافة المستقلة، وحركة كفاية، وتحركات القضاة، فإذا اعتبرنا ـ والكلام هنا لعيسى ـ أن حركة كفاية كان لها دور رائد في رفع سقف النقاش السياسي، واعتبرنا ان القضاة هم من استطاعوا مواجهة النظام، فإن الصحف المستقلة كانت هي صوت هذين العنصرين، وكانت الجسر الذي عبرا من خلاله إلى الرأي العام والشارع، والمرآة الوحيدة الصادقة والحقيقية لهم وكانت "الدستور" و"صوت الأمة" صوتا عاليا وحقيقيا للقضاة. ويضيف عيسى ان الدولة سعت إلى محاصرة هذه الدوائر الثلاث، وسعت لإغلاق دائرة تلو الأخرى. ولأول مرة في تاريخ الصحافة المصرية، قررت 12 صحيفة مصرية مستقلة، وحزبية أن تحتجب يوما محددا مسبقا احتجاجا على تمرير الحكومة لقانون يجيز حبس الصحافيين، أكثر تزمتا من القانون الذي سبقه، والذي كانت الصحف المستقلة والحزبية تطالب بإلغائه، ويبدو للناظر إلى حالة الصحافة المصرية، وحالة الاحتراق بين الصحف الخاصة، ونقابة الصحفيين من ناحية، والحكومة ممثلة في مجلس الشورى من ناحية أخرى، أنها على

وشك الانفجار، في ظل اعتصامات، ومظاهرات، وإضرابات متتالية، ويأتي احتجاب الصحف بعد مرور أكثر من عامين على وعد الرئيس مبارك، بإلغاء قانون حبس الصحافيين، غير أن الحكومة في تعديلاتها للقانون الخاص بذلك، بعد ضغوط من الصحافيين طوال العامين، أبقت على إمكانية الحبس في قضايا النشر، بل وذهبت إلى حد ربطها بالحديث عن الذمة المالية تحديداً، وهو ما يفسره خبراء القانون، بأنه "نص قانوني يكرس ويعمق حماية الفساد، ويضرب جداراً سميكاً حول المتورطين في نهب المال العام، والمتربحين من مناصبهم الرسمية".

واستطاعت الصحف المستقلة ـ في اعتقاد عيسى ـ أن تقدم شكلا حقيقيا لحرية التعبير ومناقشة الثوابت ولذلك أصبحت الصحافة الخاصة مهددة ومستهدفة كما يؤكد عيسى.

الدكتور عبد العاطي محمد رئيس تحرير مجلة الأهرام العربي الاسبق يقيم الموضوع بشكل محتلف، فهو يرى أنه لا توجد صحافة مستقلة في مصر، لكن توجد صحافة خاصة، ويقول: كلمة استقلال كلمة زائفة، تعطي انطباعا بالحيادية، لكي يصدقها الناس تحت دعوى الاستقلال، لكن هذا لا يعبر إلا عن مصالح وأغراض مَنْ وراءها على حد تعبيره.

ولا يضع عبد العاطي كل الجرائد المستقلة في سلة واحدة، ويقول: بعضها أضاف، وبعضها لم يضف شيئا للمشهد الإعلامي، لكن معظمها يتعامل مع الأخبار بشكل انتقائي، وليس بشكل خبري، كما أنها تحمل أجندة لجماعات ومصالح مثل جريدة المصري اليوم ـ على حد قوله ـ وتتبنى اشكالا غربية في التغيير من تلك التي أطلقتها أميركا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أو تحاول تغيير معادلات السلطة في البلاد.

ويشير عبد العاطي إلى أن الجرائد المستقلة أو الخاصة ـ كما يحب أن يصنفها ـ لها جمهور، وأن هناك صحفا واسعة الانتشار، لكن الفارق في رأيه بين هذه الصحف والصحف القومية ان هذه الأخيرة تراعي الصالح العام في اعتقاده، وإذا أثارت موضوعا فلا بد أن يكون ممثلا لتيار عام، لأنها تتحدث به إلى الرأي العام بأكمله، وليس فئة محددة، كما أن الصحف القومية تقدم أيضا قدرا من النقد والتوجيه ولكن بهدف تصحيح المسار، وقد تكون معارضة ولكن في إطار الحكومة.

مستقبل الصحافة الخاصة قائم في اعتقاد الدكتور عبد العاطي، ولا يتوقع انحسارها، لكن إلى أي مدى، لا يعرف، ويقول "سوف تظل جزءا من المنظومة الإعلامية، لأننا في مرحلة انتقالية، وتعبر عن قوة موجودة في الشارع، وعن قضايا موجودة بغض النظر عن التناول"، غير أنه يؤكد أنه لا يقبل منها أسلوب النقد لمجرد النقد، وعدم احترام لغة الحوار.

محمد حسن الألفي شهد بداية تجربة الصحافة المستقلة في مصر، حيث رأس تحرير جريدة "الميدان" المستقلة أواخر التسعينات، قبل ان ينتقل إلى جريدة "نهضة مصر" الاسبوعية، وهو يقول أن تجربته في "الميدان" كانت تمثل بداية تأسيس مشروع الصحافة المستقلة في مصر، ويصفها بأنها كانت تجربة متكاملة، ووضعت مفهوم الاستقلال عن حكومة تنتمي إليها أو حزب تدافع عنه، وأن انتماءها الحقيقي للقارئ والمهنة، ويقول إن المشكلة كلها كانت في الملكية الخاصة التي بمقتضاها يستطيع صاحب أي مشروع تجاري أن يحصل على رخصة جريدة بشرط ألا يكون صحافيا، وكان هذا شرط الحكومة، وهذا وضع بعض الصحف في مآزق مع مصالح صاحب الجريدة.

التمويل هو المشكلة الاساسية لدى الجرائد الخاصة، ولذا نجد أن مرتبات المحررين بها ضعيفة، ولذا فهي تتعاقد مع صحافيين، وهم يعلمون أن مرتباتهم ضئيلة أو صحافيين ناشئين، غير أنه يقول "لكن في المقابل فإن الصحافي يتعلم بشكل أسرع في الصحف المستقلة، وبمجرد بزوغ اسمه فإن بقية الجرائد تتخاطفه للكتابة فيها".

المشكلة الاساسية تكون مع توجهات مالك الجريدة، غير أن الألفي يعتقد أن الأمر كله يتوقف على قوة رئيس التحرير ومدى انحيازه للعمل الصحافي من عدمه، ويقول "في التجارب التي خضتها كنت أرفض التدخل، لذا تركت "الميدان"، وجلست في البيت ستة أشهر بدون عمل، وكنت أرفض التدخل وأقاومه، لأني إذا أرضيت صاحب الجريدة فسوف أفشل مع القارئ الذي أعمل بالأساس لحسابه، وفي أحيان كثيرة امتنعت عن الكتابة بسبب مشاكل صحافيين مع مالك الجريدة تضامنا معهم".

يرفض الألفي اعتبار الجرائد المستقلة قد حلت محل القومية ويبرر رفضه بقوله "الجرائد القومية أصبحت من عادات القارئ المصري، لكي يعرف الاخبار الرسمية، فعندما تكون هناك علاوة على المرتب فهو يعرفها من جريدة قومية وليس من صحيفة مستقلة، هو يشتري الصحف المستقلة للاستمتاع بالقراءة، ومعرفة ما لم تنشره الصحف القومية.

أسامة عبد العزيز مساعد رئيس تحرير الأهرام الاسبق يؤكد على أن الصحافة المستقلة استطاعت أن تنافس الصحافة القومية، واستطاعت سحب القارئ منها، ويقول "في ما مضى كنا نخشى منافسة الصحف الدولية مثل "الشرق الأوسط" و"الحياة"، الآن هاجس المنافسة اصبح مع الصحف الخاصة ويضيف "المفارقة ان توزيع هذه الجرائد في ازدياد مضطرد من أسبوع لأسبوع، خاصة انها تخاطب وجدان القارئ وتساعد في نشر الحقيقة وهنا يكون طبيعيا أن تلقى

الرواج" ويتحفظ أسامة فقط على بعض الألفاظ والتجاوزات في متابعة الأمور الشخصية أكثر من متابعة القضايا العامة.

ويرى أسامة ان العدد الكبير من الصحف المستقلة دليل على نجاح التجربة، وتوزيعها المتزايد لدرجة أن جريدة "المصري اليوم" اليومية وصل توزيعها إلى 45 ألف نسخة يوميا، ويقول في المقابل نلحظ انخفاضا في توزيع الصحف القومية.

ويقول أسامة "الصحف القومية نجحت في الفترة الأخيرة أن تزيد من مساحة الحرية، وما زال لديها بعض الخطوط الحمراء، ويبقى عليها أن تستعيد قارئها وتلغي عبارة "كلام جرايد"، وان تكون أكثر جرأة وأكثر وضوحا في طرح أفكارها.

إلا أن أسامة يقول انه من الصعب جدا منافسة "المصري اليوم" لصحيفة مثل الأهرام مثلا، فالريادة، في رأيه، ما زالت للأهرام، والسوق هو الحكم في هذا، ويقول المشكلة الاساسية التي تواجه الصحف القومية أن الحافز المادي والمعنوي غير موجود لدى المحررين فيها، فهناك اكثر من ألف صحافي في الاهرام وحدها وهو عدد كبير، وما زالت فكرة الشخصنة والعلاقات الشخصية هي الحاكمة فيها، وهو موروث قديم.

الصحافة الخاصة تحاول أن تكون مستقلة هذا ما يعتقده الدكتور أحمد عبد الله المتخصص في الإعلام البديل مؤكدا انها تحاول أن تستقل في التمويل، وليس في الأفكار فقط، فالصحف القومية ممولة من الدولة، لذا فهي تحمل أفكارها، ومشكلة الإعلام الجماهيري أنه استثمار كبير يحتاج إلى اموال طائلة.

ويضيف عبد الله: صيغة الصحافة المستقلة في مصر أنها تحاول تقديم المادة الصحافية بشكل مختلف، يجذب القارئ الذي هنا هو حصان رهانها الوحيد، لذا فهي تسعى إلى نوع من الحياد، والاعتماد على دعم القارئ، متحركة في سقف وهامش من الحرية يختلف عن ذلك الحكومي في الصحف القومية، وهذا الهامش هو الذي يجعلها تبيع، بالإضافة إلى محاولات التجويد الفني، والدفع بدماء شابة.

عبد الله يرفض عبارة "الصحافة المستقلة سحبت القارئ من الصحافة القومية" ويقول "الصحافة القومية لا تعتمد على القارئ في شيء، فهي تعتمد على الإعلانات، وعلى تمويل الدولة لها، ولو لم يشترها القارئ ستستمر فمصادر تمويلها موجودة.

ويعتقد عبد الله أن الإشكالية الأساسية لدى الصحف المستقلة هي التوزيع، وبالنسبة لرجل الأعمال مالك الجريدة الموضوع يتمثل في كيف يوزع، لذلك نجد رجل اعمال مثل عصام اسماعيل فهمي يصدر صحفا مختلفة مثل الدستور والحلوة وعين وهي تشكيلة مختلفة واتجاهات متباينة، والسبب في ذلك أن عينه على القارئ، ما الذي يريده القارئ وما الذي سوف يبيع، وما الذي سوف يشتريه القارئ.

ويرى عبد الله أن مشاكل الصحافة المستقلة تتمثل في كيفية تعامل النظام مع هذه الصحافة، ومدى السماح لها بسقف حرية معين، فمن الصعب أن نتحدث عن صحافة حرة في بيئة غير ديموقراطية بدرجة كافية، فلا بد أن يكون هناك تواؤم بين الطرفين. ومن المشاكل الهامة التي يرصدها أحمد عبد الله مشكلة التمويل، والتي تجعل رئيس التحرير يحاول ألا يقدم تنازلات، وهناك ايضا مشكلة الأمية التي تبدو مهمة هنا في ظل الحديث عن التوزيع. ومستقبل الصحافة المستقلة في اعتقاد عبد الله يتوقف على مدى سماح الدولة لها بالاستمرار، ومدى استمرار الجمهور في تقبلها، ومدى إضافتها له، غير انه يلفت إلى أن الصحافة المستقلة في مصر لا تصنف على انها إعلام بديل، بل هي إعلام مختلف، ولكنه جماهيري.

مراجع الفصل الخامس

1- فتحي حسين عامر، اوهام واوجاع بلاط صاحبة الجلالة"، القاهرة: مركز الحضارة العربية للنشر، 2003.

2- فتحي حسين عامر: حرية الاعلام والقانون (القاهرة: دار العربي للنشر، 2011)، ص 25 وما بعده.

3- مقابلة مع ابراهيم عيسي في نقابة الصحفيين الاحد الموافق 1- 12- 2000.

4- مقابلة مع هيثم بطاح مدير تحرير جريدة التحرير في مكتبه يوم الاربعاء الموافق 14- 4- 2018.

5- مقابلة مع محمد الباز، رئيس تحرير البوابة نيوز، في مكتبه 2- 3-2017.

6- مقابلة مع محمد ثروت مدير تحرير اليوم السابع في مكتبه 2- 5- 2016.

7- شحاتة عوض، دراسات التعليقات على أزمة الإعلام الخاص بمصر.

8- نفيسة صلاح الدين "ملكية الإعلام وتأثيرها على الأداء الإعلامي"، مرجع سابق.

http://www. sis. gov. eg/ar/templates/articles/tmparticles. aspx?artid=82675

9- شحاتة عوض، "الإعلام المصري بعد 30 يونيو: أزمة بنيوية أم مرحلة عابرة؟".

10- محمد الخولي، "المصري اليوم تخشى النهاية الأليمة!"صحيفة الأخبار اللبنانية، سبتمبر 2015،

http://www. al - akhbar. com/node/241446

11- محمود رمزي، مالك جريدة التحرير يكشف كواليس ازمة اغلاقها، القاهرة: جريدة المصري اليوم، الثلاثاء 25-8-2018

http://www. almasryalyoum. com/news/details/798738

12- مقابلة اجراها الباحث مع محمود رياض مدير تحرير جريدة الخميس في مكتبه الاثنين 30- 8 - 2018.

13- كامل حليم – موقع اهل القرأن.

14- أحمد رحيم، "أزمة مالية تضرب الصحافة وتهدد الفضائيات"، صحيفة الحياة، سبتمبر، **جريدة الحياة اللندانية**، 2015

http://www. alhayat. com/Articles/10924899

15- ياسر عبدالعزيز: "المال السياسي" وراء أزمة "الحياة" مقال منشور في البوابة نيوز – القاهرة الجمعة 07/يوليه/2017

16- إيمان حشيش، تراجع الإقبال الإعلانى على التليفزيون، مقال منشور في جريدة المال ، 17-1-2013.

17- ياسر عبد العزيز، "حالة الإعلام المصري في السنة الأولى من حكم السيسي"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 27 يوليو 2015.

18- رانيا مكرم، "تقييم حالة الإعلام الخاص في مصر".

19- محمد شومان، "أزمة الإعلام المصري إلى أين؟"، صحيفة الحياة، 6 مايو 2015.

20- دعاء رجب، "الصحفيين تحذِّر من تهديد حرية الصحافة المصرية"، موقع المصريون، 23 أغسطس 2015.

21- تقرير نقابة الصحفيين المصرين – الجمعية العمومية عام 2016 – 2017. القاهرة: نقابة الصحفيين، 2017.

الفصل السادس

اخلاقيات الصحافة الخاصة

بدأت الاهتمام بالدراسات الاكاديمية للصحافة الخاصة علي استحياء منذ بدايات الالفية الثالثة او منذ عام 2000 اي بعد حوالي 4 سنوات او اكثر من الوجود الفعلي للصحافة الخاصة في السوق الصحفية وقد احدث الصحافة الخاصة حراكا مجتمعيا محببا وجذب من قبل القراء علي شراء هذه الصحف التي حققت اعلي معدلات التوزيع آنذاك ليس بسبب مصداقية هذه الصحف وانما ربما كان قراء بعينهم يلجأون اليها بهدف التسلية او قراءة اشياء ربما لا توجد في الصحف الاخري.

وقد كنت في مقدمة الباحثين الذين اجروا دراسة علمية "اطروحة ماجستير"علي الصحافة الخاصة الاكثر تأثير آنذاك عام 2004 بعنوان "اخلاقيات نشر الجرية في الصحافة المصرية الخاصة "وهي دراسة تحليلة بالتطبيق علي عينة من الصحف الخاصة وهي صوت الامة والميدان والاسبوع والنبأ الوطني. وكانت اهم نتائجها:

أشكال الخروج على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة في الصحف الخاصة

التكرار أشكال الخروج على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة	**ك**	**%**	**الترتيب**
ـ عدم مراعاة الدقة والموضوعية	2800	15 .25	1
ـ اختراق الخصوصية	1150	33 .10	5
ـ التأثير على سير العدالة	2173	52 .19	4
ـ الخروج على الآداب العامة للمجتمع وقيمه	2271	40 .20	3
ـ النشر المجهل لمواد الجريمة	2738	59 .24	2
المجموع	**11132**	**100**	**-**

فقد كشفت نتائج الجدول رقم (1) عن النتائج الآتية:

– بلغ إجمالي المواد التي بها خروجاً على أخلاقيات نشر الجريمة في صحف الدراسة الأربعة. "النبأ"، "الميدان"، "الأسبوع"، "صوت الأمة"(11132) مادة صحفية ما بين أخبار وتقارير وقصة خبرية وتحقيقات وحوارات. **وجاء تقسيمها فى صحف الدراسة على النحو التالي:**

- احتلت جريدة "النبأ الوطنى"المرتبة الأولى في الاستحواذ على المواد التي بها خروجاً على الأخلاقيات في نشر مواد الجريمة على صفحاتها، وبلغت هذه المواد 4777 مادة بنسبة بلغت (42. 90%) من إجمالي مواد الجريمة في صحف الدراسة.

- جاءت جريدة "الميدان" في المرتبة الثانية، وبلغت إجمالي مواد الجريمة على صفحاتها التي بها خروجاً على الأخلاقيات 2712 مادة بنسبة بلغت (24. 36%) من إجمالي مواد الجريمة بصحف الدراسة.

- وتأتى في المرتبة الثالثة جاءت جريدة "صوت الأمة" وبلغت إجمالي المواد بها 1954 مادة بنسبة بلغت (17. 55%) من إجمالي مواد الجريمة بصحف الدراسة.

- وجاءت جريدة "الأسبوع" في المرتبة الرابعة وبلغت إجمالي مواد الجريمة على صفحاتها التي بها خروجاً على الأخلاقيات 1692 مادة بنسبة بلغت 15. 20% من إجمالي المواد بصحف الدراسة الأربعة.

- تشير النتائج السابقة إلى أن جريدة "النبأ الوطني" تعتبر أكثر الصحف الخاصة خروجاً على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة، فقد احتلت المرتبة الأولى من بين الصحف الخاصة "الأسبوعية" - صحف الدراسة - خلال فترة البحث واستحوذت على ما يقارب نصف أشكال الخروج على أخلاقيات النشر، وتتفق هذه النتيجة مع تقارير الممارسة الصحفية التي يصدرها المجلس الأعلى للصحافة والتي صنفت "النبأ" على أنها من الصحف الصفراء في مصر.

- وجاءت في المرتبة الثانية جريدة "الميدان" من حيث خروجها على أخلاقيات نشر مواد الجريمة على صفحاتها ومخالفتها لميثاق الشرف الصحفي وقانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (سحر فاروق، وأمل المتولي، 2003).

والتي توصلت إلى أن "الميدان" كممثلة للصحف الخاصة في الدراسة، تخرق ميثاق الشرف الصحفي في تناولها لمادة الجريمة حيث تقوم بتجهيل أخبار ومواد الجريمة على مستوى المصدر والفاعل وتنشر ألفاظ غير ملائمة وتبالغ في سرد تفاصيل الحوادث ذات الطبيعة الغريبة والشاذة والجنسية، وتخرج عن قواعد وأخلاقيات نشر مواد الجريمة على صفحاتها.

- وفي المرتبة الثالثة جاءت جريدة "صوت الأمة" بنسبة بلغت (17. 55%) من حيث خروجها على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة على صفحاتها، وهو ما يتفق مع سياستها التحريرية التي تتسم بالإثارة في معالجة مواد الجريمة بهدف التشويق والجذب والبيع.

- ثم جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة جريدة "الأسبوع" من حيث اختراقها للأخلاقيات ولكن بنسبة محدودة للغاية من بين صحف الدراسة الأربعة. الأمر الذي يشير إلى أن جريدة "الأسبوع" تعد أكثر الصحف الخاصة التزاماً نسبياً بعدم الخروج على أخلاقيات النشر في مواد الجريمة.

الأمر الذي يجعلها مقروءة من قبل الصفوة، وهو ما أكدت عليه دراسة "سهام نصار"، (2003)، والتي توصلت إلى أن جريدة "الأسبوع" تأتي في مقدمة الصحف الخاصة التي يقرأها الصفوة، وتأتي أيضاً في المرتبة الثالثة بعد الصحف القومية (الأهرام والأخبار) فيما يتعلق بالصحف التي تتسم بالمصداقية كما يراها الصفوة.

ونعرض بعد ذلك للنتائج التفصيلية لهذا الفصل وما يندرج تحتها من مباحث ومطالب فرعية تنبثق عن هذه المباحث.

ووفقاً للجدول السابق رقم (1) فإن ترتيب أشكال الخروج على الأخلاقيات كالأتي:

1- جاءت فئة "عدم مراعاة الدقة والموضوعية" في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (25. 15%) من إجمالي أشكال الخروج على أخلاقيات النشر في صحف الدراسة الأربعة.

خلال فترة البحث تلاها في المرتبة الثانية "النشر المجهل لمواد الجريمة"، وجاءت فى المرتبة الثالثة "الخروج على الآداب العامة للمجتمع وقيمه" بنسبة بلغت (20. 40%)، ثم جاءت في المرتبة الرابعة "التأثير على سير العدالة والتحقيق" بنسبة بلغت (19. 52%)، ثم جاءت في المرتبة الخامسة "اختراق الخصوصية" بنسبة بلغت (10. 33%).

2- تعكس النتائج السابقة مدى التفوق الواضح لعدم مراعاة الدقة والموضوعية، الأمر الذي يشير إلى خروج صحف الدراسة على أخلاقيات النشر المنصوص عليها في ميثاق الشرق الصحفي عام 1998، وقانون تنظيم الصحافة 96 لسنة 1996 وما قبله وميثاق العمل الصحفي لإتحاد الصحفيين العرب.

3- وأشكال عدم مراعاة الدقة والموضوعية وهي: نشر معلومات مبتورة ومشوهة والتحيز في نشر بعض الجرائم والتركيز على وجهة واحدة، وعدم الفصل بين الرأي والخبر، وعدم متابعة النشر عن سير التقاضي رغم النشر عنه مسبقاً، ونشر رد أو تصحيح في مساحة صغيرة ومحدودة لا تتناسب مع النشر الأول. كما تشير النتائج إلى تفوق نشر الأخبار المجهلة في الصحف المصرية الخاصة بنسبة بلغت (24. 59%)، وهو ما يعني خروج هذه الصحف على أخلاقيات العمل الصحفي والإخلال بحق الجمهور في المعرفة، حيث إنه لم يوجد نص قانوني يتعلق بظاهرة الأخبار المجهلة بإعتبارها تندرج ضمن المسائل المتعلقة بضوابط وأخلاقيات العمل الصحفي.

وأظهرت النتائج أيضاً خروج صحف الدراسة على الآداب العامة للمجتمع وقيمه بنسبة (20. 40%)، وهو ما يتنافى مع المادة (12) من الدستور المصري والتي تؤكد على "الالتزام برعاية الأخلاق ورعايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصلية، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والآداب العامة"، وتخالف أيضاً المواد رقم 1، 18، 31 من قانون تنظيم الصحافة 96 لسنة 1996 والذي يلزم الصحف في ممارستها لحرياتها باحترام المقومات الأساسية للمجتمع، وفي مقدمتها المقومات الخلقية، والحفاظ على قيم المجتمع ومثله. حيث تبين من خلال نتائج التحليل أن بعض الصحف الخاصة المدروسة تتغافل عن إنتهاك المقومات الدينية والخلقية من خلال نشر الصور العارية والموضوعات الجنسية بهدف زيادة التوزيع والإيرادات، وصارت هذه الممارسات تقليداً دورياً لهذه الصحف.

كما جاءت "التأثير على سير العدالة والتحقيق"في المرتبة اللاحقة بنسبة بلغت (19. 52%)، وهو ما يشير إلى التأثير الذي تحدثه الصحف الخاصة المدروسة على سير التحقيقات والعدالة فى المجتمع وحرمان المتهم من محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي وعدم احترام القاعدة القانونية الأصيلة التي تقول بأن المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته.

ثم جاءت في المرتبة الأخيرة اختراق الخصوصية "بنسبة بلغت (10. 33%)، وهو ما يشير إلى اختراق صحف الدراسة لميثاق الشرف الصحفي المصري لعام 1998 وقانون تنظيم الصحافة وقواعد العمل الصحفي، عندما تنشر أسماء المتهمين قبل أن يصدر الحكم النهائي عليهم. **وفيما يلي سوف نتناول لأشكال كل فئة من الفئات التالية:**

المبحث الأول: عدم مراعاة الدقة والموضوعية:

لم تحظ قضية إعلامية من الاهتمام بعد قضية حرية الصحافة بمثل الاهتمام الذي لقيته قضية الموضوعية، فهي نمط من التغطية الإخبارية يتسم بالسعي من أجل أهداف عديدة من بينها الفصل بين الرأي والحقيقة وتحقيق النزاهة والتوازن بإعطاء الأطراف المختلفة فرصاً لإبداء وجهات نظرها حتى يتسنى للجمهور الحصول على كل المعلومات اللازمة حول قضية أو واقعة ما. والموضوعية تعني الحياد بدلاً من المشاركة. وعدم مراعاة الدقة والحياد والموضوعية يعني الخروج على أخلاقيات وقواعد الممارسة الصحفية السليمة.

وتعرف هذه الاشكال علي النحو التالي:

نشر معلومات مبتورة ومشوهة: ويقصد بها الباحث نشر مواد الجريمة ناقصة ومبتورة أو غير مكتملة على الإطلاق. كأن تغفل الإجابة على بعض جوانب الخبر مثل لا تجيب على كيف؟ ولماذا؟ ومتى؟ وأين؟

والمعلومات المشوهة أي تنشر الصحيفة أخباراً مخالفة الحقيقة كلياً أو جزئياً عن طريق الحذف أو الإضافة الذي يؤدي إلى تشويه المعلومة. التحيز في نشر بعض الجرائم والتركيز على وجهة نظر واحدة:

ويقصد الباحث تحيز الصحيفة في نشرها لبعض الجرائم نحو وجهة نظر واحدة سواء كانت مع وجهة نظر المتهم فقط أو ضده، أو مع المجني عليه أو الضحايا.

عدم متابعة النشر عن سير التقاضي رغم النشر عنه مسبقاً: ويقصد به قيام الصحيفة بمتابعة تغطية أخبار ومواد الجريمة أخرى وعدم متابعة قضايا أو مواد للجريمة تم النشر عنها من قبل.

عدم الفصل بين الخبر والرأي: وتعني قيام الصحيفة إطلاق مسميات وألفاظ وصفات معينة على المتهمين تخالف الواقع والحقيقة القائمة، وتقوم بالخلط بين الخبر والرأي الشخصي.

نشر الرد أو التصحيح في مساحة صغيرة لا تتناسب مع مساحة ومكان النشر الأول: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بنشر الرد أو التصحيح الوارد إليها من قبل القراء أو أصحاب الرد والتصحيح في مساحة صغيرة جداً لا تتناسب مع مساحة النشر الأول الذي كان عبارة عن مانشتيات ومساحات كبيرة في الصفحات الداخلية، وكذلك في مكان أخر غير مكان النشر الأول في مخالفة صريحة لمثياق الشرف الصحفي 1998، وقانون تنظيم الصحافة 96 لسنة 1996.

جدول رقم (2)

يوضح أشكال عدم مراعاة الدقة والموضوعية
فى نشر مواد الجريمة بصحف الدراسة

التكرار	النبأ الوطني		صوت الأمة		الميدان		الأسبوع		المجموع		الترتيب
عدم مراعاة الدقــة والموضوعية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
نشر معلومات مبتورة ومشوهة	542	24 .44	115	28 .24	331	1 .45	140	39 .36	1128	29 .40	1
التحيز في نشر بعض الجرائم والتركيز على وجهة واحدة	337	51 .27	113	4 .24	200	2 .27	100	47 .28	750	79 .26	2
عدم متابعة النشر رغم النشر المسبق عنها	80	53 .6	26	62 .5	24	3 .3	25	44 .6	155	54 .5	4
عدم الفصل بين الخبر والرأي	264	55 .21	195	12 .42	174	7 .23	95	24	728	26	3
نشر الرد أو التصحيح في مساحة صغيرة لا تتفق مع النشر الأول	2	16 .0	14	02 .3	5	68 .0	18	70 .4	39	40 .1	5
المجموع	**1225**	**100**	**463**	**100**	**734**	**100**	**378**	**100**	**2800**	**100**	**ـ**

ويكشف الجدول رقم (2) عن النتائج الآتية:

1- جاء شكل "نشر معلومات مبتورة ومشوهة "في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (40. 29%)، تلتها في المرتبة الثانية شكل "التحيز في نشر بعض الجرائم والتركيز على وجهة واحدة"بنسبة (26. 79%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة شكل "عدم الفصل بين الخبر والرأي"بنسبة بلغت (26%)، وفي الترتيب الرابع جاءت "عدم متابعة النشر عن سير التقاضي رغم النشر عنه مسبقاً"بنسبة بلغت (5. 54%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت "نشرت رداً أو تصحيحاً في مساحة صغيرة لا تتناسب مع النشر الأول "بنسبة بلغت (1. 39%) من إجمالي عدم مراعاة الدقة والموضوعية.

2- تشير البيانات السابقة إلى خروج الصحف الخاصة – صحف الدراسة – على أخلاقيات نشر الجريمة والممارسة المهنية بنشر معلومات مبتورة ومشوهة للقارئ، وقد يفسر هذا في ضوء عدم إتاحة المعلومات أمام هذه الصحف بصورة كاملة أو قد تنشر هذه الصحف ما يتاح أمامها من هذه المعلومات حتى تحافظ على قارئها، بالإضافة إلى تقاعس بعض المحررين في بذل المزيد من الجهد في الحصول على المعلومات التي تستكمل بها الخبر الناقص.

3- كذلك تفوقت فئتي "التحيز في نشر بعض الجرائم والتركيز على وجهة واحدة "، و"عدم الفصل بين الخبر والرأي"وجاءتا في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي مما يشير إلى مخالفة هذه الصحف لمواثيق الشرف الصحفية وقانون تنظيم الصحافة.

4- بالإضافة إلى تعمد بعض هذه الصحف مثل "النبأ الوطني"إلى التحيز ضد الفنانين وإظهار صورتهم الحقيقية التي تخالف أعمالهم التليفزيونية والرسالة التي يقومون بها

كما أن عدم الفصل بين الخبر والرأي "تلجأ إليها بعض الصحف في محاولة للآثارة ووضع – البهارات – من أجل تقديم وجبة غذائية جيدة ومشوقة وجذابة للقراء.

كما أن تراجع فئة "عدم متابعة النشر عن سير التقاضي رغم النشر المسبق عنها"قد يأتي في ضوء توالي الأحداث والوقائع عن الجريمة والتي تغطي أغلب مساحات الجريدة فيكون من الصعب تخصيص مساحات لمتابعة القضايا السابقة إلا في أضيق الحدود

- جاءت فئة "نشرت رداً أو تصحيحاً في مساحة صغيرة لا تتناسب مع النشر الأول"في المرتبة الأخيرة. تفسير ذلك يأتي في ضوء رغبة صاحب الرد أو التصحيح – في بعض الأحيان – في عدم إرسال رد والإكتفاء بترك هذه المهمة للجريدة نفسها التي تقدر مساحة النشر بنفسها.

المبحث الثاني: النشر المجهل لمواد وأخبار الجريمة

ويقصد بهذا الشكل من أشكال الخروج على أخلاقيات النشر بأن تنشر مواد مجهلة على مستوى المصدر، أو محرر أو كاتب المادة، أو التجهيل بنشر الشائعات، أو تجهيل الفاعل في الجريمة، أو إضافة الرأي على أنه جزء من مكونات سرد الجريمة.

يفيد التعرف على هذه الفئة – النشر المجهل لمود الجريمة – في التعرف على مدى خروج الصحف الخاصة المدروسة على أخلاقيات العمل الصحفي والأشكال التي تندرج تحت هذه الفئة.

حيث تعكس هذه الظاهرة – الأخبار المجهلة – قصوراً في التغطية الصحفية، والرغبة في استثارة غرائز القراء وفضولهم، وهي الأخبار التي تقوم الجريدة متعمدة بحذف أسماء أبطالها أو الاكتفاء بذكر الحروف الأولى لأسمائهم أو ذكر الأسم الأول فقط، أو أي إشارات أو تلميحات للفاعل أو الشخصية.

1- التجهيل على مستوى المصدر: ويقصد بها قيام الصحيفة بنشر مواد وأخبار عن الجريمة أو غيرها دون الإشارة إلي أسماء المصادر التي أدلت بها سواء كانوا أشخاص أو جهات مسئولة.

2- التجهيل على مستوى المحرر: ويقصد به أن تقوم الصحيفة بنشر مواد الجريمة دون الإشارة إلي اسم كاتبها أو محررها.

3- التجهيل على مستوى الفاعل: ويقصد بها الباحث أن تقوم الصحيفة بتجهيل بعض سمات الفاعل سواء كان متهماً أو مشتبه فيه أو ضحية أو مجنياً عليه أو شاهد عيان، فلا تذكر الصحيفة بعض سماته كالنوع والسن والمهنة. أو إطلاق أوصاف عامة دون تحديد الاسم (الأول) وعلى نحو يسهل تعميمه على أكثر من شخص.

4- التجهيل بنشر الشائعات: والشائعة يقصد بها الباحث المعلومة التي لا تكشف ولا تفصح عن مصادرها الحقيقية، وتنمو بطريقة سرية داخل المجتمعات المستهدفة. ويعتمد التجهيل في ذلك على نشر الأخبار الخاطئة، أو القيام بنشر خبر محرف أو مختلق بين الناس أو نشر وقائع مبالغ فيها عن حوادث مخيفة، أو قيام الصحيفة بإلصاق الاتهامات لبعض الأشخاص ونشر وقائع ملفقة للتشكيك في صلاحيتهم وسلوكهم. وتتعمد الصحيفة نشر هذه الإتهامات على أنها وقائع صحيحة.

5 - إضافة الرأي على أنه جزء من مكونات سرد الجريمة: ويقصد بها أن تقوم الصحيفة بنشر وقائع الجريمة مضافاً إليها رأي الصحيفة أو رأي الصحفي نفسه وانطباعه الشخصي عنها سواء بالإيجاب أو السلب.

جدول رقم (3)

يوضح أشكال النشر المجهل لمواد الجريمة المنشورة بصحف الدراسة

التكرار النشر المجهل لمواد الجريمة	النبأ الوطني		صوت الأمة		الميدان		الأسبوع		المجموع		الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
التجهيل على مستوى المصدر	80	47 .6	32	73 .7	73	6 .9	30	11 .9	215	85 .7	5
التجهيل على مستوى المحرر	149	05 .12	48	6 .11	155	4 .20	52	33 .17	404	75 .14	3
التجهيل على مستوى الفاعل	546	17 .44	94	71 .22	296	9 .38	110	67 .36	1046	20 .38	1
التجهيل بنشر الشائعات	59	77 .4	74	87 .17	72	5 .9	35	67 .11	240	77 .8	4
إضافة الرأي على أنه جزء من مكونات سرد الجريمة	399	28 .32	166	09 .40	165	7 .21	103	33 .34	833	42 .30	2
المجموع	**1236**	**100**	**414**	**100**	**761**	**100**	**430**	**100**	**2738**	**100**	**-**

كشفت نتائج الجدول رقم (3) عن النتائج التالية:

1- جاء "التجهيل على مستوى الفاعل"في المرتبة الأولى بنسبة (38. 20%) من إجمالي أشكال النشر المجهل للمواد الخاصة بالجريمة، تلتها في المرتبة الثانية إضافة الرأي على أنه جزء من مكونات سرد الجريمة بنسبة بلغت (30. 42%)، ثم جاءت بعدها في المرتبة الثالثة "التجهيل على مستوى المحرر"بنسبة بلغت(14. 76%) ثم جاءت في المرتبة الرابعة "التجهيل بنشر الشائعات"بنسبة بلغت (8. 77%)، ثم في المرتبة الخامسة جاءت "التجهيل على مستوى المصدر"بنسبة بلغت (7. 85%).

2- تعكس البيانات السابقة تفوق شكل "التجهيل على مستوى الفاعل"من بين أشكال النشر المجهل لمواد الجريمة المنشورة في صحف الدراسة – الأربعة – خلال فترة البحث.

وجاء هذا التجهيل لبعض سمات وملامح الفاعل سواء كان متهماً أو ضحية كالنوع والسن والمهنة، وهو ما يفسر في ضوء سعي صحف الدراسة إلى تحقيق أكبر قدر من الإثارة في مواد الجريمة، ومن ثم يأتي إخفاء السمات المحددة للفاعل مسايراً لإجراء التجهيل الذي يختفي مع طرح القضايا الكبرى والتي يلعب فيها ذكر اسم الفاعل دوراً في زيادة حجم الإثارة للمادة المنشورة.

كما جاءت أشكال التجهيل للفاعل في نشر مواد وأخبار الجريمة على صفحات صحف الدراسة متنوعة من خلال الإشارة إلى شخصية محورية تدور حولها الجريمة، وهذه الشخصية تتشابه في مواصفاتها مع العديد من الشخصيات

العامة والمشاهير فى المجتمع دون تحديد لهوية هذه الشخصية، مما يترتب عليه آثار سلبية بين أفراد المجتمع من إثارة البلبلة ونمو مناخ الشائعات بين الأفراد، وفي الغالب يتم التركيز على مضامين هي في الغالب ذات طابع جنسي مثيرة تلبية لمقتضيات التوزيع الجماهيري الذي تسعى إليه الصحف الخاصة بوجه عام، وجذب المعلنين وإرضائهم من أجل تمويل الجريدة.

كما أن نشر الجرائم ذات الفاعل المجهول قد يترتب عليه تأثيرات وعواقب وخيمة غير جيدة، فهي تهيئ أو تخيل لضعاف النفوس والمحبطين والعاطلين إمكانية ارتكاب الجريمة دون أن يتكشف أمرهم أو تفضح أسرارهم وسلوكياتهم.

المبحث الثالث: الخروج على الآداب العامة للمجتمع وقيمه

مدخل:

جاء هذا الشكل – الخروج على الآداب العامة للمجتمع وقيمه – في الترتيب الثالث بنسبة بلغت (20. 40%) من إجمالي أشكال الخروج على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة، وبفارق ملموس عن معدلات تكرار الشكل الأول (25. 15%)، والشكل الثاني (24. 95%) حيث تكرر الخروج على الآداب العامة داخل ما يقرب من (ربع) المواد التي تجاوزت أخلاقيات النشر لمواد الجريمة في صحف الدراسة الأربعة، **وسوف يتم عرض نتائج هذا المبحث تفصيلياً من خلال عدد من المطالب أو الفئات التي تنبثق عنه وهى كالآتي:**

1- المبالغة في سرد تفاصيل الجريمة: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بسرد أحداث ارتكاب الجريمة بجميع تفاصيلها الصغيرة والكبيرة التي قد لا تفيد القارئ في شئ. والمبالغة من قول بالغت فى الشئ أي بلغت أقصى الغرض منه.

2- استخدام ألفاظ غير ملائمة وتعبيرات مبتذلة وركيكة: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بالاستعانة بالألفاظ التى تخدش الحياء العام، وتثير الغرائز وتتنافى مع قيم وتقاليد المجتمع، ووضعها داخل العناوين أو في داخل محتوى المادة نفسها. وهى كلمات يعف عن قولها الإنسان العادي وتتأذى الآذان عند سماعها وبشكل يؤثر بالسلب على جماليات اللغة العربية الأصيلة.

3- المبالغة في نشر الفضائح الجنسية والجرائم الغريبة والشاذة: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بذكر التفاصيل الدقيقة للجرائم الجنسية كالإغتصاب والزنا وممارسة الدعارة والتحرش الجنسي والخيانة الزوجية وتعمد الصحيفة المغالاة والمبالغة في نشر تفاصيل هذه النوعية من الجرائم، بالإضافة إلي التوسع في تخصيص مساحات كبيرة في نشر الجرائم الغريبة على المجتمع، وكذلك في نشر الجرائم الشاذة التى تتعارض مع الدين والأخلاق والقيم والتقاليد والمنظومة المجتمعية وذلك بنشر تفاصيل دقيقة عن هذه الجرائم بشكل يصورها على أنها سمة من سمات المجتمع.

4- الترويج للدجل والخرافة وقصص الجان: ويقصد الباحث بالترويج أي تسهيل قبول فكرة معينة عند القراء، وترويج الخرافات والدجل وقصص الجان، وهى حوادث تتعلق بالسحر وقراءة الكف والحظ والفنجان والعلاج بواسطة الدجالين والعمل على قبول المجتمع لمثل هذه الأفكار.

5- نشر صور منافية للآداب العامة والذوق العام: ويقصد الباحث بالآداب العامة كل ما يتصل بأسس الكرامة الأدبية للجماعة وأركان حسن سلوكها ودعائم سموها المعنوي، وعدم الخروج عليها أي مهاجمة اعتبارات المجتمع المجمع على وجوب رعايتها في العلانية على الأقل.

والذوق العام يقصد به مراعاة الظروف العامة التي تحيط بالمجتمع وتعاصر مشاكله والتي تؤثر في مادة التحرير الصحفي مع العلم بأنه ليس هناك تعريفاً جامعاً مانعاً للآداب العامة والذوق العام، لاختلاف كل مجتمع عن الآخر في ثقافته وعاداته داخل الدولة الواحدة، ونشر الصور المنافية للآداب العامة والذوق العام هي التي تستحي أفراد الأسرة عند رؤيتها في الصحيفة وتمثل خروجاً على الأخلاق لما بها من إيحاءات جنسية مبتذلة ورخيصة وتتعارض في الوقت نفسه مع ثوابت المجتمع الشرقي وتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

كما أن عرض صورة عارية لا جريمة فيها إذا كان الجو الذي يحيط بهذا العرض جواً علمياً أو فنياً يقتضيه أو يبرره، ولكن يعتبر إنتهاكاً للآداب العامة إذا كان الغرض منه إيقاظ اضطراب شهواني وميول سافلة عند الأفراد أو إذا كان القصد منه إهاجة تطلع ممقوت أو الإثارة الشهوانية.

6- تزيين الجريمة وإظهار المجرم على إنه بطل: يقصد الباحث بتزيين الجريمة التعبير بشأنها عن وجهة نظر مضادة لرأي المجتمع فيها، ممثل في القانون الذي يؤثمها، وفي القضاة الذين قطعوا في نسبتها إلي مرتكبها. وإظهار فعل المجرم على أنه عمل عادي وأن المجرم بطل من الأبطال.

أشكال الخروج على الآداب العامة للمجتمع

جدول رقم (4)

يوضح أشكال الخروج على الآداب العامة للمجتمع وقيمه في نشر مواد الجريمة

التكرار / أشكال الخروج على الآداب العامة	النبأ الوطني		صوت الأمة		الميدان		الأسبوع		المجموع		ت
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
المبالغة فى سرد تفاصيل الجريمة	405	73 .34	153	46 .41	167	7 .39	182	78 .57	907	94 .39	1
استخدام ألفاظ غير لائقة	321	53 .27	102	64 .27	175	6 .41	97	79 .30	695	60 .30	2
المبالغة فى نشر الجرائم الجنسية والغريبة والشاذة	235	15 .20	47	73 .12	55	1 .13	21	67 .6	358	76 .15	3
الترويج للدجل والخرافة وقصص الجن	37	17 .3	6	63 .1	–	–	5	59 .1	48	11 .2	6
نشر صور منافية للآداب والذوق العام	149	78 .12	35	49 .9	17	03 .4	4	27 .1	205	03 .9	4
تزيين الجريمة وإظهار المجرم على أنه بطل	19	63 .1	26	05 .7	7	7 .1	6	9 .1	58	55 .2	5
المجموع	**1166**	**100**	**369**	**100**	**421**	**100**	**315**	**100**	**2271**	**100**	–

ويكشف الجدول رقم (4) عن النتائج التالية:

- جاءت "المبالغة في سرد تفاصيل الجريمة" في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (39. 93%) من إجمالي أشكال الخروج على الآداب العامة للمجتمع، تلتها في المرتبة الثانية "استخدام ألفاظ وكلمات غير لائقة" بنسبة بلغت (30. 60%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة "المبالغة في نشر الجرائم الجنسية والغريبة والشاذة" بنسبة بلغت (15. 76%).

- وجاءت في المرتبة الرابعة "نشر صور منافية للآداب العامة والذوق العام" بنسبة بلغت (9. 03%)، وفي المرتبة الخامسة جاءت "تزيين الجريمة وإظهار المجرم على إنه بطل" بنسبة بلغت (2. 55%) وفي الترتيب السادس والأخير جاءت "الترويج للدجل والخرافة وقصص الجان" بنسبة بلغت (2. 11%) من إجمالي أشكال الخروج على الآداب العامة للمجتمع وقيمه بصحف الدراسة.

- تكشف النتائج السابقة عن خروج صحف الدراسة على أخلاقيات نشر الجريمة والممارسة المهنية بشكل كبير من خلال "المبالغة في سرد تفاصيل الجريمة"، حيث تعمدت صحف الدراسة سرد وإبراز كل تحركات المتهمين، والوصف التفصيلي لكيفية ارتكاب الجريمة وكيفية قيام عملية السرقة أو القتل مثلاً وكيفية القبض عليهم والسبل التي اتبعها المجرمون، وهذه النتيجة قد تأتي اتساقاً مع دورية صدور صحف الدراسة "الأسبوعية" التي تجد أمامها متسع من الوقت لتحرير الجريمة وإضافة المزيد من المعلومات والبيانات والخلفيات إليها.

وهذه الممارسات في سرد تفاصيل الجريمة تحدث لحساب مقتضيات التوزيع ومجاراة رغبات قطاع محدد من القراء. على الرغم من أنها تفاصيل قد لا تفيد القارئ على الإطلاق وإنما قد تأتي من منطلق جذب القارئ إلى قراءة الصحيفة.

الجريمة باستخدام أسلوب الصياغة السلبية الذي يعرض لتفاصيل الجريمة في قالب قصصي بوليسي يحمل كل معاني الإثارة في تعبيراته وصياغاته وصوره، وإخراجه الصحفي، وكل هذه العوامل قد تجعل القارئ يستغرق فيها دون أن ينتبه للعظة المقدمة في الموضوع المنشور.

- كما جاءت "الألفاظ الغير لائقة"التي تلجأ إليها صحف الدراسة بنسبة مرتفعة في معظم الصحف، وهي ألفاظ بعضها غير ملائم أو لائق من الناحية الأخلاقية سواء في العناوين أو متن الموضوع، أو غير ملائمة مع القيم والتقاليد والأخلاقيات السائدة فى المجتمع.

- كما تفوقت "المبالغة في نشر الجرائم الجنسية والغريبة والشاذة"فقد تسرف معظم هذه الصحف في سرد مثل هذه الجرائم، وتقوم بتصوير الأمر – في أحياناً كثيرة – وكأنه ظاهرة عامة، من خلال التوسع في نشر مثل هذه الجرائم يعد مؤشراً خطيراً يثير الكثير من علامات الاستفهام خاصة في ظل مجتمع يتسم بالتدين، واحترام العلاقات الزوجية والروابط الأسرية ولكن في ظل الطابع المثير في معالجة صحف الدراسة لتلك الجرائم والمبالغة فى أسلوب عرضها إخراجياً قد تجعلها من الموضوعات المثيرة لاهتمام القارئ من وجهة نظر الصحيفة على الرغم من أن ذلك قد يزعزع الثقة بالمثل العليا والعادات والتقاليد والعقائد الموروثة.

فهذه الصحف – صحف الدراسة – تصور المرأة دائماً على أنها هي التي تخون زوجها، وتسرف الصحيفة في تصوير وتجسيد تفاصيل هذه الخيانة والجريمة البشعة، مع الحرص على الطابع الدرامي للجريمة وتجسيد النهاية التي يمكن أن تنتهي إليها الخائنة وإلى حبل المشنقة بعد أن تدبر جريمة لقتل زوجها بمساعدة عشيقها وإزاحته من طريقها حتى يخلو لها الجو مع العشيق، وتبرز المرأة على أنها سلعة رخيصة تباع وتشترى لمن يدفع أكثر من راغبي المتعة الحرام، كما سنرى فى العديد من الجرائم التي نشرتها صحف الدراسة وسوف نعرضها تباعاً.

ويلاحظ أن هناك اختيار من الصحيفة لأكثر من جرائم الخيانة الزوجية شذوذاً وغرابة سواء في تفاصيلها، أو في شخصياتها كذلك في الجرائم الشاذة التي لا يعرفها المجتمع من قبل وتسرف بعض صحف الدراسة في سردها بكل تفاصيلها بشكل مبالغ فيه ومثير قد يصرف القارئ عن الانتباه إلى العظة التي يتضمنها هذا القالب الدرامي المثير والمشوق للقراء.

– كما جاءت "نشر صور منافية للآداب والذوق العام"في مرتبة مرتفعة – نسبياً – وهي نتيجة تأتي طبيعياً في ضوء المبالغة في سرد تفاصيل الجريمة الجنسية والشاذة والغريبة، وتكون الصورة بمثابة العنصر البارز المصاحب لهذه الجريمة لدفع درجة جاذبية الجريمة عند القراء، ومجاراة لرغباتهم وفضولهم، ولكن هذا يتعارض مع مجتمع متدين ينأى بنفسه والابتذال سواء بالصورة أو الرسم أو اللفظ.

- بينما تراجعت كل من "تزيين الجريمة وإظهار المجرم على إنه بطل"، "والترويج للدجل والخرافة وقصص الجان"من بين أشكال الخروج على الآداب العامة للمجتمع وقيمه، ولكنها في الوقت نفسه تشير إلى تحريض صحف الدراسة على ارتكاب الجريمة ومن ثم يتعارض ذلك مع الهدف من نشر الجريمة، وتخترق الصحف بذلك مواثيق الشرف الصحفية وتعمل على الترويج للتفكير الخرافي الأمر الذي قد يؤثر على مصداقية الأقلام الداعية إلى تعقب الفساد، وسط صفحات وأبواب تدعو إلى تغييب العقول وتعليق الصحة والسعادة على عاتق الجان والعفاريت وقراءة الفنجان والغيب الذي لا يعلمه إلا الله.

المبحث الرابع: التأثير على سير العدالة والتحقيق

تعتبر هذه الفئة – التأثير على سير العدالة والتحقيق - من أبرز أشكال الخروج على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة وقواعد العمل الصحفى المنصوص عليها فى مواثيق الشرف الصحفية العربية والأجنبية وقانون تنظيم الصحافة. حيث تؤكد المادة 67 من الدستور المصرى على أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وإثبات براءته من الإدانة المنسوبة إليه.

ولحماية المتهم من الإدانة قبل صدور حكم قضائى، تجرى التحقيقات الجنائية فى سرية، إلا أن الصحف درجت على نشر أخبار هذه التحقيقات من خلال تحريات الشرطة ومحاضر التحقيق الأمر الذى يترتب عليه الإضرار بسمعة بعض المتهمين الذين قد تصدر أحكام ببراءتهم.

وقد جاء هذا الشكل فى المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (19. 52%) من إجمالى أشكال الخروج على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة فى الصحف الخاصة المدروسة خلال فترة الدراسة **وتمثلت أهم مظاهر هذا الشكل فى الآتى:**

1- نشر عناوين مضللة أو مثيرة: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة باستخدام عناوين مضللة أو مثيرة تحمل للقارئ معني معين يتنافى مع محتوى المادة أو نص الحدث وتفاصيله. أو نشر عنوان "مانشيت" فى الصفحة الأولى لا يتفق أسلوب عرضه المثير مع مساحته وحجمه فى الصفحات الداخلية.

كذلك من الممارسات المضللة المثيرة نشر أمر من الأمور على نحو يبعث على تضليل الرأي العام أو التأثير على حكمه على الأشياء وتوجيهه وجهة غير سليمة وتؤكد على المعاني الزائفة.

2- التحيز ضد بعض فئات المجتمع: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة في نشرها لمواد الجريمة على صحفاتها بالتحيز ضد أو مع بعض فئات المجتمع كالفنانين أو رجال الأعمال وأصحاب المصالح ورجال السياسة.

3- التعليق على القضايا المنظورة أمام القضاء: يقصد به قيام الصحيفة بالتعليق على أحد جوانب القضية المنظورة، سواء على المتهم أو الموضوع أو أحوال القضاء أو حتى الشهود وذلك بالتبرئة أو الإدانة، من خلال استخدام ألفاظ توحي بالإدانة، أو بالتبرئة. ومن خلال استخدام لغة معينة تحمل الكثير من الإيحاءات أو أن تقدم الصحيفة أي توقعات حول نتيجة المحاكمة للمتهم.

4- التركيز على ظروف إنسانية معينة في أطراف الجريمة: لدفع القضاء على التشديد أو لتخفيف من الحكم. ويقصد الباحث بها قيام الصحيفة بالتركيز على ذكر الظروف الإنسانية الصعبة التي دفعت المتهم لإرتكاب الجريمة، ومدى تأثير الجريمة على الأفراد داخل المجتمع، أو ذكر مسببات ضد المتهم لتأكيد الاتهام.

5 - توجيه الإدانة إلي المتهم قبل أن تتم محاكمته أمام قاضيه الطبيعي: ويقصد بها قيام الصحيفة بإطلاق أحكام في ثوب الحقائق المطلقة الثابتة والمؤكدة، من وجهة نظرها ضد المتهم أو المشتبه فيه بالرغم من عدم وجود الأدلة والبراهين التي تثبتها في ثنايا الموضوع، ورغم عدم صدور أحكام قضائية تقرها، وتؤكدها.

جدول رقم (5)

يوضح أشكال التأثير على سير العدالة والتحقيق في نشر مواد الجريمة

التكرار / أشكال التأثير	النبأ الوطني		صوت الأمة		الميدان		الأسبوع		المجموع		ت
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
نشر عناوين مضللة ومثير	389	03 .38	94	18.26	180	6 .35	9	15 .3	672	52.30	2
التحيز ضد بعض فئات المجتمع	43	20 .4	34	47 .9	43	5 .8	8	70 .2	128	90 .5	5
التعليق على القضايا المنظورة أمام القضاء	36	52 .3	56	60.15	33	5 .6	32	13 .11	157	23 .7	4
التركيز على ظروف إنسانية لدفع القضاء على التشديد أو التخفيف من الحكم	177	30.17	58	16.16	89	6 .17	118	25 .41	442	34.20	3
توجيه الإدانة للمتهم قبل أن تتم محاكمته أمام قاضيه الطبيعي	378	95.36	117	59.32	160	7 .31	119	13 .41	774	62.35	1
المجموع	**1023**	**100**	**359**	**100**	**505**	**100**	**286**	**100**	**2173**	**100**	**ـ**

حيث تشير بيانات الجدول رقم (5) عن النتائج التالية:

- جاء شكل "توجيه الإدانة للمتهم قبل أن تتم محاكمته أمام قاضيه الطبيعي"بنسبة بلغت (35. 62%)، فى المرتبة الأولى من بين أشكال التأثير على سير العدالة والتحقيق، تلتها فى المرتبة الثانية شكل "نشر عناوين مضللة ومثيرة" بنسبة بلغت (30. 92%)، ثم جاءت فى المرتبة الثالثة شكل "التركيز على ظروف".

- إنسانية لدفع القضاء على التخفيف أو التشديد من الحكم"بنسبة بلغت (20. 34%)، تلتها فى المرتبة الرابعة شكل "التعليق على القضايا المنظورة أمام القضاء"بنسبة بلغت (7. 23%)، ثم جاءت فى المرتبة الخامسة والأخيرة شكل "التحيز ضد بعض فئات المجتمع"بنسبة بلغت (5. 89%).

المبحث الخامس: اختراق الخصوصية

تعتبر هذه الفئة – إختراق الخصوصية – من أبرز أشكال الخروج على أخلاقيات النشر والتي تؤدي إلي تشويه سمعة الأفراد والعائلات سواء من خلال نشر أسمائهم أو صورهم بشكل يؤدي إلي كشف إلي الشئون الخاصة للمتهمين أو المتقاضين أو أطراف النزاع وجاءت إختراق الخصوصية في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (10. 33%) من إجمالي أشكال الخروج على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة في صحف الدراسة الأربعة خلال فترة البحث. وينبثق عن هذه الفئة مجموعة من الفئات الفرعية وهى ما سميناه بالمطالب **وتتمثل في:**

1- نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بنشر أسماء وصور المتهمين أثناء التحقيقات الأولي ومحاضر أقسام الشرطة، وأثناء تداول القضية دون أن يصدر القضاء حكماً نهائياً بشأنهم.

2- نشر أسماء أقارب المتهمين: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بنشر أسماء أو صور أقارب المشتبه فيهم أو المتهمين.

3- نشر أسماء أو صور الضحايا وأقاربهم: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بنشر أسماء أو صور الضحايا والمجني عليهم ونشر أسماء أو صور أقاربهم والضحايا هم الأشخاص الذين يعانون من آثار إرتكاب الجريمة.

4- نشر أسماء أو صور الأحداث الأقل من 18 سنة: ويقصد الباحث بالأحداث الأطفال في مجال الرعاية المنصوص عليها في قانون الطفل كل من يبلغ ثماني عشر عام وقد حدد المشرع السن الذي تنتهي عنده مرحلة الطفولة وما يرتبط بها من رعاية ومعاملة خاصة.

5- إنتهاك حرمة الجسد المتوفي بالتصوير: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بنشر صور لجثث الموتى الضحايا والمجني عليهم أو المتهمين. ويعرف الانتهاك هو إتيان الأفعال والأقوال الجارحة للأشخاص وتحريفها إلي الأفعال الجارحة أو المساسة ببعض المعاني المجردة التي هي محل تبجيل واحترام كالدين والآداب والأخلاق.

6- استخدام أسماء شخصيات عامة ومشاهير في العناوين للإثارة فقط: يقصد بالشخصيات العامة: المشاهير في مجالات الفن والسياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع. ومن بينهم الموظف العام وهو الشخص الذي يمارس عملاً دائماً في خدمة مرفق عام تديره الدولة وغيره من الوحدات الإدارية بأسلوب الاستغلال المباشر، لقاء أجر يتناوله في مقابل هذا العمل، مع خضوعه لسلطة الحكومة التأديبية.

فلاعب كرة القدم الشهير المعروف للجميع هو شخص عام، والفنان الشهير والسياسي الشهير الذي يؤدي خدمة للجميع، ووصل فيها لحد الشهرة وهي عناوين وأساليب تستخدم في الصياغة لا تحمل تجاوزا قانونياً، ولكنها تتضمن إغتيالاً شخصياً وذلك عندما نضع عناوين أو صياغات تحمل في طياتها تلميحات وإيحاءات تسيء للشخصيات التي يتناولها العنوان أو الخبر أو الموضوع.

7- نشر وقائع أصبحت في طي النسيان: ويقصد بها الباحث قيام الصحيفة بنشر وقائع وأحداث سيئة مرت على المتهم من قبل دون مبرر لذلك، وفي إعادة نشرها تساعد على تأكيد التهمة على المشتبه فيه أو المتهم أثناء فترة التحقيق.

جدول رقم (6)

يوضح أشكال اختراق الخصوصية في نشر مواد الجريمة

التكرار اختراق الخصوصية	النبأ الوطني		صوت الأمة		الميدان		الأسبوع		المجموع		ت
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم	33	98 .25	161	13 .46	138	4 .47	195	91 .50	527	83 .45	1
نشر أسماء أو صور أقارب المتهمين	6	72 .4	19	44 .5	6	1 .2	11	87 .2	42	65 .3	6
نشر أسماء أو صور الضحايا	7	51 .5	40	46 .11	45	5 .15	68	75 .17	160	91 .13	3
نشر أسماء أو صور الأحداث الأقل من 18 سنة	1	78 .0	13	72 .3	6	1 .2	31	09 .8	51	43 .4	5
انتهاك حرمة الجسد المتوفى بالتصوير	2	57 .1	3	85 .0	2	7 .0	4	04 .1	11	96 .0	7
استخدام أسماء شخصيات عامة للإثارة فقط	51	15 .40	36	32 .10	28	6 .9	32	36 .8	147	78 .12	4
نشر وقائع أصبحت فى طي النسيان	27	25 .21	77	06 .22	66	7 .22	42	97 .10	212	43 .18	2
المجموع	**127**	**100**	**349**	**100**	**291**	**100**	**383**	**100**	**1150**	**100**	**-**

ويشير الجدول رقم (6) إلي النتائج التالية:

1- جاءت فئة "نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم"في المرتبة الأولي بنسبة (45. 83%) من إجمالي أشكال إختراق الخصوصية في صحف الدراسة – الأربعة – خلال فترة الدراسة، تلتها في المرتبة الثانية فئة "نشر وقائع أصبحت في طي النسيان" بنسبة بلغت (18. 43%)، وفي المرتبة الثالثة جاء

2- شكل "نشر أسماء الضحايا أو صورهم"بنسبة بلغت (13. 91%)، وثم جاءت بعدها في المرتبة الرابعة شكل "استخدام أسماء شخصيات عامة ومشهورة للإثارة فقط" بنسبة بلغت (12. 78%)، ثم جاءت في المرتبة الخامسة شكل "نشر أسماء أو صور الأحداث أقل من 18 سنة" بنسبة بلغت (4. 43%)، وجاءت في المرتبة السادسة شكل "نشر أسماء أقارب المتهمين" بنسبة بلغت (3. 65%)، ثم جاءت في المرتبة السابعة والأخيرة فئة "انتهاك حرمة الجسد المتوفى بالتصوير" بنسبة بلغت (0. 96%).

3- تعكس النتائج السابقة مدى خروج صحف الدراسة – جميعها – على أخلاقيات النشر لمواد الجريمة على صفحاتها، من خلال تعمدها إلي نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم الأمر الذي يحرمه من محاكمة عادلة وحرمانه من حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه إزاء التشهير به، وهذا يتعارض مع قوانين الصحافة ومواثيق الشرف الصحفي.

ففي دولة السويد على سبيل المثال: تنص الإرشادات الخاصة بكتابة التقارير عن الجرائم على تجنب نشر أسماء المتهمين إذا صدر الحكم بالسجن لمدة سنتين أو أقل، كما تنص على تجنب الكشف عن مهنة المتهم أو عمره، أو البيانات

الشخصية التي تؤدي إلي كشف شخصيته حيث يعتبر نشر أسماء المتهمين قبل الحكم إساءة شديدة الأثر ليس فقط بالنسبة للشخص وإنما لأسرته أيضاً من جراء هذا النشر ويجعلهم منبوذين في المجتمع الذي يعيشون فيه.

كما جاء في لوائح اتحاد الجمهوريات السوفيتية السابق أنه ينبغي للصحفي تجنب نشر أسماء وصور الأشخاص المشتبه فيهم، أو المتهمين في جريمة ما وذلك قبل الحكم عليهم رسمياً من قبل القضاء. وجاء أيضاً فى ميثاق الشرف الصحفي المصري عام 1998، والذي حذر من نشر أسماء المتهمين أو صورهم قبل صدور الحكم النهائي ضدهم.

ووفقاً لنتائج الجدول السابق، فإن شكل "إختراق الخصوصية" يتضمن بعض المظاهر الخارجة على أخلاقيات النشر.

وهناك عدد من الدراسات التى تناولت الصحافة الخاصة وهي فيما يلي:

- دراسة مرفت كامل الطرابيشي (1997):

حول "دوافع قراءة الصحف المستقلة وإشباعاتها لدى الجمهور المصري". استهدفت هذه الدراسة التعرف على دوافع قراءة الصحف المستقلة وإشباعاتها لدى عينة من جمهور مدينة القاهرة بلغ قوامها 385 مفردة تتراوح أعمارهم ما بين 15، و65 عاماً، فى الفترة من 1997/8/12 حتى 1997/10/12. وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف الخاصة جاءت في الترتيب الثالث بعد الصحف القومية والحزبية في تفضيلات القراء من المبحوثين، وتعددت أسباب قراءتهم لهذه الصحف، حيث جاءت أخبار الجنس والجريمة في الترتيب الأول للمضامين المفضلة لديهم، وأكد معظم المبحوثين أن الصحف المستقلة تعبر عن احتياجاتهم ورغباتهم. وجاءت جريدة النبأ فى الترتيب الأول بنسبة (40. 2%)، من إجمالي الصحف المستقلة المفضلة لدى الجمهور، تلاها جريدة الأسبوع بنسبة (35%)، ثم جريدة الميدان بنسبة (24. 8%).

- **دراسة سها فاضل (1999):**

حول "دور الناشر في توجيه السياسة التحريرية بالصحف الخاصة". اهتمت هذه الدراسة بتوصيف السياسة التحريرية لصحيفتي "الأسبوع، والنبأ" عبر تحليل المضامين التي تقدمها الصحيفتان، وطريقة معالجتها والأشكال الصحفية التي يتم توظيفها.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً فعالاً لرئيس التحرير لكلا الصحيفتين في صناعة وتوجيه السياسة التحريرية لصحيفته، فهى تعكس اختياراته وتصوراته لعوامل الجذب ونوع الخدمة الصحفية التي يرغب أن يقدمها.

- **دراسة سعيد غريب النجار (2000):**

حول "أثر العوامل الديموجرافية في التقضيلات الإخراجية للقراء". تفضيلات قراء للصحف المستقلة لها سواء من حيث الإخراج أو المضمون وذلك في محاولة لإلقاء النظر على تجربة الصحف المستقلة. وتم اختيار عينة عمدية من قراء الصحف المستقلة قوامها (200) مفردة من طلاب برنامج التعليم المفتوح بكلية الإعلام جامعة القاهرة. واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان.

وتوصلت هذه الدراسه إلى تراجع مصداقية الصحف المستقلة أمام الصحف القومية، ومحدودية تأثير العوامل الديموجرافية للقراء في أفضليتها الإخراجية للصحف المستقلة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن قمة المضامين المفضلة لدى القراء بالصحف الخاصة تلك الموضوعات الخاصة بالجريمة والحوادث الشاذة ونادرة الحدوث إلى جانب أخبار المشاهد في المجالات المختلفة وهي موضوعات يغلب عليها الطابع الخفيف.

- دراسة رباب رأفت الجمال (2003):

حول "دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد ـ دراسة ميدانية".

حاولت هذه الدراسة اختبار دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم دوافع متابعة الشباب الجامعي للصحف المستقلة هي تقديمها لموضوعات صحفية لا تقدمها الصحف الأخرى والرغبة في التعرف على حقيقة الأحداث، وتكوين رأي متوازن حولها، واعتماد الصحف المستقلة على عنصر الإثارة في المواد التحريرية والمصورة، وانخفاض مصداقيتها في مقدمة دوافع العزوف عن متابعة الصحف المستقلة.

وأكدت نتائج الدراسة زيادة اعتماد الشباب على الصحف المستقلة كمصدر للمعلومات ومتابعة قضايا الفساد، وأن دوافع عدم قراءة الشباب للصحف الخاصة هى أنها تعتمد على إثارة الغرائز، وتقدم صوراً مثيرة، مع انخفاض مصداقيتها للموضوعات بصورة سطحية وغير موضوعية.

- **دراسة أميرة العباسي (2003):**

حول "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية "التعرف على رؤية المبحوثين لأداء صحفهم من منظور "الأخلاقي"للممارسة المهنية، والتعرف على أبرز العوامل والمؤثرات التي تشكل القرارات الأخلاقية للصحفي في هذه الصحف. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الذي تم تطبيقه على (109) مفردة مثلت مجتمع الصحفيين في الصحف الأربعة المدروسة، وتضمنت أداة البحث صحيفة الاستقصاء.

حيث أكد الصحفيون المبحوثون أن دور الصحف الخاصة من وجهة نظرهم هو إبراز قضايا أهملتها الصحف الأخرى، والكشف عن مظاهر الفساد والأخطاء في المجتمع، ومن ثم حمايته من الانحرافات والتركيز على القضايا التي تشغل الرأي العام ما يعكس وعياً إيجابياً للأداء الصحفي من منظور أخلاقي وهو دعم حق القارئ في معرفة ما يحدث في مجتمعه، إلا أنه على الجانب الآخر السلبي أكد هؤلاء الصحفيين أن الواقع العملي للصحف الخاصة يتمثل في أنها صارت ميداناً لصراع المصالح بين رجال الأعمال وكذلك رجال السياسة، وأنها تهادن النظام السياسي أحياناً حرصاً على استمرارية صدور الصحيفة، وأن هدفها الأساسي كثيراً ما يكون تحقيق الربح وجذب المعلنين وإرضائهم، وأنها تتبنى رؤى الناشر بدرجة تفوق اهتمامها بالاعتبارات المهنية والأخلاقية، وأنها تنشر أخباراً مجهلة دون إسنادها لمصدر معلوم أو محدد في بعض الأحيان.

كما أكدت نتائج الدراسة على أن المبحوثين يرون أن ظاهرة ميلاد الصحافة الخاصة في مصر في الفترة الأخيرة تكتسب أهمية كبيرة من وجهة نظرهم المبحوثين حيث تعبر عن التنوع في الآراء في المجتمع وتخالف الصحف القومية فيما تقدمه وتدعم حق القارئ في المعرفة وتكشف أوجه الفساد والسلبيات في المجتمع وتدعم فكرة العمل الصحفي وتحقق المتعة والترفيه للقراء.

وأنه حوالي ثلث المبحوثين يرون أن هناك إمكانية أن تتجاوز الصحف الخاصة التي يعملون بها معايير الأداء "الأخلاقي" في العمل الصحفي، وأنهم يستطيعون إدراك ذلك من خلال عدة طرق يتصدرها وعيهم الذاتي بأخلاقيات الممارسة المهنية، ووسائل القراء التي ترد للصحيفة والتقارير الدورية التي تصدر عن المجلس الأعلى للصحافة حول آداب الممارسة الصحفية.

- **دراسة عبد الحفيظ عبد الجواد (2004):**

حول "تحرير الصحف المستقلة في مصر". التعرف على الشخصية المميزة بكل صحيفة من الصحف الخاصة المدروسة، والتعرف على فنون التحرير التي استخدمتها هذه الصحف، ونوعية القضايا التي استحوذت على اهتمام كل صحيفة من صحف الدراسة من خلال تحليل مضمون الصفحة الأولى لكل صحيفة خلال الفترة من 1996 إلى 2000.

وتكونت عينة الصحف من: الأسبوع، وصوت الأمة، والميدان، والنبأ، والزمان، حيث اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وهى: المنهج التاريخي، والمقارن والمسحي والإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى: ارتكز مضمون صحف الدراسة كمجتمع واحد في المضمون السياسي في الترتيب الأول ثم موضوعات الحوادث والقضايا والمحاكم في الترتيب الثاني، ثم الموضوعات الاجتماعية، ثم الموضوعات الفنية، ثم الموضوعات الاقتصادية.

1- احتل الخبر الصحفي المرتبة الأولى بين الفنون الصحفية المستخدمة في معالجة صحف الدراسة في صفحته الأولى.

2- جاءت الموضوعات الداخلية في الترتيب الأول لجميع صحف الدراسة ما عدا الأسبوع التي جاءت الموضوعات الداخلية فيها في المرتبة الثانية. وجاءت الأخبار المجهولة المصدر أكثر من نصف مجموع الأخبار متقدمة نسبتها عن جميع مصادر الأخبار في صحف الدراسة، حيث احتلت الترتيب الأول في صحف الدراسة إلا في صحيفتي "الميدان، وصوت الأمة"التي احتلت فيها الأخبار المجهولة المصدر الترتيب الثاني بعد محرري الجريدة كمصدر من مصادر الأخبار.

وهناك بعض الاخبار التي تمثل انتهاكات فاضحة لبعض الصحف الخاصةحيث:

نشرت جريدة صوت الامة.



اليوم السابع وسبوبة الانتخابات.

لافارق بين الخبر والاعلان.

والى تكسب به العب به موسم الانتخابات مش كل يوم.

ميثاق الشرف الصحفي ينطبق تماما علي جملة توفيق الدقن الشهيرة "أحلي من الشرف مفيش "!



هذا مانشرته الجريدة يوم الثلاثاء، 10 فبراير 2015

(كتب محمد عطية أكدت مصادر ذات صلة وثيقة بالقواعد الشعبية، أن نهال عهدى، المرشحة لخوض الانتخابات البرلمانية تتمتع بشعبية كبيرة، خاصة فى عدد كبير من المناطق الشعبية من بينها بولاق أبو العلا، ومنطقة عابدين، وغيرها. وأوضحت المصادر، أن نهال عهدى، الأقرب لحسم مقعد

المرأة، وستكون إضافة قوية للعمل البرلمانى فى حالة نجاحها وصوتا نسائيا وشبابيا، مشيرا إلى إن لديها أفكار جيدة، وتواكب المرحلة الصعبة والدقيقة التى تمر به البلاد. وكانت نهال عهدى قدّ اجتازت كافة الفحوصات الطبية، التى تتضمنها شروط الترشيح للانتخابات البرلمانية) ورابط الخبر هو:



اليوم السابع وسبوبة الردح البذئ.



d.elhawary@youm7.com

الفرق بين «العاهرة» و«الطاهرة».. هو نفس الفرق بين «الدوحة» و«القاهرة»!!

اليوم السابع السبت ٢١ فبراير ٢٠١٥

عبدالفتاح عبدالمنعم

af.abdelmonem@youm7.com

أوباما رئيس «ملعوب» فى دماغه وفى أشياء أخرى!!

بشكل عام

محمود سعد الدين

m.saadeldeen@youm7.com

لو قطر غضبت من كلمة إرهابى.. طيب يا إرهابى يا إرهابى يا إرهابى

اذا كنت تريد التفكير والتمعن في الافكار والمعانى التى تقصدها الجريدة "الموقرة" فالافضل ان تبعد اولادك وزوجتك حتى لا تضطر للشرح والتفسير.

المصرى اليوم ونظرية "عبيله و اديله"!

حوار مع رئيس المصنوعات الجلدية ص2

واعلان لرئيس المصنوعات الجلدية ص 4



اتحـــاد الصناعـات المصريـة
FEDERATION OF EGYPTIAN INDUSTRIES

شكر واجب

**يتقدم كل من رئيس اتحاد الصناعات المصرية
ورئيس غرفة صناعة الجلود بوافر الشكر وجزيل العرفان**

للسيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية
و السيد المهندس / ابراهيم محلب
رئيس مجلس الوزراء
و السيد / هاني قدري دميان
وزير المالية
و السيد / منير فخري عبد النور
وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطه

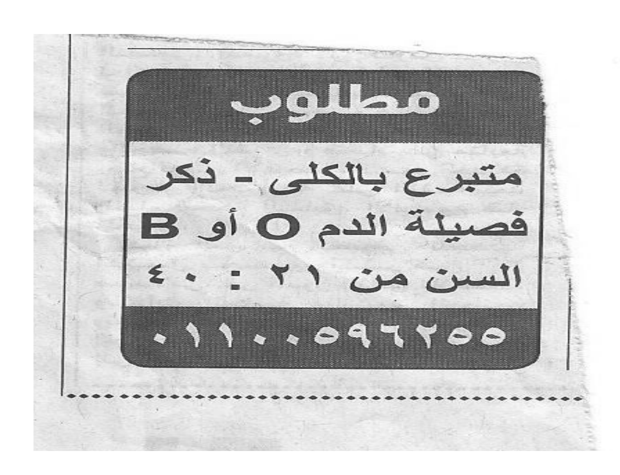
على المبادرة الشجاعة والقرارات الصائبة التي تهدف لحماية الصناعة الوطنية وأبناء مصر المخلصين من العاملين الجادين لخدمة وطننا الغالي، باعتماد قوائم استرشادية لمنتجات الجلود المستوردة من خارج مصر، لمواجهة التهريب بالمنافذ الجمركية والتلاعب بمستندات الاستيراد من قبل البعض ممن يستهدفون الربح على حساب الاقتصاد المصري والنهوض به، مما يؤثر بالسلب على الصناعة الوطنية، وتسبب في إغلاق مئات المصانع والورش وتشريد العاملين بها، ويغرق الأسواق بمنتجات رديئة لها بالغ التأثير السلبي على حياة المواطنين. ونثمن هذه الخطوة في طريق بناء مصر لاقتصاد قوى يقبل المنافسة الشريفة على أسس الشفافية وتكافؤ الفرص ومحاربة الإغراق.

حمى الله مصر واقتصادها وصناعتها

نشرت جريدة "المصرى اليوم" حوار مع رئيس المصنوعات الجلدية فى الصفحة الثانية (عدد 7 فبراير) وبعد صفحتين من نفس العدد نشرت اعلان لرئيس الصناعات الجلدية فيه شكر على الاستجابة للمطالب التى ذكرها فى الحوار.

الاسئلة الطريفة لعباقرة الصحافة. هل استجاب المسئولين لمطالب رئيس المصانع الجلدية اثر حواره فى المصرى اليوم فى الفارق الزمنى بين طباعة الصفحة الثالثة والرابعة وفقا لامكانية الاستفادة بالفيمتو ثانية؟ ام ان الجريدة تطلب من المحرر ان يستفيد من حواره باعلان؟

لماذا تنفرد المصرى اليوم بإعلانات بيع الاعضاء بالمخالفة للقانون والانسانية؟



تنفرد المصرى اليوم دون باقى الصحف فى مصر بنشر اعلانات لبائعى الاعضاء البشرية، وهو ما سبق ان اشرنا اليه اكثر من مرة فى تقارير سابقة، وفى استمرار لهذا الهزل نشرت الجريدة (عدد 7 فبراير) اعلان عن مطلوب تبرع بالكلى، مع ذكر رقم تليفون المشترى

المصرى اليوم لا تعرف ان هناك ادبيات للاعلان ومنها عدم المساعدة فى أمور تضر بالبشر ومنها بيع الاعضاء البشرية، ويبدو انها تعتقد ان التجار والذين يستغلون حاجة الفقراء سيعلنون "بالمفتشى" عن تجارتهم المحرمة التى تتخذ ستارا انسانيا من البيع لآعلى سعر، وكلية استعمال طبيب! ولا تعرف ان اسباب قصر التبرع على الاقارب منع مثل هذه التجارة التى تروج لها جريدة رجال الاعمال.

الحداد على طريقة مذيعات الفضائيات

جريدة الفجر



حداد الفضائيات على مقتل المصريين على يد داعش فى ليبيا. ملابس وابتسامة المذيعة لا علاقة لها بالحداد الا لو كان حدادا على ضياع احترام المشاعر والذوق العام. وكتب تعليق اسفل الصورة يقول " ملحوظة: لك النظرة الاولي علي الصورة . بسرعة بس ومتطولش!!



الاعلام الموجه ونظرية "الهو هوة"!



مراجع الفصل السادس

1- فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، ط4، القاهرة: عالم الكتب، 2000.

2- محمود علم الدين، الفن الصحفي، القاهرة: مطابع أخبار اليوم، 2004.

3 - إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفجر للنشر، 1998.

4- أديب خضور، مدخل إلي الصحافة نظرية وممارسة، ط2، دمشق: المكتبة الإعلامية، 2000.

5 - أمال سعد المتولي، فن التحرير الصحفي، ط1، القاهرة: دار مكتبة الإسراء، 2003.

6 - أحمد حسين الصاوي، طباعة الصحف وإخراجها، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

7 - أحمد العطار، دراسات في القسم الخاص من قانون العقوبات المصري، القاهرة: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004.

8- محمد يسرى إبراهيم، الحياة الاجتماعية للمدمن في الثقافات المختلفة، القاهرة: وكالة النبأ للنشر، 1994.

9- دعاء عبد الفتاح عبد العظيم، نوعية الحياة بين متعاطي المخدرات: دراسة لبعض الملامح الاجتماعية الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2000.

10- محمد شفيق، البغاء جريمة اجتماعية، القاهرة: مجلة الدراسات العليا أكاديمية مبارك للأمن، العدد الثاني، يناير 2000.

11- محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في الاعلام، ط1، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، 1987.

12- محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية مج 4،القاهرة: دار الفجر، 2003.

13- حسني أحمد الجندي، قوانين التدليس والغش، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986.

14- عفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية، القاهرة: منشورات الحلبي الحقوقية، 2000.

15 - نوال السعداوي، الأنثي هي الأصل، ط 1،القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977.

16 - محمد حافظ الرهوان، مكافحة الفساد شرط لإزم لتحقيق الأمن والتنمية، القاهرة: مجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن، العدد الخامس، يوليو 2001.

17 - سعيد سيف النصر، عمليات غسيل الأموال ومواجهتها مصرفيا، القاهرة: مجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن. العدد الأول، يوليو 1999.

18- المجلس الأعلى للصحافة، تقارير الممارسة الصحفية خلال عام 1999، القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة.

19- مني الحديدي، الإعلان، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999.

20- كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، ط 1 القاهرة: دار الشروق، 1989.

21- محمد كمال القاضي، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصرى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987.

22- عبد المجيد هنداوي، من الآيات المكية في سورتي الإنفال والتوبة: دراسة بلاغية تطبيقية، القاهرة: مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الرابع، عام 2004 جامعة الأزهر.

23- ليلي عبد المجيد، تشريعات الإعلام: دراسة حالة على مصر، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2001.

24- محسن فؤاد فرج، جرائم الفكر والرأي والنشر: النظرية العامة لجرائم التعبير، القاهرة: دار الغد العربي، 1987.

25- أسماء حسين حافظ، المعالجة الصحفية لأخبار الجرائم والإنحرافات المتصلة بالطفل: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثاني، العدد الثالث يوليو سبتمبر 2001.

26- يسر أنور على، شرح قانون العقوبات: نظرية الجريمة، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع 2003.

27- بهاء الدين حسن، حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.

28- ليلي عبد المجيد، تشريعات الصحافة في الوطن العربي، ط1 القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1990.

29- سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، بيروت: مكتبة الفلاح، 2002.

30- Johnson, M. L.: Using crime victims "Names in the news: Journalists "Legal Rithts and Ethical justifications. U. S. A: University of Washington, 1996.

31- سها فاضل: دور الناشر في توجيه السياسة التحريرية بالصحف الخاصة، دراسة تطبيقية على صحيفتي: النبأ، والأسبوع، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد السادس والعشرون، أكتوبر 1999، ص ص 107، 135.

32- سعيد غريب النجار، أثر العوامل الديموجرافية في التفضيلات الإخراجية للقراء، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الخامس، يناير، أبريل، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2000.

33- رباب رأفت الجمال، دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو 2003.

34- أميرة العباسي، رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية، مرجع سابق، ص ص 1- 76.

35- عبد الحفيظ عبد الجواد درويش، تحرير الصحف المستقلة في مصر: دراسة تحليلية للصفحة الأولى في الفترة من 1996 حتى 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 2004.

36- فتحي حسين عامر، اخلاقيات الصحافة المصرية الخاصة في نشر الجريمة. رسالة ماجستير غير منشورة – قسم الدراسات الاعلامية - معهد البحوث العربية – جامعة الدول العربية، 2004.

37- سحر فاروق، أمل المتولي: أخلاقيات نشر مادة الجريمة في الصحف المصرية، دراسة تحليلية ومقارنة، مرجع سابق.

38- مقابلة أجراها الباحث مع محمد عبد الحفيظ مدير تحرير صوت الأمة سبق الإشارة إليها.

39- سهام نصار، تأثير المصداقية علي علاقة الصفوة بالصحافة المصرية بحث منشور في المؤتمر السنوي التاسع لكلية الاعلام جامعة القاهرة بعنوان اخلاقيات الاعلام بين النظرية والتطبيق، عام 2016.

40- راجع في ذلك: المجلس الأعلى للصحافة، تقرير الممارسة الصحفية لعام 2000 – وتقرير الصحافة الصفراء في مصر الصادر عن المجلس الأعلى للصحافة: القاهرة، 1998، ص ص 7، 8.

41- فتحي حسين عامر، المسئولية الاخلاقية والقانونية لصحفي الجريمة، مرجع سابق.

الفصل السابع

الصحافة القبرصية وصحافة الاثارة

الصحف القبرصية أو المستقلة هي النوع الثالث من الصحف في مصر، وهي صحف تصدر بتراخيص أجنبية من خارج مصر، وهي ما تعرف بظاهرة الصحف القبرصية واحيانا الصحف اللندانية، وسبب التسمية يرجع الي ان تراخيص الحصول علي اصدار وطبع هذه الصحف يأتي من قبرص ولندن عبر مكاتب لها في مصر، فيستطيع المرء ان يحصل علي رخصة بإصدار صحيفة من قبرص، او لندن، بمبلغ لا يتجاوز المائتي دولار، وهي حيلة لجأ إليها البعض، للتغلب علي سياسة تقييد حرية إصدار الصحف للأفراد، حيث تتعامل هذه المطبوعات وفق قانون المطبوعات الاجنبية.

وارتبط بهذه الظاهرة كذلك صدور ما عرف بالصحافة الأجنبية، وهي الصحف التي تصدر بتراخيص من الخارج. ففي عام **1980** صدر قانون سلطة الصحافة رقم **148** لسنة **1980** ليعطي الحق للأشخاص الاعتبارية في إصدار الصحف، وقد ساد اعتقاد في الوسط الصحفي أن هذا القانون كان الباب الخلفي الذي دخلت منه الصحف الصفراء إلى مصر، حيث لجأ البعض بمقتضى هذا القانون إلى الحصول على تراخيص من الخارج لإصدار صحف، وظهرت بذلك صحف تفتقر في مجملها إلى الإمكانيات المادية والبشرية وربما الصحفية والمهنية في العاملين عليها ولم يتمكن أصحابها من تأسيس شركات مساهمة، ولذلك وسعياً إلى إثبات الوجود والتواجد في الوسط الصحفي والسياسي فقد لجأت هذه الصحف إلى معالجات تعتمد على الإثارة لجذب القراء إليها.

الصحافة القبرصية. دكاكين صحفية

وقد جرى تسمية الصحف المستقلة القبرصية بالدكاكين الصحفية والتي لا تقدم في الأساس خدمة صحفية متميزة وإنما كان هدفها الربح من خلال تقديم مواد مثيرة ونشر الفضائح والصور العارية وممارسة عملية الابتزاز، وهذه الصحف تحصل على تراخيص صادرة من قبرص ومن لندن ومن جهات أجنبية أخرى، ومن يلجأ إلى هذا النوع من التراخيص يكون قد سدت أمامه أبواب الحصول على ترخيص لصحفية مصرية وتتم معاملة هذه الصحف معاملة الصحف الأجنبية من حيث خضوعها للرقابة والمصادرة ومنعها من التداول في الأسواق لأسباب سياسية أو أمنية أو دينية أو لأي أسباب أخرى، والكثير من هذه الصحف ـ فيما عدا قلة ـ غير منتظمة في الصدور.

كما أدت معالجات هذه الصحف إلى أزمات اقتصادية وسياسية دفعت النظام السياسي إلى التصدي لها، ففي عام 1998 اجتمع الرئيس مبارك مع أعضاء المجلس الأعلى للصحافة وتضمن خطابه السياسي التأكيد على ضرورة الوقوف في وجه صحافة الإثارة التي عرفت إعلامياً بالصحافة الصفراء، وأرتكن الخطاب السياسي على مبررات اجتماعية وسياسية حيث أن هذا النمط من الصحف يسئ إلى التجربة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر.

فعلى المستوى السياسي تؤدي إلى الإضرار بالأمن القومي والسلام الاجتماعي وتؤثر على العلاقات الخارجية بين مصر والدول الأخرى، وعلى المستـوى الاقتصادي فإنها تبتز رجال الأعمال وتنشر ما يؤثر في مجمله على الاقتصاد المصري، وعلى المستوى الاجتماعي فإنها تركز على مضامين الجرائم ذات الطابع الجنسي الشاذ وتنشر الصور الفاضحة التي تزداد فيها

مساحات العرى بما يتنافى والأخلاقيات العامة في المجتمع، كما أنها تروج للدجل والخرافة من خلال التوسع في نشر موضوعات عن السحر والقوى الخارقة وغير الملموسة، ومن خلال نشر ما يدعم فكرة الخرافة ويقوي تأثيرها لدى القراء في صناعة الحياة وتأثيرها.

تقدم ما يلبي احتياجاته دون محاولة لتوجيهه أو تشكيله ولذلك فهي تتوسع في نشر موضوعات الفضائح والأخبار المحبطة والصور العارية، وخلصت الندوة كذلك إلى أن تمويل هذه الصحف يعتمد على الإعلان وأصحابها ليسوا حاصلين على مؤهلات عليا وبينها صفات خاصة في الإخراج والتبويب والسعر، وأغلب رؤساء تحريرها يتسمون بالاستعلاء وهي صحف غير شرعية تجب دراستها أو إضفاء الشرعية عليها من خلال نقابة الصحفيين، وطالبت الندوة بوضع أسس منطقية لحرية التعبير بحيث لا تتعارض مع حرية الأشخاص، كما تفعل صحف الإثارة، وقد دافع أصحاب هذه الصحف عن أنفسهم وممارساتهم بمقولة تفتقد لما يدل عليها أو يسندها وهي أن صحفهم لم تصدر إلا لمحاربة الفساد، ومن يحارب وجودهم فله مصلحة في استمرار الفساد.

الاثار السلبية للصحافة القبرصية في المجتمع

وفي عام 2001 أصدر المجلس الأعلى للصحافة تقريراً بعنوان "الصحافة الصفراء في مصر "أعدته لجنة الممارسة الصحفية وناقشه المجلس في جلسته المنعقدة في 3 ديسمبر 2001، وذهب التقرير إلى أن التوسع في منح حرية التعبير كان له بعض الآثار السلبية.

ومنها ظهور صحف ترغب في الوجود في ظل السوق الصحفي المتنوع وتحاول جذب شرائح من قراء الصحف القائمة في ظل انخفاض ملحوظ في عدد قراء الصحف قياساً إلى النسبة العامة للسكان في مصر، فما كان من هذه الصحف إلا التركيز على الجوانب التي تحجم الصحف القائمة عن التعامل معها من خلال التركيز على معالجات قضايا الجريمة والجنس في حالاتها المنافية للذوق العام، مع توظيف آلية العناوين المضللة التي تثير لدى القراء غريزة الفضول السلبي والأخبار المجهلة التي تنمي مناخ الشائعات. وقد أتاح مناخ حرية التعبير وعدم وجود آليات للتصحيح داخل النظام الصحفي المصري أن تتسع هذه الممارسات الصحفية السلبية خاصة في ظل تعدد هذه النماذج الصحفية وتنافسها.

دلائل وجود صحافة الاثارة

وطبقاً لتقرير المجلس الأعلى للصحافة، فهناك مجموعة مؤشرات ومحددات ومعايير لتوصيف صحافة الإثارة في مصر **وهي:**

1- نشر أخبار ومواد صحفية متنوعة مجهلة الفاعلين حيث تتضمن إشارة إلى شخصية محورية تتشابه في صفاتها مع العديد من الشخصيات العامة دون تحديد لهوية هذه الشخصية، الأمر الذي يثير البلبلة وينمي مناخاً للشائعات والأقاويل مع التركيز على مضامين هي في الغالب ذات طابع جنسي وغير أخلاقي.

2- التركيز على نشر مضامين الجرائم ذات الطابع الجنسي والشاذ مع المبالغة غير المبررة في نشر التفاصيل الخاصة بهذه النوعية من الجرائم كشبكات الدعارة وزنا المحارم والشذوذ الجنسي ومن خلال تخصيص غالبية مساحات صفحات الحوادث والجريمة لمثل هذه المضامين واللجوء إلى استخدام بعض الأوصاف والتعبيرات المبتذلة المنافية للذوق العام.

3- استخدام العناوين المضللة التي لا تتطابق مع مضمون المتن بما يوحي للقراء باتهامات أو أوصاف ترتبط بالشخصيات العامة في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والفن والرياضة دون أن يتضمن المتن ما يثبت ما جاء في العناوين أو أن ينصرف المتن إلى شخصيات أخرى ذات أسماء مشابهة للشخصيات العامة أو مواقع ووظائف مثيلة في دول أخرى.

4- نشر الصور الفاضحة التي تزداد فيها مساحات العرى بما يتنافى والأخلاقيات العامة في المجتمع وتوزع هذه الصور على مختلف الصفحات دون النظر لأية اعتبارات فنية أو موضوعية ترتبط بعلاقة الصور المنشورة بالموضوعات المصاحبة لها.

5- الترويج للدجل والخرافة من خلال التوسع في نشر موضوعات عن السحر والقوى الخارقة وغير الملموسة التي تسكن الأماكن وقصص إخراج الجان التي تتلبس الأفراد ومن خلال نشر كل ما يدعم فكرة الخرافة ويقوي تأثيرها لدى القراء في صناعة أمور الحياة وتسييرها.

عادت صحافة الإثارة بشقيها السياسي والاجتماعي مرة أخرى في منتصف التسعينيات ويحدد تقرير المجلس الأعلى للصحافة أسباب ذلك في الآتي:

1- الاتساع المستمر في مساحات حرية التعبير للصحافة المصرية. لكن ذلك كان له آثاره الجانبية السلبية مثل ظهور صحف ترغب في الوجود في ظل هذا المناخ الصحفي المتنوع، وتحاول جذب شرائح من الصحف القائمة في ظل انخفاض ملحوظ في عدد قراء الصحف قياساً إلى النسبة العامة للسكان، فما كان من هذه الصحف إلا التركيز على الجوانب التي تحجم الصحف القائمة عن التعامل معها مثل قضايا الجريمة والجنس في حالاتها المنافية للذوق العام مع توظيف آلية العناوين المضللة التي تثير لدى القراء غريزة الفضول السلبي والأخبار المجهلة التي تنمي مناخ الشائعات.

2- بعد فترة قصيرة حدث تشبع للقراء من معالجات صحافة الإثارة وحتى تحتفظ هذه الصحف بقرائها فقد لجأت إلى مزيد من الترخص والابتذال فحدث انحدار نحو مزيد من الممارسات الصحفية غير الملتزمة.

3- إعادة ترتيب القوى الاجتماعية وتمثلت أهم ملامحه في صعود شريحة رجال الأعمال وتآكل دور الطبقة المتوسطة وأهميتها، وتزامن مع ذلك شيوع ظاهرة الربح السريع الأمر الذي ساعد على رواج صحافة الابتزاز مع توظيف الإعلانات السياسية والتحريرية كرشوة مقنعة تحصل عليها بعض الصحف مقابل تخليها عن دورها في كشف الفساد.

4- قيام بعض الأحزاب بمحاولة تأجير تراخيص بعض الصحف الحزبية الأمر الذي ساعد على ظهور صحف صفراء في إطار منظومة الصحف الحزبية وهو يمثل خروجاً على مفهوم دور الصحافة الحزبية باعتبارها أدوات ووسائط تعبر عن فكر الحزب وتوجهاته.

5- دخول أعداد كبيرة من الشباب غير المؤهل أو المتخصص سوق العمل الصحفي دون الحصول على تدريب كاف أو إلمام بالقواعد والتقاليد المهنية مما أفرز طائفة جديدة من الصحفيين غير المؤهلين علمياً وغير الموهوبين وباتوا يمثلون الكادر الأساسي للصحافة الصفراء في مصر.

6- أغرى الرواج النسبي والطارئ لبعض نماذج الصحف الصفراء عدداً محدوداً من الصحف القائمة سواء القومية أو الحزبية على استعارة بعض ممارسات الصحافة الصفراء خاصة فيما يتعلق بنشر صور غير لائقة وبشكل غير مقبول أخلاقياً ولا يتفق مع ميثاق الشرف الصحفي، إضافة للتوسع في نشر تفاصيل بعض الجرائم ذات الطابع الجنسي.

ورغم ذلك فإن السلطة في تبريرها لإصدار قانون تنظيم الصحافة الذي صدر في 24 مايو عام 1960 اعتمدت على ما كانت تقدمه أخبار اليوم، **وإن فعلت ذلك بطريقة غير مباشرة عندما ركز عبد الناصر هجومه على الصحافة المصرية وقتها في الآتي:**

1- التركيز على الأخبار المثيرة مثل أخبار الزوجة التي خانت زوجها وخبأت في دولاب منزلها ثلاثة رجال في وقت واحد، وخبر الزوجة التي طلبت الطلاق من زوجها لأنه مريض بالقلب.

2- الاهتمام بالجريمة. التي يجب أن يكون هناك هدف من وراء نشرها وليس اهتمام بجرائم الجنس فقط.

3- الخوض في بعض التلميحات الجنسية والتشهير بالفنانين رغم أن لهم رسالة توازي رسالة الصحافة.

لقد اختفت ظاهرة الإثارة الصحفية بعد قانون تنظيم الصحافة وعادت مع عودة الصحف الحزبية في عام 1977.

وقد حاولت الصحافة الحزبية بعد فترة قليلة من ظهورها إبراز تمايزها في رؤية الأحداث والأوضاع وهو أمر لم تكن تتصوره السلطة السياسية مما أدى إلى صدام بين الطرفين نجم عنه قيام بعض الأحزاب بحل نفسها وتجميد أنشطة البعض الآخر ومصادرة بعض الصحف الحزبية.

لم يكن الرئيس السادات ليتخيل أن تخرج الصحافة الحزبية عن خط السلطة فضلاً عن مهاجمة سياساته وأن دور هذه الصحف في تصوره كان لابد أن يتمثل في الدعاية السياسية، وفي هذا الإطار كانت شكوى الرئيس.

وقد انتهى الأمر إلى صدام السادات مع كافة القوى السياسية ووقف العديد من الصحف الحزبية والصحف التي كانت مملوكة لأفراد وذلك لتحقيق تصوره في إعادة الصحافة كاملة إلى عصمة السلطة؛ لم تهتم الصحافة في هذه الفترة بالإثارة الاجتماعية، لكن ركزت اهتمامها بالإثارة السياسية التي كانت تعتمد فيها على المعلومات والتقارير والعناوين وهو ما لم تتحمله السلطة فسارعت إلى إغلاقها.

واذا كانت هناك صحف جادة صدرت وفق هذا "التحايل العبقري"، فان هذا النوع من الصحف – في المجمل – أساء للصحافة، اذ قام كثير من الأفراد، ممن لا علاقة لهم بالصحافة – بإصدار صحف، تطبع عدداً محدوداً من النسخ، وتقوم علي الابتزاز الرخيص، ونشر الفضائح، وفي حماية من أجهزة تابعة للدولة، لها في ذلك مأرب أخري.

فالصحف التي تصدر بتراخيص من الخارج، تعامل معاملة الصحف الأجنبية، التي لا توزع في مصر إلا بعد المرور علي جهاز للرقابة، هو أشبه باللهو الخفي، فلا نعلم ما إذا كان تابعا لوزارة الإعلام، ام ان تبعيته لوزارة الداخلية، وان كنا نعلم علم اليقين بأن الموافقة علي طبع هذه الصحف وتداولها في مصر يتم بقرار أمني في المقام الأول والأخير!

والهدف من إسباغ الحماية علي صحف الابتزاز، أنها تستخدم ذريعة لتشديد العقوبات في قضايا النشر، او لتبرير ذلك، كما يتم استثمارها للإساءة للصحافة، وهناك جهات يهمها ان تكون نظرة المواطنين للصحفي، كما كان الحال في الزمن السحيق، عندما تم تطليق زوجة من زوجها لعدم التكافؤ، فزوجها جورنالجي، والجورنالجية لم تكن تقبل شهادتهم في المحاكم!!

ولقد تدخلت نقابة الصحفيين فوضعت شرطا، هو في الواقع مخالف للقانون، وهو ان يسري عليها ما يسري علي الصحف المصرية، بأن يكون رئيس تحرير هذا النوع من الصحف عضوا مقيدا في جدول الصحفيين المشتغلين بالنقابة، وهو ما كان سببا في ذيوع ظاهرة "تأجير الكارنيه"، فقد كان هناك أشخاص بعينهم، تعرفهم بسيماهم، يوافقون علي وضع أسمائهم علي ترويسة هذه الصحف كرؤساء للتحرير، مقابل جُعل يتقاضونه كل شهر.

في حين ظل أصحاب هذه الصحف يقومون بالدور الفعلي لرؤساء التحرير، حتي صارت الصحافة مهنة من لا مهنة له

لاحظ انه لا بد من "الموافقة الأمنية"علي اسم السيد رئيس التحرير، ولان هناك أشخاصا كان اختيارهم للمهمة، يعني جواز المرور الأمني، فقد كان يتم اختيارهم لموقع رئيس التحرير لاكثر من صحيفة، ربما استسهالا، وربما استرخاصا.

وقد تدخل الأمين العام للمجلس الأعلي للصحافة جلال دويدار ووضع حدا لهذه السوق السوداء، واشترط ان يكون رئيس التحرير المختار، لمطبوعة واحدة لا اكثر

وهذه الصحف قد تكون لسان حال صحف المحافظات المصرية المختلفة او لسان حال احدي الشركات الكبري او تكون كنوع من الدعاية الانتخابية لرجل اعمال او عضو في البرلمان او تاجر كبير يريد الشهرة والدعاية لنفسه ولتجارته او مشروع خاص لشباب لم يزالوا في مقتبل العمر ويريدون التدريب والعمل في ظل بطالة الصحفيين نتيجة كثرة اعداد خريجي كليات الاعلام واقسامها في كليات الاداب والتربية النوعية والجامعات الخاصة والمعاهد العليا الخاصة وبالتالي فهناك اعداد من الخريجين سنويا لا يجدون اماكن عمل في الصحف الرسمية القومية والحزبية والخاصة ويلجأون الي الصحف القبرصية واللندانية والتي تستغلهم في التسول الاعلاني والحصول علي مقابل النشر الاعلاني التحريري بشكل غير أدامي.

ومن امثلة هذه الصحف:

- الانباء الدولية، اخبار المال، الثورة، العالم الجديد، صوت الجماهير، 30 يونيو، 25 يناير.

- تحيا مصر، صوت حلوان، صوت اسيوط، اعلام سوهاج، مصر الجديدة، الفن اليوم.

- عيون المنوفية، قلب المنيا، المراسل الدولي، الاخبار الدولية، اهم الاخبار.. الخ.

ويؤكد محمد الباز في دراسته الاعلامية اطروحة الدكتوراه ان الصحف القبرصية التي يعتبرها البعض المدخل الأساسي للصحف الصفراء لا تملك من الإمكانيات التي تؤهلها لتكون صحف إثارة فإمكانياتها المادية لا تجعلها تحصل على قصص تنفرد بها، ثم إن معظمها لا يطبع أكثر من خمسة آلاف نسخة، فالقارئ من الأساس ليس في ذهنها، وهذه الصحف لا يمكن أن نضعها في خانة الابتزاز فهي لا تقدر عليه ويمكن وضعها في خانة التسول الإعلاني.

بعض الصحف الخاصة تقدم الإثارة من أجل التوزيع والرواج. ولم يكن لها أهداف اجتماعية أو اقتصادية معينة ولكنها لا تمانع مع ذلك مما قد يعود عليها من ممارساتها الصحفية، وقد يحدث أن تنتقد صحيفة رجل أعمال مشهور لتبيع باسمه. فإذا به يتفاوض معها من أجل عدم النشر.

هناك حدود للإثارة في الصحافة المصرية - فالصور العارية تتوقف عند حدود معينة، كما أن استخدام الجنس أو تقديم موضوعات الجن والغيبيات عليه بعض القيود التي يضعها الصحفيون نزولاً على نمط ثقافي له عادات وتقاليد يعملون من خلالها.

رغم أن السياق الذي أنتجت خلاله صحافة الإثارة في الغرب يختلف تماماً عن السياق الذى أنتجت خلاله في مصر. إلا أن النمطين يستخدمان نفس الآليات في الإثارة. مع الاختلاف في درجة الاستخدام بالطبع ـ فالعناوين البارزة والصور الكبيرة (العارية). والقضايا الجنسية والتركيز على أسرار حياة المشاهير. هي مساحات مشتركة تعمل خلالها صحف الإثارة على اختلاف جنسياتها.

مراجع الفصل السابع

1- أميرة العباسي، رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية، المؤتمر العلمي السنوي التاسع بكلية الإعلام، مايو 2003 مرجع سابق.

2- محمد عبد الحفيظ الباز، مفهوم الإثارة السياسية والاجتماعية في الصحافة المصرية.

3- يوسف تمار، دراسة تطورية فى المضمون والقائم بالاتصال، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة، 2004.

4- جمال بدوي، معارك صحفية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998 ص ص 38 - 51.

5 - عواطف عبد الرحمن، ورقة بحثية بعنوان "الصحافة المصرية بين التحديث والمنافسة في عصر العولمة" أوراق مؤتمر الصحفيين الرابع، 2003.

6- فتحي حسين عامر، حرية الاعلام والقانون، مرجع سابق ص 40.

7- فتحي حسين عامر، المسئولية الاخلاقية لصحفي الجريمة، مرجع سابق.

قائمة المحتويات

الموضــــــــوع	الصفحة
مقدمة	9
الفصل الاول: مدخل الي الصحافة الخاصة	**15**
الصحافة الخاصة مشروع استثماري يتم في اطار استهلاكي	19
ملاك الصحافة الخاصة يستخدمونها للدفاع عن مشروعاتهم	21
ملاك الصحف الخاصة يغتصبون صفة مستقلة	24
الصحف الخاصة اشد تأثيرا علي المجتمع من الصحف الحكومية	26
ملامح الصحافة الخاصة في تغطية قضايا المجتمع	30
الفصل الثاني: نشأة الصحافة الخاصة ومشكلاتها	**39**
هل هي صحافة خاصة ام مستقة؟	43
مفهوم الصحافة الخاصة	44
اسباب اطلاق مسمي الصحافة الخاصة	46
سمات الصحافة الخاصة قبل ثورة 1952	50
العائلات التي امتلكت الصحف الخاصة قبل ثورة 1952	51
عوامل نشأة الصحافة الخاصة	55
مشكلات وازمات الصحافة الخاصة	59
تراجع عائدات الاعلانات في الصحافة الخاصة	63
الفصل الثالث: نماذج من الصحافة الخاصة في مصر	**73**
1- جريدة المصري اليوم	81
2- جريدة البوابة نيوز	84
3- جريدة اليوم السابع	86
4- جريدة الاسبوع	87

الموضـــــــوع	الصفحة
5- جريدة صوت الامة	91
6- جريدة الميدان	94
7- جريدة وطني	96
8- جريدة الدستور	97
9- جريدة الوطن	99
10- جريدة الشروق	100
11- جريدة الفجر	102
12- جريدة فيتو	102
13- جريدة النبأ الوطني	103
14- مجلة الكتب	106
15- مجلة ميكي	108
16- مجلة ويني دبدوب	110
17- جريدة الجماهير104	110
18- جريدة الخميس	110
19- جريدة الحادثة	111
20- جريدة حواديت	111

الفصل الرابع: الاطار التشريعي والقانوني للصحافة الخاصة	**115**
الارتباط بين الصحافة والقانون	119
من هو الشخص الاعتباري في القانون	120
الصحافة ودستور 2014	125
الفصل الخامس: معارك وضحايا الصحافة الخاصة	**133**
مصادرة اعداد وايقاف صحف خاصة عن الاصدار	138
تسريح الصحفيين من الصحف الخاصة.	147
تقييم شيوخ المهنة للصحافة الخاصة ودورها.	151
الفصل السادس: اخلاقيات الصحافة الخاصة	**163**
المبحث الأول: عدم مراعاة الدقة والموضوعية	173
المبحث الثانى: النشر المجهل لمواد الجريمة في الصحف الخاصة	179
المبحث الثالث: الخروج عن الاداب العامة للمجتمع وقيمه	185
المبحث الرابع: التأثير علي سير العدالة والتحقيق	193
المبحث الخامس: إختراق الخصوصية	197
الفصل السابع: الصحافة القبرصية وصحافة الاثارة	**225**
الصحافة القبرصية. دكاكين صحفية	229
الاثار السلبية للصحافة القبرصية في المجتمع	231
دلائل وجود صحافة الاثارة	232
الصحافة الخاصة سبب تأميم الصحافة في عهد عبد الناصر	236
الصحافة القبرصية مدخل لصحافة الاثارة	241



د. فتحي حسين عامر

- مدرس صحافة "متقدم لدرجة استاذ مساعد".
- كاتب صحفي.
- عضو الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين.
- مدير تحرير جريدة البيان الخاصة.
- مراسل صحفي لمجلة مرامي الاماراتية بالقاهرة.

المؤهلات العلمية:

- حاصل علي درجة الدكتوراه بتقدير "ممتاز"في الصحافة 2007.
- حاصل علي درجة الماجستير في الصحافة بتقدير ممتاز 2004.

الخبرات العملية:

- التدريس في كلية الاعلام جامعة 6 أكتوبر خلال (2009 – 2011).
- التدريس في أكاديمية أخبار اليوم (2012 – 2013).
- التدريس في كلية الاعلام الجامعة الحديثة بالمقطم (2014 – 2015).
- التدريس في معهد الجزير العالي للاعلام (2016 – 2017).

مطبوعات صدرت للمؤلف عن دار العربى للنشر والتوزيع:

- وسائل الاتصال الحديثة: من الإشارة إلي الفيس بوك، 2008.
- علم النفس الاعلامي، 2009.
- حرية الاعلام والقانون، 2010.
- العشوائيات والاعلام في الوطن العربي،2011.
- الاعلام والمظاهرات 2018.

كما صدر له عن مكتبه مدبولى:

- صرخة شعب، عن خريف ثورة 25 يناير، 2012.

للتواصل: **Dr.fatthy2012@yahoo.com**

استقبل المشهد الصحفي المصري في يونيو عام 1996 البدايات الأولى لنشأة وظهور الصحافة الخاصة التي كانت - بلا شك - انقلابًا في بلاط صاحبة الجلالة مع بداية ظهورها من خلال صحيفة "النبأ الوطني" الأسبوعية كأول جريدة خاصة في عام 1996. وتوالت بعد ذلك الصحف الخاصة، الأسبوع 1997، الميدان 1999، صوت الأمة 1996 وفي إصدارها الثاني عام 2000 والزمان. ومن ثم توالت إصدارات الصحف الخاصة في عام 2004 بصدور جريدة المصري اليوم والفجر 2005 والبديل 2007 واليوم السابع 2008 والمال 2008 والشروق 2009 والدستور 2010 والوطن 2012. وتوالت بعدها صحف خاصة أخرى مثل جريدة البورصة والسوق العربية والفتح والمصرية وعالم المال والنهار والبوابة والتحرير والمصريون والصباح والعقارية والمشهد والجماهير والفرسان وصوت الملايين والموجز وصوت البلد والشارع و24 ساعة والبيان والمقال... إلخ. علاوة على المواقع والبوابات الإلكترونية التابعة لهذه الصحف.

كما استفادت الصحافة الخاصة من المساحة المفقودة بين كل من الصحافة القومية والحزبية والتي تضم أعدادًا كبيرة من القراء الذين يتطلعون إلى صحافة مختلفة لا تتقيد بالطابع الرسمي ولا تحبس نفسها داخل أسوار الرؤية الحزبية الضيقة. إلا أن الصحافة الخاصة تبنت سياسات صحفية تعتمد على الإثارة السياسية والاقتصادية والجنسية. ويتناول الكتاب عوامل نشأة الصحافة الخاصة، ومشكلاتها وأزماتها، وتراجع عائدات الإعلانات بها. كما يتناول نماذج من الصحافة الخاصة في مصر، والإطار التشريعي والقانوني لها، ومصادر تمويلها، بالإضافة إلى معاركها وضحاياها وأخلاقياتها.

9 786500 420333

العربي للنشر والتوزيع

60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg

تصميم الغلاف: عصام أمين